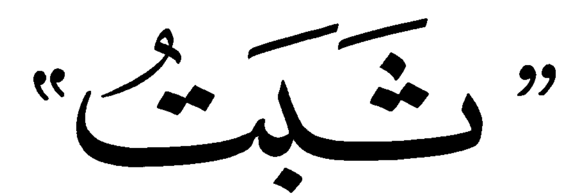


"ثبت"

مؤلفات المحدث الكبير الإمام:

محمد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي

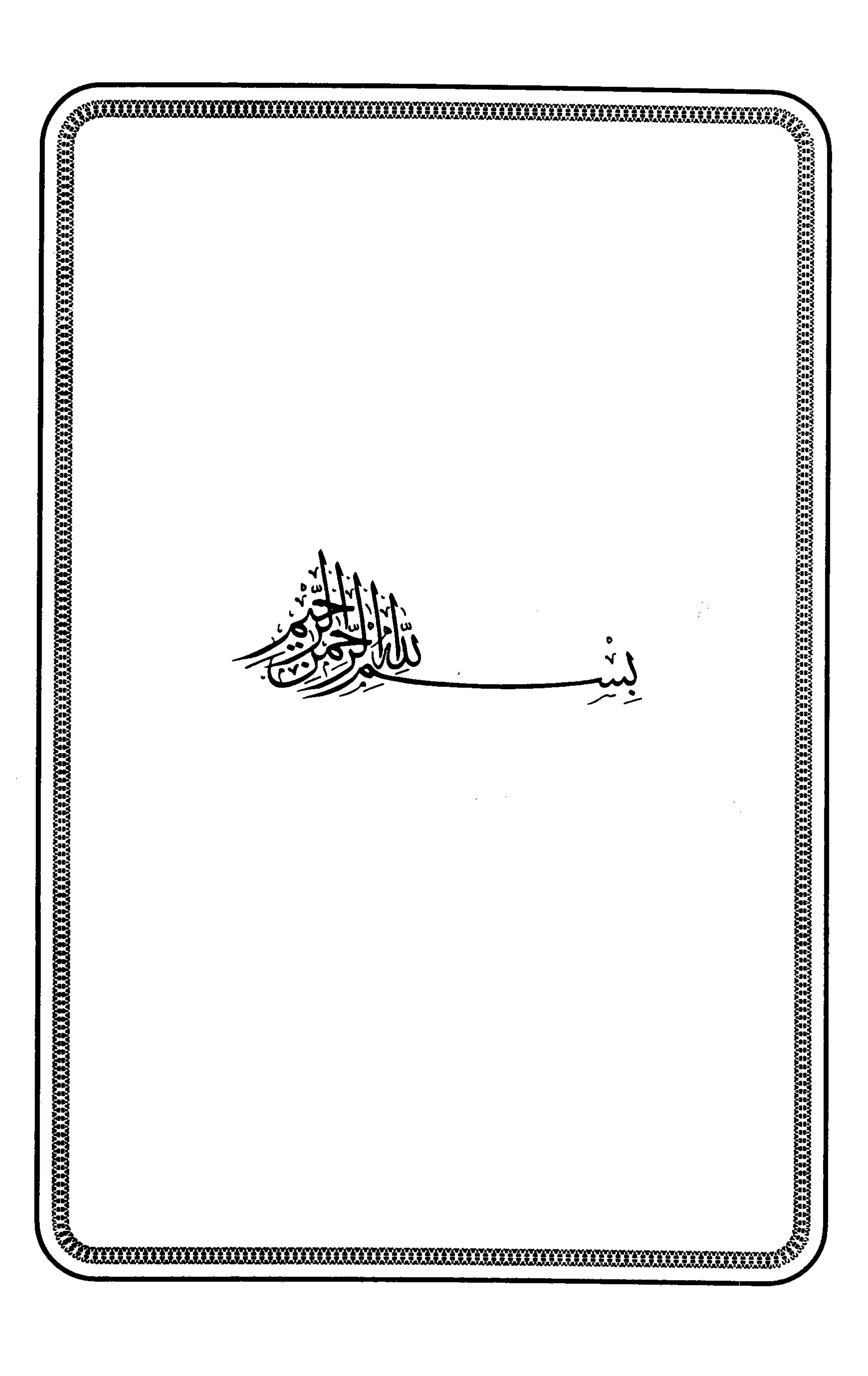
(١٣٣٢ - ١٤٢٠هـ) رحمه الله

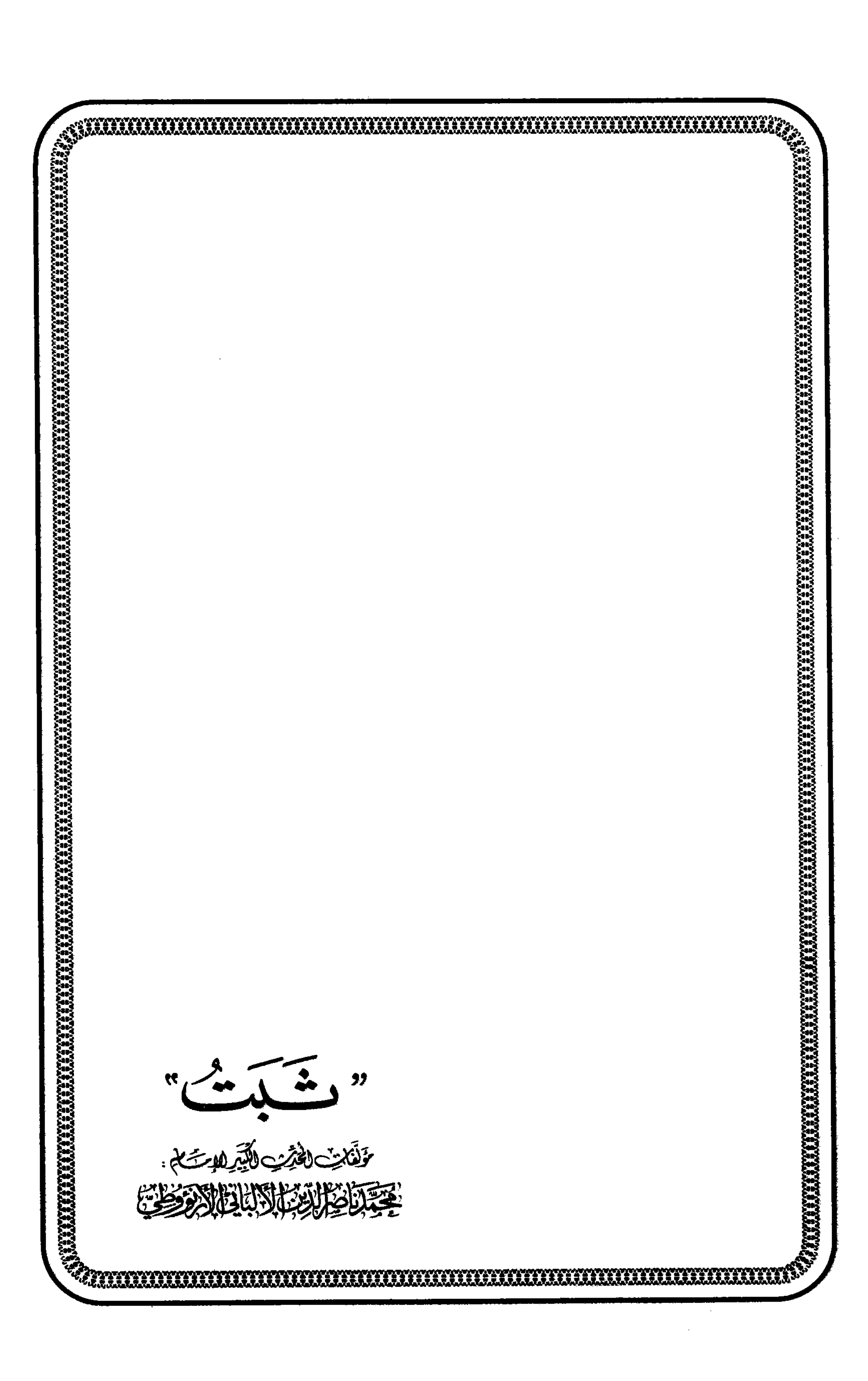
[قائمة شاملة لـ: كتبه، ولمن كتب عنه، ممن وافقه، أو خالفه
مع بيان سمات كتبه، ومنهجه في التصنيف]

جمعها وأعدها

عبد الله بن محمد الشمراني

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



"ثَبَتُ"

مؤلفات المحدث الكبير الإمام:

محمد ناصر الدين الألباني الأرنؤوطي

ح عبد الله محمد الشمراني، ١٤٢١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشمراني، عبد الله محمد
ثبت مؤلفات المحدث الكبير الإمام محمد ناصر الدين الألباني .- الرياض
٢٢٦ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٦ ـ ٨٤٧ ـ ٣٨ ـ ٩٩٦٠
١ ـ الألباني، محمد بن ناصر الدين ـ بيليوجرافيات أ ـ العنوان
ديوي ٠١٢ ٢١/٥٢٦٠

رقم الإيداع: ٢١/٥٢٦٠
ردمك: ٦ ـ ٨٤٧ ـ ٣٨ ـ ٩٩٦٠

الطبعة الأولى

جمادى الثانية ١٤٢٢ هجري



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية

الدمام ـ شارع ابن خلدون ـ ت: ٨٤٢٨١٤٦ ـ ٨٤٦٧٥٨٩ ـ ٨٤٦٧٥٩٣
ص ب: ٢٩٨٢ ـ الرمز البريدي: ٣١٤٦١ ـ فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الإحساء ـ الهفوف ـ شارع الجامعة ـ ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة: ت: ٦٥١٦٥٤٩
الرياض: ت: ٤٢٦٦٣٣٩

[المقدمة]

بسْم اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحيم

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاته وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلمُونَ(١٠٢)} [آل عمران]. {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ منْ نَفْسٍ وَاحدَة وَخَلَقَ منْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ منْهُمَا رجَالاً كَثيراً وَنسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ به وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقيباً(١)} [النساء]. {يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَديداً(٧٠)يُصْلحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظيماً(٧١)} [الأحزاب].

أما بعد[1]:

فهذا "ثَبَتٌ"[2] بما وقفتُ عليه من:

---

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه ﷺ، وهي في الابتداء عامة، في خطبة النكاح، وغيرها، وهي مروية عن: ابن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وابن عباس، وغيرهم ﷺ.

وقد أخرجها: أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وغيرهم.

انظرها مخرجة، تخريجاً، علمياً، متقناً، في جزء حديثي، باسم:

"خطبة الحاجة" لفضيلة محدث الأمة: محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) "ثَبَتٌ" بالتحريك، أمَّا "الثَّبْت" بالسكون فمن ألفاظ التعديل.

انظر: "فهرس الفهارس" (١/٦٨ ــ ٦٩) للكتاني.

مؤلفات، وتحقيقات، وتخريجات، وتعليقات، وردود، ومقالات، وفهارس محدث عصره:

الإمام، المجاهد بقلمه[١]:

أبي عبدالرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري[٢]، الألباني، الأرنؤوطي[٣].

الحنفي (قديماً)[٤]، ثم الإمام المجتهد (بعد).

المولود بـ: "أشقودرة"، عام: (١٣٣٢هـ).

والمتوفى بـ: "عمَّان "، عام (١٤٢٠هـ).

وقد نشرْته ـ لأوّل مرة ـ في أوّل سنة (١٤٢١هـ)، فلاقى قبولاً حسناً، ولله الحمد والمنة.

وقد وضعت عنواني في "النشرة" حتى يتسنى لمن لديه استدراك أن يراسلني وحصل ذلك ولله الحمد.

وقد عزمت أمري على إخراجه مرة ثانية، بزيادات ـ كثيرةٍ ـ لم تكن في "النشرةِ الأولى"، وغيَّرت في صورته العامة، حتى خرج بهذه الصورة.

---

(١) هذا هو الغالب في حياة الشيخ، وإلا فقد كان مجاهداً بلسانه، ومناظراً لأهل البدع، وكانت له دروسه المشهودة في: العقيدة، والحديث، والفقه.

(٢) "أشقودرة" عاصمة "ألبانيا"، وبها ولد الشيخ رَحِمَهُ الله، بل كان ينتسب إليها (قديماً)، كما في هامش: "الرد العِلمي على حبيب الرحمن الأعظمي" (ص ٦٤).

(٣) انظر (ص ١٥).

(٤) كان الشيخ ـ قديماً ـ ينتسب إلى مذهب "الحنفية"، وانظر (ص ١٦).

[خطة البحث]

قسمت البحث إلى: مقدمة، وخمسة فصول، وملاحق، على النحو الآتي:

المقدمة: وذكرت فيها:

ــ خطة البحث.

ــ مصادر "**الثَّبَت**": وذكرت فيه: المصادر التي رجعت إليها في ذكر مؤلفات الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الفصل الأوّل: مصادر ترجمة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

الفصل الثاني: "ثَبَت" الشيخ.

وهو مقصودي من هذا العمل.

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

التمهيد: وذكرت فيه المنهج الذي سرت عليه في: "**الثَّبَت**".

المبحث الأوّل: "**ثَبَت**" مؤلفاتِ الشيخ.

المبحث الثاني: "تتمةٌ" حول "مؤلفات" الشيخ.

المبحث الثالث: تنبيه على ما ذكره الشيباني في : "حياة الألباني"، فيما يتعلق بــ: "ردود" الشيخ.

المبحث الرابع: سِمَات كتب الشيخ.

الفصل الثالث: "مقالات" الشيخ.

مدخلٌ لــ: "مقالاتِ" الشيخ.

"مقالاتُ" الشيخ.

الفصل الرابع: كتبٌ اهتمت بِعِلْمِ الشيخ، وبيان منهجه.

الفصل الخامس: كتبٌ اهتمت بــ: بالرَّدِّ على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، أو بالاستدراك عليه، أو بتعقبه في مسألة (أو مسائل) يخالفه مؤلفوها فيها.

الملاحق:

الملحق الأوّل: نماذج من "خطّ" الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

المــلحق الــثاني: "تنبية" حول ما ورد في آخر كتيب: "مجمل مسائل الإيمان العلمية".

الملحق الثالث: ذكر فتاوى العلماء حول بعض الكتب.

الفهرس.

ثم عرضت هذا العمل ــ بعد الانتهاء منه ــ على بعض الأفاضل، للاستدراك والتعقيب؛ ومنهم:

فضيلة الشيخ: عبدالله بن مانع العتيبي، حَفِظَهُ اللهُ.

فأفادوني كثيراً، جزاهم الله خيراً.

ولا يفوتني أنْ أشكر أخانا الفاضل الكريم:

عبدالعزيز بن عبدالله الغانم حَفِظَهُ اللهُ، لما قام به من مراجعةٍ عامة للكتاب في صورته النهائية.

وكما أشكر كل من كان له دورٌ في إتمام هذا العمل، وعلى رأسهم أخونا الشيخ الفاضل: ياسر بن عبدالعزيز الثميري وفقه الله، الذي كان حريصاً على إصدار "الثَّبَت"؛ لما فيه من خدمة جليلة لِعِلْمِ محدِّثِ الأمة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

وأخيراً فما في هذا "الثَّبَت"، هو كل ما وقفت عليه من مؤلفات الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ، بعد تعبٍ، وجهدٍ، وقد يكون فاتني شيءٌ، فلم أسعد بصحبة

الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ وأنا بعيدٌ عنه[١]، ولا أعلمُ من كتبه سوى المطبوع، ولكن أسأل الله أن يكون جمعي قريباً من الكمال، ومن وجد على هذا "**الثَّبَت**" استدراكاً، أو تعليقاً، فليرسله إليّ مشكوراً مأجوراً، إنْ شاء الله.

وَالْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَسَلاَمٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ.

أعدَّه:

أبو محمد، عبدالله بن محمد، الحوالي الشمراني

الرياض [ص. ب: ١٠٣٨٧١ ــ الرمز: ١١٦١٦]

---

(١) وأسأل الله ــ سبحانه وتعالى ــ أنْ يجمعني به {فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ (٥٤) فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ (٥٥)} [القمر].

[مصادر "الثَّبَت"]

تتبعت مؤلفات الشيخ ــ رحمه الله ــ من المصادر الآتية:

(١) مكتبتي الخاصة، حيث إنّني ــ كعامة طلبة العلم ــ حريصٌ على اقتناء كتب الشيخ أوّلاً بأوّل.

(٢) مقدمات كتب الشيخ، وقد ذكر الكثير منها في مقدمة: "صحيح سنن ابن ماجه" (١/ط ــ ك).

وقبل ذلك في مقدمة: "صحيح الجامع" (١/٥٨ ــ ٦٠).

وفي بطون "كتبه" الإشارة إلى كثيرٍ منها.

(٣) وبينما أنا أتصفح أحد المواقع في الشبكة العنكبوتية "الإنترنت" وجدتُ أنَّ أحد الإخوة ذكرَ الكثيرَ مِن كتبِ الشيخ، فأجادَ وأفادَ، وفاته الكثير، وقد استفدت منه.

(٤) كما استفدت من كتاب: "حياة الألباني"، للشيباني كثيراً.

(٥) وسردَ الدكتور: عاصم بن عبدالله القريوتي، في: "كوكبة من أئمة الهدى" عدداً كبيراً من مؤلفاته، فاستفدت منه أيضاً.

(٦) وبعد صدور الكتاب في "نشرته" الأولى علمت بأنَّ علي بن حسن قام بسرد مصنفات الشيخ في: "الأصالة" في العددين (٢١ ــ ٢٢)[1]، ولم أكنْ قد اطلعت عليه من قبل، فقمت بمقابلة ما جمعته على العددين المذكورين، فاستفدت مما زاد.

---

(١) وعلى أنّه فاته بعض الكتب، إلاّ أنَّ جمعه يُعد أكمل ما وقفت عليه.

[تنبيه]:

ذكري لهذه "المصادر" هنا؛ يغني عن الإحالة إليها عند سرد مصنفات الشيخ، فمنها أنقل.

وأحياناً أسمي مصدراً منها، بقصد التنبيه على شيء سأذكره عن الكتاب.

والله الموفق.

****



الفصل الأوّل

مصادر ترجمة الشيخ

رَحِمَهُ اللهُ

[مصادر ترجمة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ]

أفنى العلامة الألباني ــ رَحِمَهُ اللَّهُ ــ حياته في خدمة حديث رسول الله ﷺ، جمعاً، وتخريجاً، ودراسة، وتصحيحاً، وتضعيفاً.

فكانت سيرته مؤهلة لأنْ تكون أرضاً خصبة، لمن أراد أن يكتب لنموذج من النماذج الإسلامية، التي تُذّكرُه بالسلف الصالح، واجتهادهم في الدفاع عن حديث رسول الله ﷺ.

وقد حظي "محدث عصره" بعددٍ لا بأس به من الكتب التي تناولت سيرته، أو جوانب منها، ولكن ــ وللأسف الشديد ــ الأمرَ ما زال بحاجة إلى عناية أكثر، ومن أجمل ما وقفت عليه كتاب: "حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ للشيباني وسيأتي الكلام عليه.

إنَّ حياةَ الألباني ــ رَحِمَهُ اللَّهُ ــ مليئةٌ بالكثير من الأحداث المثيرة، والتي هي بحاجة إلى دراسة بعمق، وتأنٍ لاستخلاص ما فيها من الدروس والعبر.

وهذه بعض النقاط التي يمكن أن تحتويها دراسة حياة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) إنَّ الشيخ أعجمي الأصل من: "ألبانيا"، وشعب "الألبان" ينتمي إلى "الأرنؤوط"، وقد هاجر مع أبيه "الحاج نوح" رَحِمَهُ اللَّهُ، إلى: "الشام".

فكيف أصبح هذا (الأعجمي)، محدث وقته؟

وكيف أصبح مرجعاً لــ "الأمة الإسلامية" في معرفة صحيح الحديث وضعيفه؟

وكيف سلّم (العربُ) لـــ: (أعجمي) القول بالتصحيح والتضعيف[١]؟

(٢) كان هذا الرجل ابناً لفقيهٍ حنفي، وكان هو كذلك حنفياً، تتلمذ على المذهب الحنفي[٢]، ثم أصبح محدثاً مجدداً.

فكيف كان ذلك؟

وكيف ترك سبيل الفقه (تقليداً)، ليسلك طريق الحديث (اجتهاداً)؟

وهل سلَّمَ له أبوه بذلك؟ أو دار بينهما خلاف؟

(٣) خرج الشيخ في وقتٍ سيطرت فيه المذاهب على الأمة، فما من عالمٍ إلا وله مذهبٌ فقهي يسير عليه، ويفتي ـــ تقليداً ـــ من خلال أصوله.

فما موقفه من المتعصبين منهم؟ وما موقفهم منه؟

(٤) كانت حياة الشيخ في: "الشام"، وفيه الكثير من البدع، وأهلها، بل التقى برؤوس دعاتها.

فهل جاملهم على ما بينهم من خلاف؟

أو ناظرهم، وألّف في الردِّ عليهم؟

وهل سكتوا عنه؟ أو كادوا له، وسجنوه؟

(٥) كان الرجل فقيراً سلك مهنة النجارة، ثم تركها، واستقر به الأمر إلى

---

(١) أجاب أحد الأفاضل عن هذا السؤال بقوله:

(كما سلّمَت لـــ: البخاري، ومسلم من قبل).

(٢) جاء في هامش: "الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي" (٢/٦٤):

(إنَّ الناظر في بعض كتبه القديمة يرى أنّه كتب عليها: "من كُتُبِ محمد ناصر الدين بن نوح، الحنفي مذهباً، الأشقودري مولداً").

إصلاح الساعات[١]، وهي أسوأ مهنة من حيث الربح.

فيكف رضي بها؟ وكيف انتقل من مهنة إصلاح الساعات، إلى محدثٍ ضليع خضعت لعلمه الأمة؟

(٦) عُرِفَ الشيخ الألباني ــ رَحِمَهُ اللَّهُ ــ بقلة شيوخه[٢]، وبقلة إجازاته[٣].

---

(١) تباً لمن نبزَ الشيخ بهذه المهنة، وغمَزَه بذلك، فوالذي لا إله غيره: إنَّ مصلح ساعاتٍ نقي العقيدة، خيرٌ عند الله مِمَّن ابتدع في دين الله، وأنكر صفاته، وأنكر أنَّ الله في السماء، مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، كما جاءت بذلك النصوص الصحيحة الصريحة، وخيرٌ من قبوري خَرِبٍ، جاحدٍ للتوحيد، مبغض لأهله، كائناً من كان.

(٢) من زعم بأنَّ الشيخ الألباني ليس له شيوخ؛ فقد كَذَبَ ورب الكعبة.

(٣) قد يطعن البعض في الشيخ الألباني بأنّه قليل الإجازات، وهذا ليس بمطعن إذ الإجازات أمرٌ ليس بالضروري في العصور المتأخرة؛ نظراً لقلة ــ أو انعدام ــ السماع عند المشايخ الذي هو أصل الإجازات.

وعلماء الأمة في العصر الحاضر لم يعنوا بالإجازات كعناية العلماء السابقين أصحاب السماع والقراءة؛ ومن هؤلاء:

الإمامان الجليلان: عبدالعزيز بن عبدالله آل باز، ومحمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُمَا اللهُ.

والعلامة الدكتور: عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين حَفِظَهُ اللهُ.

وكذلك أكثر المشايخ كان على ذلك، والحمد لله رب العالمين.

وأعرف من تجاوزت إجازاتهم المائة بكثير، وهم ينفون عن الله ما أثبته لنفسه في "كتابه"، وما أثبته له نبيه ﷺ.

ويقولون بأمور لم يأتِ بها الشرع، ولم تثبتْ بها الأدلة.

بل أعرف أناساً عندهم عشرات الإجازات، وبأسانيد عالية، وهم يقولون:

(إنَّ الله في كل مكان).

{سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا(٤٣)} [الإسراء].

وكَثْرَةُ الإجازات في (عصرنا) ليست دليلاً على شيء، سوى أنَّها (وصلة)، وسنة من سنن السلف.

وقد تساهل المجيزون في (عصرنا)، حتى إنَّ بعضهم أجازَ من يحلق لحيته، ومن أسبل إزاره، بل صار

=

فكيف استطاع أن يُلِّم بالعلوم، ولا سيما (علم الحديث)، و (علم الجرح والتعديل)، على صعوبته؟

* وأخيراً: فحياة الشيخ حافلةٌ بقصصٍ، وغرائب، وأحداث مثيرة، تصلح لمن يكتب في المجتهدين، والمصلحين، والصالحين، والزاهدين، والمحدثين، والفقهاء، والمجاهدين، والمصنفين، والعصاميين، ولكل من يكتب عن نماذج لمن سلك سبيل المؤمنين.

أعود لأقول: إنَّ ما كُتِبَ في حياة الشيخ على أهمية بعضه، ليس بقدر ما بذل الشيخ في حياته.

ويمكن لمن أراد أن يترجم للشيخ - ترجمة حافلة - أن يستقي ترجمته من خلال الآتي[1]:

(١) مقدمات كتبه؛ حيث إنَّ الشيخ يذكر فيها بعض المواقف مع خصومه، أو غيرهم، ويذكر فيها بعض أسفاره، وبعض لقاءاته، وهي من أهم المصادر لأنَّها بقلمه.

وبطون (كتبه) كذلك، وإنَّما خصصت مقدماتها؛ لأهميتها وكثرة ما يورد

=

بعضهم يجيز بالهاتف، وبالمراسلة، وهو لا يعرف الشخص المُجَاز، ولاحاله.

وقد كنت في أوّل الطلب مولعاً بجمع الإجازات، حتى حصَّلت الكثير، ومن بلدان شتى، وبأسانيد عالية، ثم ظهر لي قلة فائدة ذلك، مع طول المدة التي قضيتها في الرحلة لتحصيل الإجازات، وسماع المسلسلات الضعيفة والموضوعة.

(١) ما سأذكره هو على سبيل الحصر، ولا أعلم أنَّ للشيخ ترجمة (مفردة) في كتاب غير ما ذكرته، والله أعلم.

فيها، بخلاف بطون (كتبه).

ومن أهمها السلسلتان: "الصحيحة"، و "الضعيفة"، ثم "إرواء الغليل"، وهكذا.

(٢) ثم يأتي بعد ذلك كتاب الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني: "حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ وهو كتابٌ حافلٌ جداً، ضَمَّنَهُ ــ زيادة على ترجمته، ومؤلفاته ــ الكثيرَ من: آرائه، ومسائله، وفتاويه، وما انفردَ به، وبعضَ: المسائلِ، والفتاوى، والردودِ، والتعقبات، وبعضها ــ كــ: "الرد على رسالة: (إباحة التحلي بالذهب المحلق)"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ ــ لا تجده في غير هذا الكتاب.

والكتابُ قد قُرِئ على المُتَرْجَم، وعلقَّ الشيخُ عليه، مما يضفي قيمة كبيرة للكتاب[١].

ولكنَّه ــ كغيره ممَّا كُتِبَ في تراجم الأحياء ــ يحتاج إلى مراجعة وإضافة؛ لأنَّه كُتِبَ قديماً، وطُبِعَ عام (١٤٠٧هــ)، أي قبل وفاة الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بــ: (١٣) سنة، وقد استجد في حياة المُتَرْجَم في هذه الفترة الكثير مما يجب أن يُدْرج في هذا الكتاب[٢]، وليت مصنفه ينشط لذلك، ويولي كتابه هذا أهمية، فهو أجمعُ، وأحسنُ ما في الباب، وقد طُبِع من كتبِ الشيخ الكثير مِمَّا قاله عنه

---

(١) انظر: ""حياة الألباني وآثاره"" (١٩/١).

(٢) سُئِلَ الشيخ: هل عندكم زيادة عمَّا كتبه الأخ الشيباني بالنسبة لحياتكم الشخصية؟

فأجاب: (ليس عندي زيادة، وما كتبه فيه الكفاية).

جاء ذلك في حوارٍ أجرته معه مجلة: ""البيان"" عدد (٣٣)، (ص ١٣).

وهذا من تواضع الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ فلمْ يحبَّ أنْ يُتَرْجَم له أكثر من ذلك.

في كتابه: (مخطوط).

(٣) ثم كتاب: "علماء ومفكرون عرفتهم"؛ لمحمد المجذوب رَحِمَهُ اللهُ (١/٢٨٧ ـ ٣٢٥)، وتكمن أهميته في كون الترجمة ناتجة عن إجابات الشيخ نفسه على أسئلة، وجهها إليه المجذوب، وإنَّما جعلتُ كتابَهُ في الدرجة الثالثة؛ لأنَّ ما قيل فيه لا يشمل جميع جوانب حياة الشيخ؛ إضافة إلى كون الترجمة قديمة جداً.

(٤) وقد اطلعت على رسالة لطيفة كتبها ـ منذ زمن ـ أحد تلاميذ الشيخ، وهو الدكتور: عاصم بن عبدالله القريوتي.

(٥) ثم نشرَ كتاباً حافلاً باسم: "كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى"؛ ضمنه تراجمَ (ستةٍ) من العلماء المعاصرين، منهم: الإمام "الألباني"، وتظهرُ أهمية هذه الترجمة؛ لكونها بقلم أحد كبار تلاميذه، العارفين به.

(٦) وللشيخ الفاضل: محمد عيد العباسي حَفِظَهُ المَوْلى، وعلي خشان: "ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الألباني".

(٧) وله تراجم في بعض المصادر؛ منها:

جريدة: "صوت العرب تسأل ومحدث الشام يجيب".

مقدمة كتاب: "ردع الجاني المتعدي على الألباني"[1]؛ لطارق بن عوض

---

(١) ويبدو أنَّ غالب ما فيه من كتاب: "حياة الألباني"؛ للشيباني، وقد أشار المؤلف إلى المواضع التي أخذ منها.

ثم وقفتُ ـ مؤخراً ـ على ثلاث رسائل:

الأولى باسم: "صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألباني"،

=

الله بن محمد...

(٨) وسمعتُ محاضرة قيِّمةً جداً؛ لأخينا صاحب الفضيلة الشيخ الداعية المتفنن: محمد صالح المنجد ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ بعنوان: "أحداث مثيرة في حياة العلامة الألباني" في شريطين، جاء فيهما ما يجعلهما (مرجعاً أصلياً) من مراجع ترجمة الشيخ.

وكانت طريقة عرضه للمحاضرة جيدة.

وجاء فيها صورٌ عن: ورع الشيخ، وهمته، وجده في الطلب، وعبادته، ورقته، وبكائه من خشية الله[١]، واحتسابه، ومناظراته، ومزاحه، وكرمه، وسخائه، وفيه ما لم يردْ في جميع المصادر السابقة.

ومما فيه: كلامه على طلاب الشيخ، وأنَّهم على ثلاث طبقات، فارجع إليه.

علماً بأنَّ المحاضرَ لم يكنْ منهجه السرد التقليدي للسيرة، كما هو شأن

=

ومعها: "قطف الثمار بآخر ما حدّث به شيخنا الألباني من أخبار"؛ لعطية بن صدقي علي.

والثانية باسم: "صفحات مشرقة من حياة شيخنا الألباني ودوره في الدفاع عن الحديث النبوي وتأصيل المنهج السلفي"؛ لإبراهيم خليل الهاشمي.

والثالثة باسم: "محدث العصر العلامة محمد ناصر الدين الألباني"؛ لسمير بن أمين الزهيري.

وهناك الكثير من المقالات التي كُتِبَت في: "الصحف"، و "المجلات"، (ولا سيما الإسلامية)، لم أرَ الإشارة إليها.

وقد ذكر الأخ: نور الدين طالب جملة منها في آخر: "مقالات الألباني" (ص ١٧٣ ــ ٢٤٣).

وفي: مقدمة: "السنن الأربعة" التي نشرها "بيت الأفكار الدولية" ترجمةٌ مختصرة للشيخ.

(١) وأكد المحاضر ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ في هذا الموضع أنَّ ما عُرِفَ عن الشيخ من شدةٍ، وقسوةٍ في ردوده، بأنَّ ذلك لم يكن غالب حاله، واستشهد على ذلك ببعض المواقف التي حدثت للشيخ.

غالب كتب التراجم، بل ما يكاد يخلص من حادثة للشيخ إلا ويستخلص منها الدروس والعبر، وللمُحَاضِر لمساتٌ تربويةٌ في المحاضرة، عالج فيها قصور بعض الجوانب لدى طلبة العلم، من خلال سيرة الشيخ الألباني.

(٩) ثمّ إنَّ أصحاب الشيخ، وتلاميذه القدماء (وهم أحياء)، عندهم الكثير عن حياة الشيخ الألباني، وجهاده، ويعرفون الكثير من أخباره، التي لم تُدوّن بعد.

فهم مصدرٌ مهمٌ ــ لا يُغفل عنه ــ من مصادر ترجمة الشيخ.

وإلى الآن لم أرَ كتاباً مبسوطاً كُتب بعد وفاة الشيخ[1] ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ علماً بأنَّ من يدّعي محبته والتتلمذ عليه كثير، ومطبوعاتهم أكثر، وما ينشرونه من أوراق في الدفاع عما حكم عليهم به، يدل على وفرة الوقت عندهم، فهلا كان للشيخ شيءٌ من الوقت.

وقد وعد بعض الناس ــ منذ زمن بعيد ــ ممن لهم اعتناء بالشيخ الألباني أنَّ لهم تآليف فيه سيخرجونها، وحتى الآن لم نرَ شيئاً.

وأخشى أن يقول أحدٌ بأنَّ هذا من العقوق لشيخهم، والله المستعان[2].

---

(١) جاء في: "كوكبة من أئمة الهدى" (ص ١٨٥)، أنَّ: زكي صلاحي، يحضر للدكتوراة عن (الألباني)، في جامعة "كاليكوت"، بـ: "الهند".

(٢) وفي الوقت نفسه ــ عند وفاة شيخ الإسلام الإمام: عبدالعزيز بن باز ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ رأينا ما لا يحصى من المقالات التي نُشِرَت في: المجلات، والصُّحف اليومية، والأسبوعية، ناهيك عن مجلدات عدة خرجت ــ وما زالت ــ عن حياة الشيخ، وعلمه، ومواقفه، و... حتى إنَّ بعضهم تركوا مشروعاتهم العلمية، وتحقيقاتهم؛ لأجل التفرغ لما هو أولى، وأبرّ بشيخهم، وإن كان ذلك لا يجني لهم الربح في الدنيا.

وفي هذه الأيام ــ أواخر (١٤٢١هـ) ــ فقدت الأمة سيد فقهاء عصره، الإمام: محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وسنرى ما يفعله تلاميذه من بعده.

=

[تنبيه]:

المنهج العلمي للشيخ:

ما ذكرته هي مصادر ترجمة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، أما منهجه العلمي، وطريقته العلمية، وفكره، فليس لها سوى المصدر الأوّل، كمصدر أساس للباحث، فمؤلفاته ــ على كثرتها ــ خير من يتحدث عنه. مع مراعاة (المتقدم)، و (المتأخر) حال التعارض.

أما باقي المصادر فهي فرعية، بالنسبة للأوّل، والله الموفق.

****

=

فهلاّ اقتدى القوم بهم؟



الفصل الثاني:

"ثَبَتُ" مؤلفات الشيخ

وفيه: تمهيد وأربعة مباحث

التمهيد

المنهج الذي سرت عليه في:

"الثَّبَت"

[المنهج الذي سرت عليه في: "الثَّبَت"]

في أثناء تتبع كتب الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كنت أدون بعض الملحوظات على الكتاب؛ كــ: سبب التأليف، وذكر القصة في ذلك إنْ وُجِدت، وتاريخ الطبع، وعدد الطبعات، والناشر، وحجم الكتاب، مع بعض الملامح العامة عن الكتاب، ثم بدا لي أنَّ ذلك يطول، ويفوت مقصودي.

فاتخذت في ذلك منهجاً (مختصراً)، حتى لا يطول الكتاب، ولا سيما أنَّ كُتب الشيخ في متناول طلبة العلم، وبإمكانهم تلمس الفائدة منها مباشرة.

والكلام عليها تفصيلاً غير مناسب، ومكانه دراسة موسعة عن الشيخ يقوم بها أحد الباحثين، يسَّر الله ذلك.

ويُلاحظ ــ في هذا الفصل (الثاني) ــ أثناء سرد كتب الشيخ ما يأتي:

(١) أغفلت ذكر الطبعات، ومكان الطبع، وتاريخه، والقصد هنا: جمع مصنفات الشيخ وتخريجاته في مكان واحد، والمطبوع منها في متناول طلبة الْعِلْمِ.

وغالب كتب الشيخ طُبِعَت (قديماً) في: "المكتب الإسلامي" بــ: "بيروت"، لصاحبه: الشيخ الفاضل: زهير الشاويش حَفِظَهُ اللهُ، والذي كان له فضلٌ كبيرٌ في نشر كتب السلف، ونشر مذهب "أهل السنة والجماعة"، كما كان له فضلٌ كبيرٌ في طبع ونشر كتب الشيخ الألباني.

(وحديثاً) في: "مكتبة المعارف" بــ: "الرياض"، لصاحبها: الشيخ الكريم: سعد بن عبدالرحمن الراشد حَفِظَهُ اللهُ.

والباقي ــ وهو قليل ــ في غيرهما؛ ومنها:

"دار الأرقم".

"الدار السلفية"، وكلتاهما بــ: "الكويت".

"دار الصديق" بـــ: "الجبيل".

"المكتبة الإسلامية" بـــ: "عَمَّان".

(٢) اكتفيت بوضع (ط) في أواخر الكتبِ (المطبوعة). وما خلا ذلك فهو (مخطوط)، وأمَّا (المفقود) منها فقد بينته، وكذلك (ما لم يتمه).

(٣) بعض الكتب يُسمّيها الشيخ بأكثر من اسم، وذلك عندما يحيل إليها[1]، فأذكرها في "الثَّبَت" في جميع المواضع، مع ترقيمِ واحدٍ منها، والإحالة إليه عند ورود أسمائه الأخرى؛ ومن ذلك:

"تخريج مشكاة المصابيح" = "مشكاة المصابيح".

(٤) كما أنِّي أجعل لبعض الكتب أكثر من مدخل؛ وذلك لسهولة العثور على الكتاب. ولا سيما كتب "الردود"، فإنِّي أذكرها أحياناً باسم الكتاب المردود عليه، ثم أحيل إلى الردِّ؛ فأقول:

"الألباني: شذوذه وأخطاؤه" = "الردُّ على رسالة: "أرشد السلفي".

"نصوصٌ حديثية في الثقافة العامة" = "نقدُ: (نصوص حديثية في الثقافة العامة)".

وهكذا...

ونَبَّهْتُ على هذا هنا، حتى لا ينكر عليَّ أحدٌ، ولا مشاحة في الاصطلاح.

(٥) بعض كتب الشيخ مفقود كما صرَّح هو بذلك في بعض كتبه؛ ومنها:

---

(١) ويبدو أن الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كانَ يكتبُ أسماء (مؤلفاته) من الذاكرة، أو قد يختصر في اسم الكتاب، أو يذكره بموضوعه.

وهي طرقٌ معروفةٌ عند أهل العلم.

"مختصر صحيح مسلم" (أربعة أجزاء)، وهو غير المطبوع (كما سيأتي).

و "الردُّ على رسالة الشيخ التويجري في بحوث من صفة الصلاة".

وغالب المفقود من كتب الشيخ (إن لم يكن كل المفقود)، فُقِدَ منه أثناء انتقاله من "دمشق" إلى "عَمَّان" والله أعلم.

(٦) وهناك بعض الطبعات لكتبه قديمة، ونادرة، بل شبيهة بالمفقود، ولا يملكها إلا بعض طلبة الْعِلْمِ، تصويراً من المكتبات الكبيرة؛ منها:

"الصراطُ المستقيم (رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان)"؛ لجماعة من علماء الأزهر.

و "لَفْتَةُ الكَبِد في نصيحة الولد"؛ لابن الجوزي.

(٧) بعض كتبه لم يُطْبعْ على الرغم من قدمه، ولم يتمه الشيخ؛ ومنها:

"صحيح سنن أبي داود"، وهو غير "الصحيح" المطبوع (كما سيأتي).

و تحقيق: "الأحاديث المختارة"؛ للضياء المقدسي.

(٨) ما كان أصله الأشرطة، ولكن فُرِّغ، ونُسِخَ، وطُبِع، فلم أجعلْ له رقماً، إلا إذا عَلِمْتُ أنّه بعد نَسْخِهِ تمَّ عرضه على صاحبه "الألباني"، فراجعه، أو أضاف إليه، أو أجرى عليه ما يدلُّ على إقراره له ككتابٍ، أو رسالةٍ تُنْسَب إليه[1].

---

(١) وبهذه المناسبة أقول:

من الصعوبة (والحرج) أن يسطو تلميذٌ (مبتدئ) على محاضرةٍ لشيخه، فيقوم بنسخها، ومن ثم طباعتها، ونشرها، دون مراجعة شيخه، أو علمه.

وذلك لأنَّ العلماء ــ ولا سيما الكبار ــ قد يُجيبون (شفاهة) من الذاكرة، وأمَّا عند الكتابة فيكون في كلامهم شيءٌ من التحرير، والدقة.

=

(٩) إذا وجدتَ كلمة (تخريج) في أوّل الكتاب، فهذا يعني أنَّ هذا كتابٌ مستقلٌ للشيخ؛ ومنها:

"تخريج أحاديث فضائل الشام".

و "تخريج أحاديث مشكلة الفقر".

وإذا كان التخريج في آخر الكتاب بين معكوفين [ ]، فهذا يعني أنَّ الكتاب لأحد العلماء وقد طُبِع كاملاً، وفي الحاشية تخريجات الشيخ.

(١٠) الكتاب المختوم بـــ: [تحقيق] معناه أنَّ الشيخ هو الذي حقَّقه، وعلَّق عليه، وخرَّج أحاديثه لوحده، وما خُتِمَ بـــ: [تخريج] معناه أنَّ دور الشيخ فيه هو تخريج أحاديثه فقط، أما تحقيقه، والتعليق عليه فلغيره؛ مثل: "كلمة الإخلاص" لابن رجب، "والاحتجاج بالقدر" لشيخ الإسلام.

=

ولذلك كان ينهى سيد فقهاء عصره: العلامة: محمد بن صالح العثيمين ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ أنْ تُنْسخ أشرطته، وتُطْبَع دون مراجعته.

وقال في مقدمته لـــ: "شرح العقيدة الواسطية" (١٧/١ ـــ ١٨)، وقد كان أشرطة، ثم نُسِخت:

(من المعلوم أنَّ الشرح المتلقى من التقرير ليس كالشرح المكتوب بالتحرير؛ لأنَّ الأوّل يعتريه من النقص والزيادة ما لا يعتري الثاني...

(ثم قال): رأيت من المهم أن أقرأ "الشرح" بتمهُّلٍ، من أجل إخراج "الشرح" على الوجه المَرْضِيِّ، ففعلت ذلك ولله الحمد، وحذفت ما لا يُحتاج إليه، وزدت ما يُحتاج إليه) أ.هـــ

وقال العلامة الدكتور: صالح الفوزان حفظه اللهُ:

(الأشرطة لا تكفي مرجعاً يُعْتَمَدُ عليه في نقل كلام أهلِ العلم؛ لأنَّها غير محررة، وكم من كلامٍ في شريطٍ لو عُرِضَ على قائله، لتراجع عنه) أ.هـــ

قاله ضمن مقال: "التحذير من كتاب: (هزيمة الفكر التكفيري)؛ لخالد العنبري"، ونُشِر بمجلة: "الدعوة"، العدد رقم (١٧٤٩).

(١١) قولي على الكتاب: (لم يتمه)، أو (مفقود)، أي: بحسب ما وقفت عليه من المصادر التي ذَكَرَت كتب الشيخ، وقد يكون الشيخ أتمّ بعضها، ومن المصادر كتاب: "حياة الألباني" للشيباني، وقد طُبِع قبل وفاة الشيخ بـ: (١٣) سنة، (كما سيأتي)، فقد يكون الشيخ ــ خلال هذه المدة ــ أتمّ الناقص، أو عثر على المفقود، والله أعلم.

(١٢) بعض كتب الشيخ له عليها مراجعات، وتعليقات جديدة ــ وذلك لدوام القراءة، والبحث، في كتب الحديث ــ ترتّبَ على بعضها تغير حكمه على بعض الأحاديث، ولم تُطبعْ هذه الكتب بالتعليق الجديد، فيُنْتَبه لهذا، ومنها: "مشكاة المصابيح"، و "صحيح الجامع"، و "المنتخب"، و "الرد على رسالة التعقيب الحثيث"، بل رأيته كثيراً ما يحيل إلى "المشكاة" بالتحقيق والتعليق الجديد، ولم تطبعْ بعد.

(١٣) وقد أوصى الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بجميع ما في مكتبته من المطبوع، أو المخطوط لـ: "الجامعة الإسلامية"، بـ: "المدينة النَّبوية"[١].

(١٤) عملي هذا خاص بسردِ كتب الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ إجمالاً، لا تفصيلاً، وكان غرضي منه نشر بيان بأسماء مؤلفاته مرتبة على الحروف، وقد استفدت من المصادر التي ترجمت للشيخ، في نقل بعض مؤلفاته، وقد يكون في عملي هذا بعض الوهم، أو الخطأ.

والله الموفق.

****

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٦).



المبحث الأوّل

"ثَبَتُ" مؤلفات الشيخ

رَحِمَهُ اللهُ



["ثَبَت" مؤلفات الشيخ رَحِمَهُ اللهُ]

(...) "أحاديثُ الإسراء والمعراج" = "الإسراء والمعراج".

(...) "أحاديثُ البيوع وآثاره" = "تخريج أحاديث البيوع".

(١) "أحاديثُ التحري والبناء على اليقين في الصلاة"، [تأليف].

(٢) "الأحاديثُ الضعيفة والموضوعة التي ضعفها أو أشار إلى ضعفها ابن تيمية في: (مجموع الفتاوى)"، [تأليف].

(٣) "الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية"، [تأليف].

كتب له مقدمة كبيرة، ولم يتمه.

ويقصد بأمهات الكتب الفقهية:

١ ـ "الهداية"؛ للمرغيناني (فقه حنفي).

٢ ـ "المدونة"؛ لابن القاسم (فقه مالكي).

٣ ـ "شرح الوجيز"؛ للرافعي (فقه شافعي).

٤ ـ "المغني"؛ لابن قدامة (فقه حنبلي).

٥ ـ "بداية المجتهد"؛ لابن رشد (فقه موازن).

وتلاحظ أنَّها شملت كتب المذاهب الأربعة، وزيادة، وقد وصل فيه إلى (ستة آلاف) حديث.

(٤) "الأحاديثُ المختارة"؛ (للضياء المقدسي)، [تحقيق].

لم يتمه.

(٥) "الاحتجاجُ بالقدر"؛ (لشيخ الإسلام)، [تخريج] ـ (ط).

(...) "الإحسانُ في تقريب: (صحيح ابن حبان)" = "التعليقاتُ الحسان".

(٦) "أحكامُ الجنائز وبدعها"، [تأليف] ـ (ط).

(٧) "أحكامُ الركاز"، [تأليف].

وهو مفقود.

(٨) "الأحكامُ الصغرى"؛ (للأشبيلي)، [تحقيق].

(٩) "الأحكامُ الوسطى"؛ (للأشبيلي)، [تحقيق].

(١٠) "الأجوبةُ النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة"، [تأليف] ــ (ط).

(١١) "أداءُ ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب"؛ (لابن دِحْيَة الكَلْبِيّ)،[تخريج] ــ (ط).

(١٢) "آدابُ الزفاف في السنة المطهرة"، [تأليف] ــ (ط).

(١٣) "الأذكارُ"؛ (للنووي)، [تعليق وتخريج].

وهو في الأصل تلخيصٌ لكتاب: "نتائجُ الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار"؛ للحافظ ابن حجر.

(١٤) "إرشادُ النقاد في تيسر الاجتهاد"؛ (للصنعاني)، [تخريج وتعليق].

(١٥) "إرواءُ الغليل في تخريج أحاديث: (منار السبيل)"، [تأليف] ــ (ط).

وهو من أنفس كتب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، تناول فيه أحاديث كتاب "منار السبيل" لابن ضويان الحنبلي.

ومن عرف مكانة "المنار" عند علماء الحنابلة؛ عرف أهمّيّة "الإرواء".

ولمعالي الشيخ الدكتور: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حَفِظَهُ اللهُ: "التكميل لما فاتَ تخريجه من: (إرواء الغليل)"، وهو ــ على صغر حجمه ــ نفيسٌ جداً، به تكمل فائدة "الإرواء".

(١٦) "إزالةُ الدهش والوَلَه عن المتحيِّر في صحة حديث: ((مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ))"؛ (لمحمد بن إدريس القادري)، [تخريج] ــ (ط).

خَــرَجَت هذه الطبعة بتخريجِ الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وتَمَّم هذا التخريج، وزادَ

فيـــه: الناشـــرُ، الشيخُ الفاضلُ: زهير الشاويش حَفِظَهُ اللهُ، كما وضَّحَ ذلك في المقدمة (ص ١٠).

وميَّز ــ الناشرُ ــ تخريجاتِ الشيخ عن إضافاته؛ فجعل تخريجات الشيخ تبدأ بـــ: [ناصر]، وتنتهي بـــ: [ن].

وما زادَ عن ذلك، فهو من تعليقاته، وزياداته على الشيخ.

وعلَّلَ ذلكَ بقوله (ص ١٠):

(وذلك محافظة على تبعية كل واحد منا لعمله، وقوله) أ.هـــ

وهـــو عمـــلٌ ســـديدٌ، ولا سيما أنَّه يُتَمِّم كلاماً للشيخ ــ أحياناً ــ بكلامٍ للشـــيخِ نفسه في كتبه المطبوعة؛ كـــ: "إرواء الغليل"، و "السِّلْسِلَتين"، أثابهما الله، وجعل عملهما ــ في نشر مذهب السلف ــ في موازين حسناهما.

(١٧) "إزالةُ الشكوك عن حديث البروك"، [تأليف].

في مســـألة الـــبروك في السجود، مناقشة لابن القيم، في: "زاد المعاد"، وهو مفقود.

(١٨) "الأسئلة والأجوبة"، [تأليف].

ومِمَّا جاء فيه: حكم قراءة القرآن على الموتى، وحكم المولد، وقضاء الصلاة الفائتة، وذهاب المرأة مع النساء إلى التراويح، وتكرار الجمعة...

(١٩) "أسباب الخلاف"؛ (للحميدي)، [تحقيق].

لم يتمه.

(٢٠) "الإســـراءُ والمعـــراج وذكـــر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها"، [تأليف] ــ (ط).

انظر: "صحيحُ الإسراء والمعراج" الآتي، والتنبيه عليه.

(٢١) "أسماء شيوخ الطبراني في: (المعجم الأوسط)"، [تأليف].

وعددهم قرابة (الثمانمائة)، وبجانب اسم أحدهم أرقام أحاديثه، بترقيمه هو، ليعلم من ذلك المقل منهم من المكثر، وهو مفيد في غير المشهورين منهم.

وقـــد أشـــار إليه في المجلد (السادس) من: "سلسة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (٢٦١٦)، (ص ٢٢٧).

(٢٢) "أسماءُ الكتب المنسوخة من المكتبة الظاهرية"، [تأليف].

(٢٣) "إصلاحُ المساجد من البدع والعوائد"؛ (للقاسمي)، [تخريج، وتعليق] — (ط).

(...) "أصولُ السنة واعتقاد الدين" = "كتابُ أصول السنة".

(٢٤) "الاعتكافُ"، [تأليف] — (ط).

طُبِعَ بذيل: "قيام رمضان" — الآتي — بعنوان: "بحثٌ قيم عن: الاعتكاف".

(٢٥) "إغاثةُ اللهفان من مصائد الشيطان"؛ (لابن القيم)، [تخريج].

(٢٦) "اقتضاءُ الْعِلْمِ العمل"؛ (للخطيب البغدادي)، [تحقيق] — (ط).

(٢٧) "الإكمالُ في أسماء الرجال"؛ (للخطيب التبريزي)، [تحقيق] — (ط).

(...) "الألباني: شذوذه وأخطاؤه" = "الردُّ على رسالة: "أرشد السلفي".

(٢٨) "الأمثالُ النبوية"، [تأليف].

جمع فيه: (اثنين وثلاثين ومائة) مثلٍ "نبويٍ".

لم يتمه.

(٢٩) "الآيـــاتُ البيِّنات في عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات"؛ (لنعمان الألوسي)، [تحقيق] — (ط).

(٣٠) "الآياتُ والأحاديث في ذم البدعة"، [تأليف].

وللشيخ الكثير من المحاضرات حول البدعة، وبعضها فرغ وطبع، وأصبح كتباً متداولة[1].

(٣١) "الإيمانُ"؛ (لشيخ الإسلام)، **[تخريج]** ــ (ط).

(...) "الإيمانُ" ؛ (لأبي عُبَيْد) = "كتابُ الإيمان".

(...) "الإيمانُ"؛ (لابن أبي شيبة) = "كتابُ الإيمان".

(٣٢) "الباعثُ الحثيث شرح: (اختصار علوم الحديث)"؛ (لأحمد شاكر)، **[تعليق]** ــ (ط).

(٣٣) "بدايةُ السُّول في تفضيل الرسول ﷺ"؛ (للعز بن عبدالسلام)، **[تحقيق]** ــ (ط).

(٣٤) "البدعةُ"، **[تأليف]**.

وهو جزء من: "تسديد الإصابة"، (الآتي).

(٣٥) "البرهانُ في رد العدوان"، **[تأليف]** ــ (ط).

(٣٦) "بغيةُ الحازم في فهرسة: (مستدرك الحاكم)"، **[تأليف]**.

(٣٧) ["بيان افتراءات وأخطاء أصحاب: (الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة)"]، [ط].

انظر التنبيه الثاني الوارد عند : "تسديد الإصابة".

(٣٨) "بينَ يدي التلاوة"، **[تأليف]**.

(...) "التاجُ الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ" = "نقدُ كتاب: (التاج الجامع للأصول)".

---

(١) انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، (ص ٩٧).

(٣٩) "تــاريخُ دمشق"؛ (لأبي زُرْعَة، رواية: أبي الميمون، عبدالرحمن بن عبدالله ابن عمر بن راشد البجلي)، [تحقيق].

وهو كامل، ويظن الشيخ أنَّه مفقود منه.

(...) "التاريخُ الكبير" = "فهرس أحاديث كتاب: (التاريخ الكبير)".

(٤٠) "تأســيسُ الأحكام على ما صحَّ عن خير الأنام بشرح أحاديث: (عمدة الأحكام)"؛ (لأحمد بن يحيى النجمي)، [علّق على أحاديثه] ــ (ط) الجزء الأوّل فقط.

(٤١) "تحذيرُ الساجد من اتخاذ القبور مساجد"، [تأليف] ــ (ط).

ولَعَلَّه أوّل بحث كتبه الشيخ.

انظر: "علماء ومفكرون" للمجذوب (١/٢٨٩ ــ ٢٩٠).

وهو جزء من: "تسديد الإصابة" (الآتي).

وهو: "الصلاةُ في المساجد المبنية على القبور".

وانظر التنبيه الأوّل في آخر: "تسديد الإصابة".

(...) "تحريرُ المرأة في عصر الرسالة" = "الردُّ على كتاب: (تحرير المرأة في عصر الرسالة)".

(٤٢) "تحريمُ آلات الطرب"، [تأليف] ــ (ط).

وسيرد باسم: "الردُّ بالوحيين وأقوال أئمتنا".

(٤٣) "تحقيقُ معنى السنة"؛ (لسليمان الندوي)، [تخريج] ــ (ط).

(٤٤) "تخريجُ أحاديث البيوع وآثاره"؛ [تأليف].

عمله لــ: "موسوعة الفقه الإسلامي"، بكلية الشريعة، في جامعة "دمشق"، ثم توقف عنه عندما توقفت الكلية عن طبع "الموسوعة".

(...) "تخــريجُ أحاديث: (سنن أبي داود)" = وهو: "صحيح"، و "ضعيف أبي

داود" الآتيان، وهو من أنفس كتبه، وسيأتي أنَّه غير المطبوع.

(٤٥) "تخريجُ أحاديث: (فضائل الشام ودمشق)"؛ (للرَّبَعي)، [تأليف] ــ (ط).

(٤٦) "تخريجُ أحاديث: (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام)"؛ (للقرضاوي)، [تأليف] ــ (ط).

(٤٧) "تخريجُ حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في سجود السهو"، [تأليف].

(...) "تخريجُ: (الروضة الندية) " = "الروضةُ الندية".

(...) "تخريجُ: (شرح العقيدة الطحاوية)" = "شرحُ العقيدة الطحاوية".

(...) "تخريجُ: (الكلم الطيب)" = "الكلمُ الطيب".

(...) "تخريجُ: (مشكاة المصابيح)" = "مشكاةُ المصابيح".

(...) "تخريجُ: (المصطلحات الأربعة في القرآن)" = "المصطلحاتُ الأربعة في القرآن".

(٤٨) "ترجمةُ الصحابي أبي الغادية ﷺ ودراسة مرويات قتله عمارَ بن ياسر ﷺ"، [تأليف].

(...) "تسديدُ الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة"، [تأليف].

هذا عنوانٌ عامٌ لمجموعةٍ من رسائله العلميَّة؛ وهي:

١ ــ "البدعة".

٢ ــ "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

٣ ــ "التَّوَسُّل".

وهذه الرِّسالة ــ "التَّوسُّل" ــ غَيْر كتاب: "التَّوَسُّل أنواعه وأحكامه"، الآتي برقم: (٧٠).

وانظر ما علَّقْته عليه هناك.

٤ ـــ "صلاة التراويح".

٥ ـــ "صلاة العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة".

٦ ـــ [بيان افتراءات وأخطاء أصحاب: "الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة"].

وستجد كل رسالة في موضعها، من هذا "**الثَّبَت**"(١).

وعليه؛ فـــ: "تسديد الإصابة" ليس كتاباً مستقلاً.

وانظر: مقدمة: "صلاة التراويح" (ص ٣ ـــ ٤).

[تنبيهان]:

[التنبيه الأوّل]:

هذه الرسائل (الخمس) نصَّ عليها مؤلفها في مقدمة: "صلاة التراويح" (ص ٣ ـــ ٤).

وجاء في: "حياة الألباني" للشيباني (٢/٦٨٨)، نقلاً عن مقدمة الألباني لـــ: "صلاة التراويح"، ذِكْر هذه (الخمس)، ولكنَّه ذَكَرَ: "الصلاة في المساجد المبنية على القبور"، بدلاً من: "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

وقد ذَكَر "تحذير الساجد" مفرداً في (٢/٧٢٧)، برقم: (٢٥).

فأشكل عليَّ ذلك؛ أيهما أقدَّم:

تصريح المؤلف (الألباني) في كتابه؟

أم كلام التلميذ في كتابٍ قرأه على المؤلف؟

ثم ظهـــرَ لي أنَّ ما ذكره الشيباني هو الاسم القديم لكتاب "تحذير الساجد"،

---

(١) سوى الرسالة (السادسة)، وهي محل (الإشكال) عندي، كما ستجده في التنبيه (الثاني) الآتي.

حيث كانت رسالة: "الصلاة في المساجد المبنية على القبور" هي اللبنة الأولى لكتاب: "تحذير الساجد"، ولمّا أرادَ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ طبع رسالة: "الصلاة في المساجد المبنية على القبور" بشكل أبسط؛ فإنَّه راجعها، ونقَّحَها، وزادَ فيها، لتصبح بالشكل الجديد، وسَمَّاها بعد هذه الزيادات والتنقيحات: "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

وأصبحت رسالة: "الصلاة في المساجد المبنية على القبور"، جزءاً من أجزاء هذا الكتاب الجديد "تحذير الساجد"، ومكانها هو الفصل السادس منه، فانظرها (ص ١٢١).

وانظر كامل مقدمة: "تحذير الساجد"، فإنَّها تُوحي بذلك، مع مراجعة ما كتبه الشيخ المجذوب ـ نقلاً عن الألباني نفسه ـ في: "علماء ومفكرون" (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

ثم تيسر لي الاطلاع على كتاب: "صلاة التراويح" في طبعته الأولى، فوجدت أنَّ الشيخ نفسه سَمَّى الكتاب بـ: "الصلاة في المساجد المبنية على القبور".

وانظر مقدمة هذه الطبعة (ص ٤)، ومنها نقل الشيباني.

هذا ما ظَهَرَ لي ـ بعدَ تأمُّلٍ ـ والله أعلم.

[التنبيه الثاني]:

فهمتُ من مقدمةِ الشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لـ: "صلاة التراويح"، أنَّ له كتاباً سبق سلسلة "تسديد الإصابة"؛ حيث قال (ص ٣ ـ ٤):

(هذه هي الرسالة الثانية من الرسائل (الست)، التي يتألف منها كتابنا: "تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة"، وكان موضوع الرسالة الأولى: بيان افتراءات وأخطاء أولئك المؤلفين الذي حاولوا

الــرد علينا في رسالتهم: "الإصابة في نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة"، فلم يصــيبوا، ولم يفــلحوا، كما بينته في الرسالة المشار إليها التي ما كادت تُطْبَع وتُنْشَــر، حتى تلقاها أفاضل الناس على اختلاف مشاربهم بالرضا والقبول، لما رأوا فيهــا ــ على إيجازها ــ من بحوث نافعة، مدعمة بالحجج المقنعة، وإنصافٍ في الردِّ، واعتدالٍ في النَّقْدِ، وتَرَفُّعٍ عن مقابلةِ الاعتداء بالمثلِ، أسأل الله ــ تبارك وتعالى ــ أنْ يتقبلها منا...

وهــا نحن اليوم نُقَدِّم الرسالة (الثانية)، وهي الأولى من الرسائل (الخمس)، التي وعدنا بها في الرسالة الآنفة الذكر) أ.هــ

ولم أعرفْ هذه "الرِّسالة"، فليُبْحَث عنها.

(٤٩) "تسهيلُ الانتفاع بكتاب: (ثقات ابن حبان)"، [تأليف].

رتّب أسماءه على الحروف الهجائية، وذكر طبقة كل مترجم عنده بجانب اسمه بالأرقام (١، ٢، ٣)، ورتَّب أحاديثَه وآثارَه والرواة على الحروف.

انظر: "حياة الألباني" للشيباني (٢/٥٨٣).

(٥٠) "تصــحيحُ حديــث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والردُّ على من ضعفه"، [تأليف] ــ (ط).

وقــد نُشرَت هذه الرسالة (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في (ثلاثِ) مقالات متتابعة، سنة: (١٣٧٩هــ)[1].

ثم طُبِعَت مستقلةً، بهذا العنوان.

(١) انظر: مقدمة: "تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره" (ص ٤).

وسها نور الدين طالب فعدَّ في: "مقالات الألباني" (ص ٢٠ ــ ٢١)؛ هذه الرسالة ــ "التصحيح" ــ من المقالات التي لم تُطْبَع مستقلة، ولم تُنْشر بعد.

وأصلُ هذه "الرِّسالة" أنَّ للشيخ الألباني (تعليقاً) كتبه على فتوى ــ لعبدالله الهَرَري الحَبَشي ــ نُشِرَت بمجلة: "التمدن الإسلامي" المجلد (٢٠)، (ص ٥٠١ ــ ٥٠٢)[1].

فردَّ عليها الهَرَري الحَبَشي ، ثم علَّق الألباني على رده الثاني.

والمطبوع في هذه "الرِّسالة" هو:

تعليق الهَرَري على تعليق الألباني الأوّل، ثم ردّ الألباني على تعليق الهرري.

أمَّــا التعليق الأوّل للألباني على الفتوى، فلم يُطبعْ مع: "الرِّسالة"، ولا أظنُّ أنَّ في طبعه فائدة؛ لأنَّ الرد الثاني متضمن للأوّل، وزيادة، والله أعلم.

(٥١) "التصفيةُ والتربية وحاجة المسلمين إليهما"، [تأليف] ــ (ط).

(...) "التعقيبُ على: (رسالة الحجاب)"؛ (للمودودي) = "الحجابُ".

(٥٢) "التعقيبُ المبعوث على: (رسالة السيوطي) الطرثوث"، [تأليف].

(٥٣) "التعليقُ الرغيب على: (الترغيب والترهيب)"، [تأليف].

وهو غير: "صحيح الترغيب"، و "ضعيفه" الآتيين.

وانظــر: مقدمــته لــ: "صحيح سنن ابن ماجه" (١/ي ــ ك)، فقد عدّهما كتابين.

(...) التعليقُ على رسالة: (كلمة سواء)" = "كلمةٌ سواء".

(...) "التعليقُ على: (سنن ابن ماجه)" = "سننُ ابن ماجه".

(٥٤) "التعليقُ على: (الموسوعة الفلسطينية)"، [تأليف].

(٥٥) "التعــليقُ المجَّــد عــلى: (موطــأ الإمام محمد)"؛ (للكنوي)، [تعليق

---

(١) وهذا التعليقُ مطبوعٌ ضمن: "مقالات الألباني" (ص ٦٥ ــ ٦٧).

وتخريج].

لم يتمه.

(٥٦) "التعليقاتُ الجياد على: (زاد المعاد)"؛ (لابن القيم)، **[تأليف]**.

لم يتمه، وهو مفقود.

(٥٧) "التعــليقاتُ الحسان على: (الإحسان في ترتيب: "صحيح ابن حبان")"؛ (لابن بلبان الفارسي)، **[تأليف]**.

(...) "التعليقاتُ الخيار" = "رفعُ الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار".

(٥٨) "التعــليقاتُ الرَّضِــيّة على: (الرَّوْضَة النَّدِية)"؛ (لصديق حسن خان)، **[تأليف]** ــ (ط).

وانظر: "الرَّوْضَة النَّدِية" الآتي.

[تنبيه]:

طُبِعَت هذه التعليقات ضمن كتاب: "الرَّوْضَة النَّدِية"، وهي ــ على أهميتها ــ يســيرة جداً بالنسبة للكتاب، وكان بالإمكان أن تخرج "التعليقات" في جزءٍ مستقل، ليُستفاد منها[1]، وخاصة إذا علمنا بأنَّ "الرَّوْضَة" طُبِعَت، وخُدِمَت بما لا يــدع مجــالاً لطبعها مرة أخرى، وقد اشتراها طلبة العلم، ولكنهم اضطروا لشــرائها من جديد، ومِمَّا زاد الأمرَ سوءاً أنَّ هذه الطبعة اشتملت في مقدمتها

(١) وقد تمر بك صفحات عدة من "التعليقات الرضية" ولا تجد تعليقاً واحداً للشيخ، وانظر على سبيل المثال:

(١/٢٩٥ ــ ٣٤٠)، و(١/٣٥٢ ــ ٣٩٣).

فهــذه صــفحات متــتالية، ليــس فيها تعليق للشيخ، مما يؤكد عدم فائدة طبع التعليقات مع كتاب "الروضة النديّة"، والله أعلم.

علـــى مـــتن "الدرر البهية" (١/٣٥ ــ ٧٦) (كاملاً)، وهو مدرج في الكتاب أصلاً.

كمـــا أنَّ محققه ــ عفا الله عنَّا وعنه ــ لم يذكرِ الأصول الخطية، التي نَشر عـــليها "الـــدرر"، و "الروضة"، وقد أشار إشارة خفيفة إلى استفادته من طبعة محمد صبحي حلاق، وليته اعتمدها أصلاً له، ونَشر "التعليقات الرَّضيَّة" مفردة في جزءٍ لطيف، ويُشير عند كل تعليقة إلى موضعها في طبعة حلاق.

قلت ما قلت؛ حتى لا تتبعثر الجهود، وينفق طالب العلم ماله في غير فائدة، والله المستعان.

(٥٩) "تلخيصُ: (أحكام الجنائز)"، **[تأليف]** ــ (ط).

(٦٠) "تلخيصُ: (حجاب المرأة المسلمة)"، **[تأليف]**.

(٦١) "تلخيصُ: "صفة صلاة النبي ﷺ)"، **[تأليف]** ــ (ط).

انظر التعليق على: "صفة صلاة النبي ﷺ" الآتي.

(٦٢) "تمامُ المنة في التعليق على: (فقه السنّة)"، **[تأليف]** ــ (ط).

طُـــبِعَ منه جزءٌ (واحد) فقط، وينتهي التعليق عند آخر (كتاب الصيام)[1]، من "فقه السنّة"؛ وعليه فالتعليق يشمل (ربع) الكتاب، وقد طُبِع الكتاب ــ في ط. الـــثانية ــ عـــام (١٤٠٩هــ)، والشيخ ــ بَرَّدَ اللهُ مَضْجعَهُ ــ عاش بعد ذلك أكثر من (عشر) سنين، وكان عازماً على تتمة العمل إلى آخر الكتاب[2]، ولا أدري هل أتم شيئاً، أو لا، فاللهُ أعلم.

(٦٣) "تمامُ (تمامِ المنة في التعليق على: "فقه السنة")"، **[تأليف]**.

---

(١) وبقي منه: (ليلة القدر)، و (الاعتكاف).

(٢)كما قال في مقدمة (ص ٤).

كـــذا في: "الأصــالة"، وهل هو (استدراك) على السابق، أو (تتمة) له؟ اللهُ أعلم.

(٦٤) "تمامُ النصح في أحكام المسح"، [تأليف] ــ (ط).

طُبِعَ بذيل: "المسح على الجوربين" الآتي.

(٦٥) "التمهيدُ في فرض رمضان"، [تأليف].

(٦٦) "التــنكيلُ لما في: (تأنيب) الكوثري من الأباطيل"؛ (للمعلمي)، [تخريجٌ، وتعليقٌ، بمشاركة: محمد عبدالرزاق حمزة، وزهير الشاويش] ــ (ط).

(٦٧) "تهذيبُ: (صحيح الجامع الصغير وزياداته) والاستدراك عليه"، [تأليف].

(٦٨) "التوحيدُ"؛ (لمحمد أحمد العدوي)، [تخريج وتعليق].

(٦٩) "التَّوسلُ"، [تأليف] ــ (ط).

رسالة.

وانظر الكلام على الكتاب (الآتي).

(٧٠) "التَّوَسّلُ أنواعه وأحكامه"، [تأليف] ــ (ط).

أصـــل هـــذا الكتاب محاضرتان ألقاهما الشيخ في صيف عام (١٩٣٢م)، في داره في "مخـــيم اليرموك"، بمدينة "دمشق"، ثم فُرِّغَت من آلة التسجيل، فنقَّحها الشيخ: محمد عيد العباسي، وأضاف إليها بعض الفوائد، وخرَّجَ الآياتِ وبعضَ الأحاديث.

ثم دفـــع إليـــه الشـــيخ ناصـــر ــ رَحِمَـــهُ اللهُ ــ رسالة مخطوطة بعنوان: "التَّوَسُّـــل"[١] كان قد كتبها منذ زمن بعيد، وكانت ــ هذه الرسالة ــ حلقة

---

(١) وهي الرسالة السابقة برقم: (٦٩).

من سلسلة: "تسديد الإصابة" (السابق).

فضمها العباسي إلى المحاضرتين، وألَّف بينها وبينهما.

ثم عـرضَ البحث بشكله الجديد على الشيخ ناصر، فهذَّبه ونقَّحه، فكان هذا الكتاب.

* ممَّا سبق يتبَيَّن لكَ أنَّ هذا الكتاب ـــ "التَّوَسُّل أنواعه وأحكامه" ـــ غير رسالة "التوسل" (السابقة)، وبالله التوفيق.

وانظر مقدمة: "التَّوَسُّل أنواعه وأحكامه" (ص ٥ ـــ ٧).

(...) "تيسيرُ انتفاع الخلان بترتيب: (ثقات ابن حبان)" = "تسهيل الانتفاع".

(...) "الثقاتُ"؛ (لابن حبان) = "تسهيل الانتفاع".

(٧١) "الثمرُ المستطاب في فقه السنة والكتاب"، [تأليف].

لم يتمه.

(...) "الجامعُ الصغير وزياداته" = انظر: "صحيح الجامع"، و "ضعيفه" الآتيين، وانظر الكلام على: "الفتح الكبير" الآتي.

(٧٢) "جـامع المناسـك الثلاثة"؛ (لأحمد المنقور النجدي)، [تخريج، بمشاركة: "المكتب الإسلامي"] ـــ (ط).

قال الناشر: فضيلة الشيخ: زهير الشاويش ـــ حَفِظَهُ اللهُ ـــ في مقدمته (ص د):

(وذيلـناه ـــ أي: كـتاب: "جامع المناسك" ـــ بتخريج الأحاديث النبوية الشـريفة، ومـا قلنا فيه: "قال ناصر الدين"؛ فهو من تخريج: المحدث، العلامة: محمد ناصر الدين الألباني) أ.هـ

قـلت: بعـد تتـبع التخريجات وجدها (٢٤) تخريجاً، والذي ذُكِرَ فيه اسم الشيخ ناصر ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ صراحة (تخريجان) فقط.

(...) "جزءُ صلاة الكسوف" = "صفة صلاة الكسوف".

(٧٣) "جلبابُ المرأة المسلمة"؛ [تأليف] ـــ (ط).

وكـــان اسمه في طبعاته القديمة: "حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة"، وسيأتي.

(٧٤) "الجمـــعُ بين (ميزان الاعتدال)، و (لسان الميزان)"؛ (للحافظين: الذهبي، وابن حجر)، [تأليف].

ذَكَرَ الشيباني في: "حياة الألباني" (٢/٥٨١) أنَّ أصوله فُقِدَت في: "دمشق"، ثم ترك العمل به بعد ذلك، والله أعلم.

(٧٥) "جواب حول الأذان وسنة الجمعة"، [تأليف].

(...) "الحج الكبير" = "حجة الوداع".

(٧٦) "الحجُ المبرورُ"؛ (للعلوشي)، [تحقيق].

ذكره المجذوب ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ في: "علماء ومفكرون عرفتهم" (١/٣٠٨).

(٧٧) "الحجابُ"؛ (للمودودي)، [تعقيب] ـــ (ط).

(...) "حجابُ المرأة المسلمة في الكتاب والسنة".

هذا هو الاسم القديم لـــ: "جلباب المرأة المسلمة"، السابق.

(٧٨) "حجابُ المرأة ولباسها في الصلاة"؛ (لشيخ الإسلام)، [تحقيق] ـــ (ط).

(٧٩) "حجةُ النبي ﷺ كما رواها عنه جابر ﷺ"، [تأليف] ـــ (ط).

(٨٠) "حجةُ الوداع"، [تأليف].

وهو أصل الكتاب السابق.

ولعله: "الحج الكبير".

ذكره الشيخ في فهارس "تحذير الساجد" (ص ١٤٨)، رقم: (٦٨)، وقال: (لم ينجزْ).

وكتاب "تحذير الساجد" طُبِعَ قديماً، فالله أعلم.

(٨١) "الحديثُ حجةٌ بنفسه في العقائد والأحكام"، [تأليف] ــ (ط).

أصله محاضرة ألقاها الشيخ في: "غرناطة"، بـ: "الأندلس".

(٨٢) "الحديثُ النبوي"؛ (لمحمد بن لطفي الصباغ)، [تخريج].

(٨٣) "حقوقُ النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام"؛ (لمحمد رشيد رضا)، [تعليق، وتخريج] ــ (ط).

(٨٤) "حقيقةُ الصيام"؛ (لشيخ الإسلام)، [تخريج] ــ (ط).

(...) "حكمُ تارك الصلاة"، [تأليف] ــ (ط).

سيأتي الكلامُ عليه في المبحث الثاني، من هذا الفصل، برقم: (٣).

(...) "حـــواشٍ على: (نزهةُ النظر في توضيح: (نخبة الفكر)" = "نزهةُ النظر في توضيح: (نخبة الفكر)".

(٨٥) "الحوضُ المورود في زوائد: (منتقى ابن الجارود)"، [تأليف].

وهو زوائد "المنتقى" على: "الصحيحين".

لم يتمه، وهو مفقود.

(٨٦) "خطـــبةُ الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه"، [تأليف] ــ (ط).

وقـــد نُشِرَت هذه الرسالة (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة [1].

---

(١) انظر: مقدمة: "خطبة الحاجة" (ص ٦).

وسَـــهَا نور الدين طالب في: "مقالات الألباني" (ص ٢١)؛ فعدّ هذه الرسالة ــ "خطبة الحاجة" ــ من المقالات التي لم تُطْبَع مستقلة، ولم تُنْشر بعد.

ثم طُبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان.

(٨٧) "خلاصةُ السيرة"، [تأليف] ــ (ط).

(٨٨) "الدعوة السلفية أهدافها وموقفها من المخالفين لها"، [تأليف].

(٨٩) "دفـــاعٌ عـــن الحديـــث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: (فقه السيرة)"، [تأليف] ــ (ط).

وقـــد نُشِـــرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة سنة: (١٣٩٠هـ)[1].

ثم طُبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان.

(...) "ديوانُ أسماء الضعفاء والمتروكين" = "ديوان الضعفاء والمتروكين".

(٩٠) "ديوانُ الضعفاء والمتروكين"؛ (للذهبي)، [تحقيق].

لم يتمه.

(٩١) "الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد"، [تأليف] ــ (ط).

كتبه بناءً على طلبٍ من سماحة الإمام: عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

(٩٢) "رجال الجرح والتعديل"؛ (لابن أبي حاتم)، [تأليف].

لَعَلَّهُ فهرس لأسماء الرجال الواردين في الكتاب، والله أعلم.

(...) "الـــردُّ بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومُقَلِّدَيْه المُبِيحَيْن للمعازف والغنا وعلى الصوفية الذين اتخذوه قربة ودينا".

وهو كتاب: "تحريم آلات الطرب" السابق.

وقصد بقوله: (ومُقَلِّدَيْه): محمد أبو زهرة، ومحمداً الغزالي رَحِمَهُمَا اللهُ.

---

(١) انظر: "مقالات الألباني"؛ لنور الدين طالب (ص ٢١).

وفي الكتاب ـ أيضاً ـ ردٌ على الدكتور يوسف بن عبدالله القرضاوي هداه الله، في المسألة نفسها.

(٩٣) "الردُّ البديع في مسألة القبض بعد الركوع"، [تأليف].

(...) "الردُّ على الجهمية"؛ (للدارمي)، [تخريج] ـ (ط).

أصدره "المكتب الإسلامي"، بـ: "بيروت" في طبعتين، بدون ذكرٍ لاسم المعتني به تحقيقاً أو تخريجاً.

ثم صدرت الطبعة (الثالثة)، وقد كُتِبَ على غلافها:

(تخريج: محمد ناصر الدين الألباني).

مع العلم بأنَّ الطبعة (الثالثة) صورة عن سابقتها، فعلى هذا يكون الشيخ هو الذي خرَّج أحاديث الكتاب من قبل، ولكن سقط اسمه من غلاف الكتاب سهواً.

هذا ما يُقال إذا أحسنا الظن في هذا الأمر[1].

ولا أظن أنَّ الشيخ زهيراً الشاويش ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ (وهو شيخٌ فاضل)، يجرؤ على وضع اسم الشيخ على كتابٍ ما نظر فيه، فضلاً عن كونه حقَّقه، أو راجعه.

وممَّا يؤكد هذا الظن الحسن؛ قول الشيباني في: "حياة الألباني" (٢/٨٤٣):

(هـذا الكتاب من تحقيقات الشيخ: زهير الشاويش[2] ـ صاحب "المكتب الإسلامي" ـ وقد عرضَ أحاديثَ الكتابِ على الشيخ ناصر الألباني، فخرَّجها تخريجاً علمياً، وأضاف إليها النافع المفيد، وخاصة أنَّه يناقش مسألة عظيمة من

---

(١) وانظر: مقدمة بدر البدر لـ: "الرد على الجهمية"؛ للدارمي (ص ٧).

(٢) وانظر (أيضاً): "حياة الألباني"؛ (١/١٠٣).

مسائل أصول الدين) أ.هـ

ثم عجبتُ من عدمِ ذكرِ هذا الكتاب ضمن مؤلفات الشيخ في: "الأصالة"، وعلّق علي بن حسن على ذلك بقوله:

(أما كتاب: "الرد على الجهمية" للدارمي المثبت على غلافه اسم شيخنا: فإنَّ تحقيقه منسوب للشيخ، وليس له، كما أجابني شخصياً، قبل نحو عشر سنوات، أو زيادة، لما سألته عنه) أ.هـ

ويــزداد الأمر غموضاً إذا عَلِمْتَ أنَّ "كتاب الشيباني" قُرِئ على الْمُتَرْجَمِ (الألباني)، فما أنكر ذلك، ولو تكلم في هذا التخريج، أو أنكر كونه له، لذكر ذلــك الشــيباني، وخاصة أنَّ صاحب الترجمة قرأ ما كُتِبَ فيه عنه قبل طباعة الترجمة ونشرها.

ولَعَلَّ الأمرَ فيه لبسٌ، والله أعلم.

[تنبيهٌ]:

على القول بأنَّ هذا التخريج للألباني؛ فإنَّ قول الشيباني:

(فخرَّجها تخريجاً علمياً، وأضاف إليها النافع المفيد).

فيه مبالغة ظاهرة، ما كانت تليق بكتابه.

فالكــتاب غــير مُخَرَّج، ولكن فيه اليسير من التعليقات الحديثية، وغيرها، وخدمة هذا الكتاب في هذه الطبعة رديئة نصاً، وتعليقاً، وتخريجاً، والله أعلم.

وقد يُقال: إنَّ الشيخ ناصراً ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ نظر نظرةً سريعةً في الكتاب، فوضع كلمة هنا، وأخرى هناك، على أنَّ هذا تعليقٌ خفيف سنحت به ذاكرته، ووقته، لا تحقيقاً علمياً، أو تخريجاً حديثياً. فلم يضع الناشر اسمه في الطبعات الأولى (تردداً)، ثم وضعه أخيراً.

أقول هذا: على القول بأنَّ هذا التخريج للألباني، وهو قول فيه شبهة، كما

رأيت.

(٩٤) "الردُّ على رسالة: (إباحة التحلي بالذهب المحلق)"، [تأليف] ــ (ط).

والرسالة المعنيَّة لفضيلة الشيخ: إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

ذكــره الشيباني كاملاً في: "حياة الألباني" (١/١١٧ ــ ٢٢٨)، ولم يُطْبعْ مستقلاً، وهو ناقصٌ، حيث سقط منه الجزء الأوسط[1].

(٩٥) "الردُّ على رسالة: (أرشد السلفي)"، [تأليف].

واســم هذه الرسالة: "الألباني: شذوذه وأخطاؤه"، واسم مؤلفها الحقيقي: "حبيب الرحمن الأعظمي".

وجاء في: "الأصالة":

(وهو مطبوع ضمن كتاب: "الردُّ العلمي") أ.هــ

قلت: والمراد: "الردُّ العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي المُدَّعي بأنَّه أرشَدُ السلفيُّ في ردِّه على الألباني وبيان افترائه عليه"؛ لسليم الهلالي ورفيقه.

وقد صدر منه الجزء الأوّل بقلمهما. وتبعه الثاني، وجاء في (ص ٤) منه:

(اســتفدنا في هذا الجزء كثيراً مما كان كتبه شيخنا الألباني [رَحِمَهُ اللهُ] ردًّا على المدَّعي بأنَّه أرشد السلفي.

وقد دفع إلينا شيخنا ما كتبه للاستعانة به، فجزاه الله خيراً) أ.هــ [مختصراً].

والكــتاب مــن عمــل الاثنين أصالة، وقد استفادا ــ ولا شك ــ ممَّا كتبه الشيخ، وليتهما ذكرا كلام الشيخ بنصه، وزادا عليه إن تطلب الأمر ذلك، أو عــلَّقا عليه في الهامش. فالشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ أبلغُ منهما رداً، وأفصح عبارة،

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٩١).

وشتَّان بين القلمين.

(٩٦) "الـردُّ عـلى رسـالة: (التعقيب الحثيث)"؛ (لعبدالله الهَرَري الحَبَشي)، [تأليف] ـــ (ط).

وقـد نُشِـرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة سنتي: (١٣٧٦ ـــ ١٣٧٧هـ)[1].

ثم طُبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان.

(٩٧) "الردُّ على رسالة الشيخ التويجري في بحوث من صفة الصلاة"، [تأليف].

وهـو ردٌّ على رسالةٍ لشيخنا العلامة: حمود بن عبدالله التويجري رَحِمَهُ الله، بعنوان: "التنبيهات على رسالة الألباني في الصلاة".

وهو مفقود.

(...) "الـردُّ عـلى ابن حزم في حديث المعازف = وهو كتاب: "تحريم آلات الطرب"، السابق.

(...) "الردُّ على ابن حزم في إباحة آلات اللهو والطرب".

وهو كتاب: "تحريم آلات الطرب"، السابق.

ذكره الشيباني في: "حياة الألباني" (٣٠٦/١) بهذا الاسم، وذكر في الحاشية (*) أنَّه مفقود.

وقـد طُـبِعَ هـذا الكتاب مؤخراً؛ ولم يشر الشيخ في مقدمته إلى أنَّه كان مفقوداً، إلا أنْ يكون المطبوع: "تحريم آلات الطرب" ـــ وهو: "الرَّد بالوحيين" ـــ غـير "الرد على ابن حزم"، فيكون للشيخ كتابان في الموضوع نفسه، والله

(١) انظر: "مقالات الألباني"؛ لنور الدين طالب (ص ٢٠).

أعلم.

(٩٨) "الردُّ على السَّخَّاف فيما سوّده على: "دفع شبَه التشبيه"، [تأليف].

كذا السَّخَّاف، والمراد: المحترق في بدعته: الحسن بن علي السقاف، بالقاف لا بالخاء.

وما أدري هل (السَّخَّاف) خطأ مطبعي؟

أو أنَّ المصنفَ تعمّدَ تسميته بهذا؟

(٩٩) ["الردُّ على السيوطي حول دعواه خلو كتابه من أحاديث الكذَّابين والوضَّاعين"]، [تأليف].

مناقشة علميّة في (أربع) صفحات، كان الشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ قد كتبها مناقشاً للإمام السيوطي حول دعواه خلو كتابه: "الجامع الصغير" من حديث انفرد بِهِ وضّاع، أو كذَّاب.

وهي في عداد المفقود.

يقول الشيخ: زهير الشاويش حَفِظَهُ اللهُ:

(أثناء إعداد الطبعة الأولى[1]، سألت شيخنا الألباني عن كلامٍ له حول هذا الموضوع ـ نقل السيوطي أحاديث في: "الجامع الصغير" انفرد بها وضَّاع، أو كذَّاب ـ خلافاً لِمَا قاله في مقدمته لـ: "الجامع الصغير من حديث البشير النذير".

فتذكر أنَّ له في هذا كلاماً، ولكن لا يدري أيْن هو...

[ثم قال الشيخ زهير:]

(١) لـ: "صحيح الجامع الصغير".

رأيـــت نسخة من: "الجامع الصغير" في مكتبة عامة بـــ: "دمشق"، وعليها إهـــداء من الشيخ ناصر إلى المكتبة نفسها. ولفت نظري في أوّلها كلامٌ يُقَدّر بـــ (أربـــع) صـــفحات في الردِّ على الإمام السيوطي، حول دعواه خلو كتابه من أحاديث الوضّاعين، والكذابين...

وظهـــر أنَّ الشـــيخ ناصر الدين وهب الكتاب، من غير أنْ يتنبَّه إلى نقل ما كتبه على هذه النسخة، فكلّفت من يبحث لي عن هذه النّسخة، ولكن من غير جدوى)[1] أ.هـــ

[تنبيه]:

الاســـم الموجود لهذه الأوراق من وضعي؛ وذلك للدَّلالة على موضوع هذه الأوراق، وهو مستفادٌ من كلام الشيخ زهير الشاويش حَفِظَهُ اللهُ.

(١٠٠) "الردُّ على عز الدين بليق في: (منهاجه)"، **[تأليف]**.

أي: "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين".

(١٠١) "الـــردُّ عـــلى عـــز الدين بليق في: "موازين القرآن والسنة للأحاديث الصـــحيحة والضـــعيفة والموضوعة" على حديث (التربة)، **[تأليف]** ــ (ط).

ذكـــره الشـــيباني كاملاً (٢٢٨/١ ــ ٢٤٤)، وهو ردٌ قد نُشِر منه (أربع) حـــلقات، في جـــريدة: "الـــرأي الديني"، بـــ: "الأردن" آخرها في: (٤/٢٩/ ١٩٨٣م)، وقد أشار الشيخ إلى ذلك في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/

---

(١) مقدمة: "صحيح الجامع الصغير" (٢٩/١) ح (١)، وانظر تتمة القصة فيه.

وأكدَّ الشاويش في الموضع نفسه أنَّ هذه الأوراق ما زلت مفقودة؛ بدليل أنّه يذكر ما كُتِب فيها، وهو نفيسٌ جداً، ولَمْ يجدْه في المطبوع من كتب الشيخ.

٦٦٤ ــ ٦٦٥).

وسيأتي هذا الردّ في موضع الكتاب: "موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة".

[تنبيهٌ]:

جاء في "الأصالة" أنَّ الذي نُشِرَ منه حلقات بجريدة "الرأي" هو: "الرد على عز الدين بليق في: "منهاجه" السابق.

والذي أرَاه (بعد التأمّل في المقالات): أنَّ ما نُشِرَ في "الرأي الديني" هو ردٌّ على فكر الرجل (عموماً)، وعلى كتابيه (خصوصاً)، والله أعلم.

(١٠٢) "الردُّ على كتاب: (تحرير المرأة في عصر الرسالة)"؛ (لمحمد عبدالحليم أبو شقة)، [تأليف].

(١٠٣) "الردُّ على كتاب: (ظاهرة الإرجاء)"؛ (للشيخ الدكتور: سفر بن عبدالرحمن)، [تأليف].

لا أعلم هل هذا الردّ خاص بالقسم الذي ردّ فيه الشيخ: سفر ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ على الشيخ ناصر ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في بعض المسائل، أو أنَّ هذا الردّ عامٌّ على الكتاب؟ فالله أعلم.

و "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي" كتاب نفيس في موضوعه، ضاق به البعض، لما أبان عن رأي الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في بعض المسائل، فشغبوا على الكتاب، ونبذوه، وتكلموا فيه، وفي مؤلفه، وفيه الكثير من الحق الذي لا خلاف فيه.

(١٠٤) "الردُّ على كتاب: (المراجعات)"؛ (لعبدالحسين شرف الدين الشيعي)، [تأليف].

(١٠٥) "الردُّ على: (هدية البديع في مسألة القبض بعد الركوع)"، [تأليف].

(١٠٦) "الردُّ المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأةَ أنْ تسترَ وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنعْ بقولهم إنَّه سنة ومستحب"، [تأليف] ــ (ط).

لَّما ألَّف الشيخ كتابه: "حجاب المرأة المسلمة"، ردّ عليه غير واحد من العلماء في مسألة: (كشف المرأة لوجهها ويديها)، فردّ عليهم في مقدمته للطبعة الجديدة للكتاب، والذي سمَّاه: "جلباب المرأة المسلمة"، ولما كان الردُّ طويلاً، رأى الشيخ فصله من المقدمة؛ ليُخرِجه في كتابٍ مستقل، حتى لا يطول حجم الكتاب الأصل.

ذكر ذلك الشيخ في مقدمة: "الجلباب" (ص ٥).

(١٠٧) "رسالةُ ابن تيمية في الردّ على من قال بفناء الجنة والنار"؛ (يُنْسب لشيخ الإسلام)، [تحقيق، ومناقشة] ــ (ط).

الكتاب (مخطوط) في ثلاث ورقات، زعم النَّاسخ أنَّه مختصرٌ من كلام شيخ الإسلام.

ذكرها الشيباني كاملة في: "حياة الألباني" (١/٢٤٥ ــ ٢٩٧).

(...) "رسالةٌ في حكم اللحية" = "اللحية في نظر الدين".

(...) "رسالة: (كلمة سواء)" = "كلمة سواء".

(١٠٨) "رفعُ الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار"؛ (للصنعاني)، [تحقيق] ــ (ط).

جاء في: "الأصالة":

(رأيت بخطِّه تسميته له بـ: "التعليقات الخيار").

(...) "رفعُ الآصار في ترتيب أحاديث: (مشكل الآثار)" = "وضع الآصار".

(١٠٩) "الروضُ النضير في ترتيب وتخريج: (معجم الطبراني الصغير)"، [تأليف].

وهو من أوائل كتبه رَحِمَهُ اللهُ، وكتب الشيخ على طرّته:
(المؤلف لا يرغب بطبع هذا الكتاب؛ لأنَّه من أوائل أعماله العلمية)[١].
(...) "الروضةُ الندية"، (لصديق حسن خان)، [تخريج].
ذكره الشيخ في مقدمة: "صحيح الجامع" (٥٩/١)، ولا أعلم هل هو: "التعليقاتُ الرضية على الروضة الندية" السابق، أو غيره؟
وأظنه إيّاه؛ ولكن "التعليقات الرضية" ليست تخريجاً لـ: "الروضة الندية"، بل تعليقات عامة، يوجد فيها التخريج، وغيره، ثم إنَّها على مواضع من "الروضة"، ولم تشمل أدلة "الكتاب"، فضلاً عن مسائله، والله أعلم.
(١١٠) "رياضُ الصالحين"؛ (للنووي)، [تحقيق] ـــ (ط).
(١١١) "زهرُ الرياض في ردِّ ما شنعه القاضي عياض على من أوجب الصلاة على البشير النذير في التشهد الأخير"؛ (لمحمد بن محمد الخضري الدمشقي)، [تحقيق].
لم يتمه، وهو مفقود.
(١١٢) "الزوائدُ على: (الموارد)"، [تأليف].
ويعني: "موارد الظمآن إلى زوائد: (ابن حبان)"؛ (للهيثمي).
وهو استدراكٌ لِمَا فات الهيثمي، مِمَّا هو على شرطه.
(١١٣) "سُؤالٌ وجوابه حول فقه الواقع"، [تأليف] ـــ (ط).
(١١٤) "السفرُ الموجب للقصر"، [تأليف].
لم يتمه.

---
(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٩ ـــ ١٩٠).

وقد أطال الشيخ في بيان المسألة في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" حديث رقـــم: (١٦٣)، ولا أظـــن أنّ مضـــمون هذه "الرِّسالة" سيخرج عمَّا قاله في: "السلسلة الصحيحة"، والله أعلم.

(١١٥) "سبلُ السلام شرح: (بلوغ المرام)"؛ (للصنعاني)، [تعليق].

لم يتمه.

(١١٦) "سلسلةُ الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها"، [تأليف] ـــ (ط).

(١١٧) "سلســـلةُ الأحـــاديث الضـــعيفة والموضـــوعة وأثرها السيئ في الأمة"، [تأليف] ـــ (ط).

[فائدة]:

بدايـــات هاتين "السِّلْسلَتَيْن" مقالات متتابعة، كان الشيخ يكتبها في: مجلة: "التمدن الإسلامي".

فـــبدأ بمقالات: "الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة"، وأوّل مقال فيها كتبه في: (١٣٧٤/٨/٢٦هـــ).

وبعد مضي (خمس) سنوات ـــ أي عام: (١٣٧٩هـــ) ـــ بدأ الشيخ يكتب في مقالات "الأحاديث الصحيحة"[1].

ثم خـــرجت "السلسلتان" في مجلداتٍ كبيرة، يحتوي كل مجلد على (٥٠٠) حديـــث، حكم عليها الشيخ، وفي المجلد نفسه الكثير من الأحاديث والآثار، مما ذكـــرها الشـــيخ استشهاداً، أو مناقشة، وفيها ـــ أيضاً ـــ الكثير من الأبحاث

(١) انظر: "مقالات الألباني"؛ لنور الدين طالب (ص ١٩).

العقدية، والحديثية، والفقهية، وفوائد جمة.

وقـد تم طـبع (سبعة) مجلدات من كل قسم[١]، مجموع ما في كل منهما: (٣٥٠٠) حديثٍ.

أمَّا (الثامن) من: "الصحيحة"، فلم يتمه، وهو آخر ما كتب الشيخ فيها.

أمَّـا: "الضعيفة" فقد وصل فيها إلى المجلد (السابع عشر)[٢]، وعليه فالمتبقي منها (عشرة) مجلدات لم تُطبعْ، والله أعلم.

(...) "سلسلةُ تسديد الإصابة إلى من زعم نصرة الخلفاء الراشدين والصحابة" = "تسديدُ الإصابة".

وانظر مقدمة الشيخ: محمد عيد العباسي لـ: "التَّوَسُّل أنواعه وأحكامه" (ص ٦).

(١١٨) "سننُ ابن ماجه"، [تعليق].

وهو غير: "صحيح سنن ابن ماجه"، و "ضعيفه" الآتيين.

(١١٩) "السنةُ"؛ (لابن أبي عاصم)، [تخريج] ـ (ط).

خـرَّج ثلاثـة أرباع الكتاب، وسمَّى عمله: "ظلال الجنة في تخريج السنة"، وسيأتي.

---

(١) أخـبرني ثقة: أنَّ الناشر انتهى من طبع (السابع) من: "الصحيحة"، وسيخرج في (ثلاثة) مجلدات، والله أعلم.

(٢) كذا في: "الثَّبَت" الذي كتبه الشيخ بـ: (خطه) عن مؤلفاته.

وجاء في: "الأصالة" عن "سلسلة الأحاديث الضعيفة":

(يوجد مخطوطاً إلى المجلد الرابع عشر) أ.هـ

وقد كتب هذا قبيل وفاة الشيخ بوقت قصير، والله أعلم.

وانظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٢)، الكتاب رقم: (٨).

(١٢٠) "سـؤالاتُ [أبي] جعفر [محمد] بن عثمان بن أبي شيبة [لطائفة من] شيوخه [في الجرح والتعديل]"؛ (لابن أبي شيبة)، [تحقيق].

قال الشيباني في: "حياة الألباني" (٢/٥٧٣):

(موجودٌ، ولكن لا يعلم [الألباني] أين وضعه).

تنبيهٌ حول عنوان الكتاب:

جاء ذكره عند الشيباني، والقريوتي بدون هذه الزيادات (التي بين معكوفين)، والاختصار في اسم الكتاب لا حرج فيه، ولكن جاء الاسم عندهم: "جعفر بن عثمان بن أبي شيبة".

وأظنه خطأ، صوابه ما ذكرته، وعائلة "ابن أبي شيبة" عائلة علمية مشهورة، ولا أعرف رجلاً منهم اسمه: (جعفر بن عثمان بن أبي شيبة)، والذي ذكرته ـ وهو: "أبو جعفر، محمد بن عثمان" ـ له "سؤالات لشيوخه"، وتوجد نسخة منها في: "المكتبة الظاهرية"، مجموع (٤٠/٩)، وتقع في (ست) لوحات، الأوراق (٢٠٦أ ـ ٢١١أ)[1].

فلعلّها المراد، ولا سيما أنّها في: "الظاهرية"، والله أعلم.

ثم وجدته في: "الأصالة" بهذا الاسم:

"مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة"، فجاء الاسم على الصواب.

(١٢١) "شرحُ: (العقيدة الطحاوية)"؛ (لابن أبي العز)، [تخريج] ـ (ط).

(...) "الشريعةُ" = "كتاب الشريعة".

(١٢٢) "الشهابُ الثاقب في ذم الخليل والصاحب"؛ (للسيوطي)، [تحقيق] ـ

---

(١) انظر وصفها في: "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل" (ص ٢٠).

(ط).

(١٢٣) "صحيحُ: (الأدب المفرد)؛ (للبخاري)، [تأليف] ــ (ط).

(...) "صحيحُ الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها وسرد ما صح منها في سياق واحد بأسلوب فريد بديع لا تراه في كتاب"، [تأليف].

لم يتمه.

وهو جزء من مشروعه: "صحيح السيرة".

وانظر: "حياة الألباني" (٢/٥٧٠).

وسبق باسم: "الإسراء والمعراج"، وإنَّما رقمته هناك؛ لأنَّ الشيخ فصله عن "السيرة".

وانظر: "صحيح السيرة"، الآتي، والله أعلم.

[تنبيهٌ]:

هكذا وُجِدَ بخطِّ الشيخ على غلاف الكتاب:

"صحيحُ الإسراء والمعراج...".

وعدَّه من مؤلفاته باسم: "صحيحُ قصة الإسراء والمعراج"، في (ورقاتٍ بخطِّه[1]).

والشيخ تُوفي ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ ولم يتمه، فوُجِدَ الكتابُ برواياته مخرَّجة، دون الاقتصار على الصحيح، فضلاً عن جمع ما صحّ في الباب في سياق واحد، ولعلّ ما وُجِدَ بخطِّهِ، يمثل المرحلة الأولى لهذا المشروع، ولو أنَّ الله أمدَّ في عمره، لأتم

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٤)، الكتاب رقم: (٤).

عملـــه، ثم أخرج ما صح منه في كتابٍ مستقل، وبعد ذلك يقوم بسرد ما صح في سياقٍ واحد، كما كَتَبَ على غلاف الكتاب.

ولكـــن... قدَّر الله وما شاء فعل، فاضطر الورثة إلى نشره كما هو، خدمة للْعِلْمِ، فطُبِعَ باسم: "الإسراء والمعراج..."، [سبق].

وانظر مقدمة الناشر لهذا الكتاب (ص ٣).

(١٢٤) "صحيحُ: (الترغيب والترهيب) "؛ (للمنذري)، [تأليف] ــ (ط).

(١٢٥) "صحيحُ: (الجامع الصغير وزياداته)"؛ (للسيوطي)، [تأليف] ــ (ط).

وقد بلغت أحاديثه: (٨٢٠٢) حديثٍ، وانظر الكلام على: (الفتح الكبير)" الآتي.

(١٢٦) "صحيحُ ابن خزيمة"، [مراجعةٌ، وتعليق] ــ (ط).

حقَّق هذا الكتاب الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، ثم ناوله الشيخ ناصر (ثقة منه في علمه)، فراجعه الشيخ، وأضاف إليه من تخريجه، ووُضِعَت تخريجات الشيخ بين قوسين مختومة باسمه (ناصر).

(١٢٧) "صحيحُ: (سنن الترمذي)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٢٨) "صحيحُ: "سنن أبي داود"، [تأليف].

لم يتمه.

وهو غير الذي يليه، وانظر التنبيه الآتي.

(١٢٩) "صحيحُ: (سنن أبي داود)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٣٠) "صحيحُ: (سنن ابن ماجه)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٣١) "صحيحُ: (سنن النسائي)، [تأليف] ــ (ط).

[تنبيهٌ]:

قـــام بهـــذا العمـــل ــ خدمة "السنن الأربعة"، وتقسيمها إلى: "صحيح"،

و "ضــعيف" ــ بتكليفٍ من "مكتب التربية العربي لدول الخليج"، ويُلاحظ أنَّ "صحيح سنن أبي داود" ورد مرتين:

الأوّل: (خــاص بالشــيخ)، وعَمِلَ فيه قبل الاتفاق مع "مكتب التربية"، وعليه يحيل في تخريجاته.

أمَّا الثاني: فهو ضمن العمل في "السنن الأربعة".

ويختــلف المــنهج في كل كتاب، فالذي طُبِع وتداوله الناس هو الثاني، أمَّا الأوّل ــ وهو الذي يشيد به الشيخ، ويكثر من الإحالة عليه ــ فلم يُطْبعْ بعد.

وقد أشار الشيخ في أكثر من كتاب إلى الفرق بين الكتابين؛ انظر على سبيل المثال: مقدمته لــ: "صحيح سنن أبي داود" (المطبوع) (ص ٥ ــ ٦).

وقــال في مقدمة المجلد (الخامس) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ٦ ــ ٧):

(مِمَّا يحسن التنبيه إليه: أنَّه سيمر بالقراء الكرام العزو مني كثيراً إلى "ضعيف أبي داود" بالأرقام، وربَّما إلى قسيمه: "صحيح أبي داود" أيضاً.

فينبغي الانتباه [إلى] أنَّ المقصود بكل منهما هو أمّ "الضعيف" و "الصحيح" الذي في كل منهما بسط الكلام على أسانيدهما ورجالهما، وليس المطبوع منهما باسم: "صحيح أبي داود"، و "ضعيف أبي داود" اللذين ليس فيهما إلا الإشارة إلى مرتبتهما فقط من صحة أو ضعف، وليكن هذا قاعدة [مطَّردة] في كل عزو يُرَدُّ إليهما في شيء من كتبي) أ.هــ

(١٣٢) "صحيحُ: (السيرة النبوية)"، [تأليف] ــ (ط).

لم يــتمه، وصــل فيه إلى (الإسراء والمعراج)، ولم يتمْ مُقدمته، وفيها السبب الذي دعاه إلى هذا الكتاب، فاضطر الورثة إلى إخراجه كما هو خدمة للعلم.

وأصــل هذا الكتاب، هو: كتاب: "السيرة النبوية"، لابن كثير، عكف عليه

المؤلف، واكتفى بما صحَّ منه، وقد حافظ على كلام مصنفه (ابن كثير)، وربما أضاف شيئاً يسيراً، وقد يعدل عن الرواية التي ذكرها ابن كثير، ويثبت نص المصدر الذي عزا إليه ابن كثير.

وسيرد الكتاب باسم: "ما صحَّ من سيرةِ رسول الله ﷺ".

وكتابه السابق: "صحيح الإسراء والمعراج"، جزء من هذا الكتاب؟

وانظر: "صحيح الإسراء والمعراج".

(...) "صحيحُ قصة الإسراء والمعراج" = "صحيحُ الإسراء والمعراج".

(١٣٣) "صحيحُ: (كشف الأستار عن زوائد البزار)"؛ (للهيثمي)، **[تأليف]**.

(١٣٤) "صحيحُ: (الكلم الطيب)"؛ (لشيخ الإسلام)، **[تأليف]** ــ (ط).

(١٣٥) "صحيحُ: (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)"؛ (للهيثمي)[1]، **[تأليف]**.

(١٣٦) "الصراطُ المستقيم، (رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان)"؛ (لجماعة من علماء الأزهر)، **[تخريج]** ــ (ط).

(١٣٧) "صفةُ صلاة الكسوف والخسوف وما رأى النبي ﷺ فيها من الآيات"، **[تأليف]**.

وجاء في: "الأصالة":

"صلاة الكسوف وما رأى فيها ﷺ من الآيات".

---

(١) جاء في ورقة كتبها الشيخ بخطّه في: (١٤١٥/١١/٢٥هـ)، أنَّ "صحيح موارد الظمآن"، و"ضعيفه" تحت الطبع، ولم أرَهما، والله أعلم.

انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٥)، الكتاب رقم: (٤ ــ ٥).

وحدثني أحد الناشرين أنّهما لديه، وسيكونان قريباً ــ إنْ شاء الله ــ في متناول أيدي الباحثين.

وسبق باسم: "جزء صلاة الكسوف".

وسيأتي باسم: "صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف".

وباسم: "صلاة الكسوف".

وما أثبته هو ما أثبته المؤلف في (ورقات) كتبها بخطِّه[١].

(...) "صفةُ صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف" = "صفة صلاة الكسوف".

(١٣٨) "صفةُ صلاة النبي ﷺ" (الكبير)، [تأليف].

وهو الأصل للكتاب الآتي.

وللشيخ ثلاثة كتب في الباب:

الأوّل: وهو هذا، ولم يُطبعْ.

الثاني: الأوسط، وهو المطبوع المتداول وسيأتي بعد هذا.

الثالث: "تلخيص صفة الصلاة"، وقد سبق.

(١٣٩) "صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها"، [تأليف] ــ (ط).

انظر التعليق على الكتاب (السابق).

(١٤٠) "صــفةُ الفــتوى والمفتي والمستفتي"؛ (لابن حمدان الحنبلي)، [تحقيق] ــ (ط).

(١٤١) "صلاةُ الاستسقاء"، [تأليف].

(١٤٢) "صلاةُ التراويح"، [تأليف] ــ (ط).

وهو جزء من: "تسديد الإصابة"، الذي سبق.

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٣)، الكتاب رقم: (١).

(١٤٣) "صلاةُ العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة"، [تأليف] ــ (ط).

وهو جزء من: "تسديد الإصابة"، الذي سبق.

(...) "الصلاةُ في المساجد المبنية على القبور".

وهو الاسم القديم لــ: "تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

انظر: التنبيه الأوّل في آخر: "تسديد الإصابة".

(...) "صلاةُ الكسوف" = "صفة صلاة الكسوف".

(١٤٤) "صوتُ الطبيعة ينادي بعظمة الله"؛ (لعبدالفتاح الإمام)، [تخريج].

(١٤٥) "صوتُ العرب تسأل ومحدث الشام يُجيب"، [تأليف] ــ (ط).

فتاوى نشرت له في جريدة: "صوت العرب".

(١٤٦) "صيد الخاطر"؛ (لابن الجوزي)، [تخريج].

(١٤٧) "ضعيفُ: (الأدب المفرد) "؛ (للبخاري)، [تأليف] ــ (ط).

(١٤٨) "ضعيفُ: (الترغيب والترهيب)"؛ (للمنذري)، [تأليف] ــ (ط).

(١٤٩) "ضعيفُ: (الجامع الصغير وزياداته)"؛ (للسيوطي)، [تأليف] ــ (ط).

وقــد بلغت أحاديثه: (٦٤٥٢) حديثاً، وانظر الكلام على: "الفتح الكبير" الآتي.

(١٥٠) "ضعيفُ: (سنن الترمذي)"، [تأليف] ــ (ط)

(١٥١) "ضعيفُ: (سنن أبي داود)"، [تأليف].

لم يتمه، وهو غير الآتي، انظر التعليق على: "صحيح سنن أبي داود" السابق.

(١٥٢) "ضعيفُ: (سنن أبي داود)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٥٣) "ضعيفُ: (سنن ابن ماجه)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٥٤) "ضعيفُ: (سنن النسائي)"، [تأليف] ــ (ط).

انظر التعليق الوارد في آخر: "صحيح ــ (السنن الأربعة)".

(١٥٥) "ضعيفُ: (كشف الأستار عن زوائد البزار)"؛ (للهيثمي)، **[تأليف]**.

(١٥٦) "ضـــعيفُ: (مـــوارد الظمـــآن إلى زوائد: "ابن حبان") "؛ (للهيثمي)، **[تأليف]**[1].

(١٥٧) "طليعةُ: (التنكيل)" بما في: (تأنيب) الكوثري من الأباطيل"؛ (للمعلمي)، **[تعليق]** ــ (ط).

مطبوع في مقدمة: "التنكيل" السابق، فهو مقدمة له.

(...) "ظلالُ الجنة في تخريج: (السنة)" = "السنة" (لابن أبي عاصم).

(...) "الْعِلْمُ"، (لأبي خيثمة) = "كتابُ الْعِلْمِ".

(١٥٨) "العقـــود"؛ (لشـــيخ الإسلام)، **[تحقيق، بمشاركة: الشيخ: محمد حامد الفقي، مع بعض التعليق]** ــ (ط).

جاء في تقديم الشيخ محمد حامد الفقي ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ للكتاب:

(ثم أخـــذت أبحـــث عـــن نسخة أخرى، حتى تخرج النسخ أدق وأصوب، ولتتمـــيم الـــنقص الذي أكلته الرطوبة والعبث من نسختنا؛ فكتبت إلى الأخ الســـلفي الـــبحَّاثة الشيخ: ناصر الدين الأرنؤوطي بـــ: "دمشق"، أطلب إليه معـــاونتي في العـــثور على نسخة أخرى، فكتب إليَّ أنَّ عند آل الشطي الأمجاد نســـخة جيدة سليمة، فأرسلت إليه النسخة بالطائرة، فراجعها مراجعة دقيقة، وكمَّل مواضع النقص فيها...) أ.هـــ

قـــلت: كلام الشيخ الفقي ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ ظاهرٌ في أنَّ الشيخ قام بتحقيق الكتاب على نسخة أخرى، وهذا لا شك فيه.

---

(١) انظر الهامش الوارد عند: "صحيح موارد الظمآن".

وجاء في آخر هذه الطبعة:

(انتهى مقابلة وتصحيحاً يوم الثلاثاء ٨ شوال سنة ١٣٦٨ هجرية الموافق ٢ آب سنة ١٩٤٩ ميلادية.

"دمشق" أبو عبدالرحمن

ناصر الدين نوح نجاتي الألباني) أ.هـ

ولكـن الشيخ ترك التعليق على أحاديث الكتاب على غير عادته، ويبدو أنَّ النسـخة وصلت إليه للمراجعة فقط، دون التخريج، أو أنَّها وصلت إليه على غير سعة في الوقت، واللهُ أعلم.

بيد أني رأيت له تعليقاً على مسألة سماع الحسن من سَمُرَة (ص ٤٤).

وآخرَ على تضعيف جسر بن الحسن (ص ١٢٠).

وثالثاً على غلط في اسم أحد الرواة في "مصنف عبدالرزاق" (ص ١٣٩).

هـذا ما وجدته مختوماً باسمه، أمَّا الحواشي الأخرى فيظهر أنَّها للشيخ: محمد حامد الفقي رَحِمَهُمَا اللهُ، والله أعلم.

[تنبيه]:

لمْ أرَ من ذكر هذا الكتاب، مِمَّن ذكر مؤلفات الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

ولعل سبب ذلك:

أنَّ الكـتاب طُبِعَ قديماً في مطبعة "أنصار السنة المحمدية"، بـ: "مصر"، ولمْ يُكْتَب اسم الشيخ على الغلاف، وإنَّما كُتِب:

"تحقيق: الشيخ محمد حامد الفقي".

ولكـن مقدمة الفقي ـ وحدها ـ تكفي لإثباته للشيخ (تحقيقاً)، فكيف بما كتبه من الحواشي مختومة باسمه صراحة، وما كتبه في آخر الطبعة؟! واللهُ أعلمُ.

(١٥٩) "العقيدةُ الطحاوية"؛ (للطحاوي)، [شرحٌ، وتعليق] ـ (ط).

(١٦٠) "غايةُ الآمال بتضعيف حديث (عرض الأعمال) والردُّ على الغماري بصحيح المقال"، [تأليف].

(١٦١) "غايةُ المرام في تخريج أحاديث: (الحلال والحرام)"؛ (للقرضاوي)، [تأليف] ــ (ط).

(...) "الفتح الكبير في ضم (الزيادات) إلى: (الجامع الصغير) "، (للنَّبْهاني)، [حكم على أحاديثه وقسّمه إلى: "صحيح"، و "ضعيف"].

وهو أصل كتابيه: "صحيح الجامع"، و "ضعيفه"، السابقين، وترقيمهما ــ "صحيح الجامع"، و "ضعيف الجامع" ــ يغني عن ترقيم هذا الكتاب، فهما هو.

(...) "فتح الودود في الردِّ على من زعم ثبوت لفظة: (أم الكتاب) في حديث [ابن] مسعود" = "المحو والإثبات الذي يدعى به في ليلة النصف من شعبان".

(...) "فتوى [في] حكم تتبع آثار الأنبياء والصالحين" = "فتوى في النصب المزعوم للخضر".

(١٦٢) "فتوى في النّصب المزعوم للخضر الذي كان موجوداً في جزيرة (فَيْلكا) وعلى دعوة المبتدعة وعبدة القبور في حياة الخضر"، [فتوى خطّية] ــ (ط).

كتبها الشيخ في: "دمشق" في: (١٣٩٤/٣/٩هــ)، بناءً على طلبٍ قُدِّمَ إليه، ونشرها الشيباني في: "حياة الألباني" (٤٢٠/١ ــ ٤٢٩).

وتقع جزيرة "فَيْلكا" في: "الكويت".

وجاء في: "الأصالة":

"فتوى [في] حكم تتبع آثار الأنبياء والصالحين".

(١٦٣) "فتنةُ التكفير"، [فتوى، أصلها شريط مسجل] ــ (ط).

وهي فتوى مشهورة نُشرت في: "الصحف"، و "المجلات"، ثم طُبِعَت مع

تقـــريظ لشـــيخ الإسلام: عبدالعزيز بن باز، وتعليقٍ للعلامة: محمد بن عثيمين رَحِمَهُما اللهُ، ولذلك وضعتُ لها رقماً.

[تنبيهٌ]:

اطّلعت على طبعتين لهذه الفتوى:

إحداهمـــا طُـــبِعَت ضمن كتاب: "التحذير من فتنة التكفير"، وكُتِبَ عليه: جمعها، وقدّم لها، وعلّق عليها: علي بن حسن.

وعـــلى هـــذه الطبعة: مقدمة، وتعليقات، وحواشٍ بقلم الجامع نفسه، وقد صـــدرت فـــتوى رسميّـــة من: "اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء" بـــ: "المملكة العربية السعودية" برقم: (٢١٥١٧)، وتاريخ: (١٤٢١/٦/١٤هـــ)، بالتحذير من هذه "الطبعة"، لأسبابٍ ذُكِرَت في الفتوى[1]، والله المستعان.

وليت الجامعَ ـــ غَفَرَ اللهُ لنا ولَهُ ـــ اكتفى بنص (فتوى الألباني)، مع الالتزام بـــنص تقـــريظ: شـــيخ الإسلام: عبدالعزيز بن باز، وتعليق: العلامة: محمد بن عثيمين رَحِمَ اللهُ الجميعَ.

(...) "فضائلُ الشام ودمشق" = "تخريجُ أحاديث: (فضائل الشام ودمشق)".

(١٦٤) "فضلُ الصلاة على النبي ﷺ"؛ (للقاضي الجهضمي)، [تحقيق] ـــ (ط).

(١٦٥) "فقهُ السيرة"؛ (للغزالي)، [تخريجٌ، وتعليق] ـــ (ط).

(١٦٦) "فهرسُ الآثار الواردة في: (معجم الطبراني الأوسط)"، [تأليف].

وبجانب كل أثر رقمه بترقيمه هو، وعددها يزيد على (المائتين)، من أصل نحو (عشرة آلاف)، هي مجموع أحاديث الكتاب، وسائرها "مرفوع".

---

(١) انظر الملحق الثالث في آخر "الثَّبَت" (ص ٢٠٧ ـــ ٢١٠).

وقد أشار إليه في المجلد (السادس) من: "سلسة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (٢٦١٦)، (ص ٢٢٧).

(١٦٧) "فهرسُ أحاديث: (كتاب التاريخ الكبير)"؛ (للبخاري)، **[فهرس أحاديثه]**.

عمل بطاقاتٍ لأحاديثه، ولم يُفَهْرِسْها بعد.

(...) "فهرسُ أحاديث: "كتاب الشريعة" = "كتاب الشريعة".

(١٦٨) "فهرسُ أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في: (معجم الطبراني الأوسط)"، **[تأليف]**.

وقد رتبهم على الحروف، فبلغوا قرابة (ستمائة) صحابي، وبجانب اسم الواحد منهم أرقام أحاديثه، بترقيمه هو، ليعلم من ذلك المقل منهم من المكثر.

وقد أشار إليه في المجلد (السادس) من: "سلسة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (٢٦١٦)، (ص ٢٢٦).

(١٦٩) "فهرسُ أسماء رواة الآثار من الصحابة وغيرهم في: (معجم الطبراني الأوسط)"، **[تأليف]**.

وعددهم نحو (الستين)، وبجانب اسم الواحد منهم رقم أثره، بترقيمه هو.

وقد أشار إليه في المجلد (السادس) من: "سلسة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (٢٦١٦)، (ص ٢٢٧).

(...) "فهرسُ بعض المخطوطات الحديثية في: (المكتبة الظاهرية) بدمشق" = "المنتخب من مخطوطات الحديث".

(...) "فهرسُ الصحابة الرواة في: (مسند الإمام أحمد بن حنبل)" = "فهرس مسانيد الصحابة".

(١٧٠) "الفهرسُ الشامل لأحاديث وآثار كتاب: (الكامل)"؛ (لابن عدي)،

[تأليف].

(١٧١) "فهرسُ كتاب: (الكواكب الدّراري) لابن عُروة الحنبلي، وأسماء الكتب المودعة فيه"، [تأليف].

وهو مفقود.

(١٧٢) "فهرسُ المخطوطات الحديثية في: (مكتبة الأوقاف) بحلب"، [تأليف].

(...) "فهـــرسُ مخطوطات: (دار الكتب الظاهرية)" = "المنتخب من مخطوطات الحديث".

(١٧٣) "فهرسُ مسانيد الصحابة لــ: (مسند الإمام أحمد)"، [تأليف] ــ (ط).

(١٧٤) "الفهـــرسُ المنـــتخب مـــن مكتـــبة: (خزانة ابن يوسف)" ــ مراكش، [تأليف].

جاء في: "الأصالة":

(وللشيخ [رَحِمَهُ اللهُ] من مثل هذه الفهارس كثيرٌ، سواءٌ لكتب الحديث، أم كـــتب الرجال، صنعها قديماً؛ ليسهّل على نفسه البحث والمراجعة، ولم أستطع استقصاءَها) أ.هـــ

قـــلت: عكوف الشيخ على كتب الحديث، اطلاعاً، وبحثاً، ودراسة؛ حدا به إلى عمل هذه (الفهارس) ليصل إلى بغيته بيسرٍ، وسهولة، فغالب الكتب في ذاك الحين لم تكن مفهرسة الفهرسة الموجودة الآن.

وفي أيامـــنا ظهرت تقنية "الوسائط المتعددة"، فصرنا نبحث عن الحديث في (مـــئات) الكـــتب، وفي (ألـــفِ) مجلد، وفي (قرصٍ) واحد، في (دقيقةٍ) تزيد أو تنقص.

ولا شـــك أنَّ هذه الفهارس، والوسائط إنَّما هي كالدَّليل للكتب، وليست تغني ــ أبداً ــ عن الاعتماد على الكتب، وذلك معلوم.

(١٧٥) "القـــائدُ إلى تصحيح العقائد"؛ (للمعلمي)، [تخريجٌ، وتعليق، بمشاركة: عبدالرزاق حمزة] ـــ (ط).

هذا الكتاب جزء من كتاب المعلمي الكبير: "التنكيل"، وأفرده الناشر: زهير الشاويش حَفِظَهُ اللهُ؛ لأهميته، ولعدم علاقة موضوعه بكتاب: "التنكيل".

وليته أشار إلى ذلك في مقدمة: "القائد".

(...) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة"؛ (لشيخ الإسلام)، [تخريج] ـــ (ط).

ذكره الشيخ: زهير الشاويش ـــ حَفِظَهُ اللهُ ـــ في مقدمة: "صحيح الجامع" (٥١/١) ح (١)، وعزا إليه بالصفحة، ولم أرَ من نسبه إلى الشيخ، والله أعلم.

ثم إنِّي وقفتُ على طبعة "المكتب الإسلامي" للكتاب فلم أجد ذكراً للشيخ ناصـــر بـــل غاية ما فيه أنَّ الأستاذين: شعيباً الأرنؤوط، وأحمد القطيفاني، قاما بمراجعة الكتاب على مخطوطة "الظاهرية".

والتعـــليقات (الحديثية) الموجودة في الكتاب لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ومختصرة جداً، وليس فيها ذكرٌ للألباني، والله أعلم.

(١٧٦) "قاموسُ البدع"، [تأليف].

رتَّبه على الأبواب، ولم يُتِمّه، وهو مفقودٌ.

(١٧٧) "قاموسُ الصناعات الشامية"؛ (لمحمد سعيد القاسمي)، [تخريج، بمشاركة: العلامة: محمد بهجت البيطار] ـــ (ط).

تـــوفي المؤلـــف (القاسمي) ولمْ يتم هذا الكتاب فأتمّه ابنه العلامة: جمال الدين القـــاسمي رَحِمَـــهُ اللهُ ت (١٣٣٢هـــ)، بالتعاون مع الأستاذ: خليل العظم ت (١٣٤٢هـــــ)، وعملهما لم يقتصرْ على إكمال الكتاب، بل استدركا عليه ما فاته، مِمَّا هو على شرطه.

وتـــولى نشـــره حفيـــده ظافر القاسمي، في جزأين: (الأوّل): أصل الكتاب،

و (الثاني): المُسْتَدْرَك مع التتمة، والفهارس العلمية.

والكتاب نفيسٌ في بابه، ولم يُسْبَقْ إليه، وفيه فوائد يعرفها من قرأ الكتاب بأكمله، وهو سهل للمطالع، أبان عن سعة ثقافة "آل القاسمي".

وتخريجات الشيخين ــ فيما ظهر لي ــ لمْ تكنْ عامة على كل أحاديث الكتاب، كما أنَّهما لمْ يكتبا مقدمة لعملهما، والله أعلم.

وانظر: (٢/٢٣٤ ــ ٢٣٦)، ففيه أحاديث لم تُخرَّجْ.

(١٧٨) "قصةُ المسيح الدّجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية: (أبي أمامة ﷺ) مضافاً إليه ما صحَّ عن غيره من الصحابة ﷺ"، [تأليف].

لم يُتمّه.

(١٧٩) "قيامُ رمضان فضله وكيفية أدائه ومشروعية الجماعة فيه"، [تأليف] ــ (ط).

ومعه بحث قيم عن: "الاعتكاف"، سبق في موضعه.

(١٨٠) "كتابُ [أصل] السنة واعتقاد الدين"؛ (لابن أبي حاتم)، [تحقيق].

لم يتمه، وهو مفقود.

ذكره الشيباني في: "حياة الألباني" (٢/٥٨٢)، والقريوتي في: "كوكبة من أئمة الهدى"، (ص ٢٤١).

ونُسِبَ في: "الأصالة": (للحميدي).

ولعله وهمٌ، والصواب أنّه لـ: (ابن أبي حاتم)؛ وذلك لأمور:

الأمر الأوّل:

لا أعلم أنَّ للحميدي كتاباً في هذا الموضوع، سوى رسالة في: "أصول السنة"، طُبِعَت في آخر "مسنده" (٢/٥٤٦ ـ ٤٥٨)، في ثلاث صفحات[١].

الأمر الثاني:

أنَّ ابن أبي حاتم ألَّف كتاباً باسم: "أصل السنة واعتقاد الدين"، وطُبِعَ في: "الهند"، واسمه مطابقٌ لما ذكره الشيباني، والقريوتي.

الأمر الثالث:

أنَّ الشيباني قرأ كتابه (ومنه هذه المعلومة) على الألباني[٢]، فيكون كلامه مقدماً على غيره (إجمالاً)، ولا سيما أنَّ الكتاب مفقود (كما سبق).

ولو كان موجوداً لذكر علي بن حسن رقمه في خزانة الشيخ، كما فعل في غيره.

الأمر الرابع:

أنَّ الشيباني ذكر الكتاب في: "حياة الألباني" (٢/٥٨٢)، برقم: (٤٢)، ثم ذكر بعده برقم: (٤٣) كتاب "أسباب الخلاف" للحميدي، فلعلَّ نَظَر علي بن حسن زاغَ في أثناء النسخ، وهذا أمر معروفٌ عند النُّسَّاخِ، والنَّقَلَةِ.

هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

* جاء في المصادر (أصول السنة)، بالجمع، ولعلَّ الصوابَ ما أثبتُّهُ، وبه طُبِعَ الكتاب في: "الهند"، والله أعلم.

(١٨١) "كتابُ الإيمان"؛ (لابن أبي شيبة)، [تحقيق] ـ (ط).

---

(١) ثم نُشِرَت (مستقلة) فبلغت هذه (الصفحات الثلاث) بالمقدمة والحواشي والفهارس العامة (٥٦) صفحة، وأصل المخطوط في (صفحتين).

(٢) انظر: "حياة الألباني وآثاره" (١/١٩).

(١٨٢) "كتابُ الإيمان"؛ (لأبي عُبَيْد القاسم بن سلام)، [تحقيق] ــ (ط).

(...) "كتابُ التاريخ الكبير" = "فهرس أحاديث: (كتاب التاريخ الكبير)".

(...) "كتابُ الثقات"؛ (لابن حبان) = "تسهيل الانتفاع".

(١٨٣) "كتابُ الشريعة"؛ (للآجري)، [عمل فهرساً لأطرافه].

(١٨٤) "كتابُ الْعِلْمِ"؛ (لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي)، [تحقيق] ــ (ط).

(...) "كتاب: (الكامل)" = "الفهرس الشامل".

(...) "كشفُ الأستار" = "صحيح: (كشف الأستار)".

(١٨٥) "كشــفُ النقاب عما في: (كلمات) أبي غدة من الأباطيل والافتراءات"، [تأليف] ــ (ط).

(١٨٦) "الكلمُ الطيب"؛ (لشيخ الإسلام)، [تحقيق] ــ (ط).

(١٨٧) "كلمةُ الإخلاص وتحقيق معناها"؛ (لابن رجب)، [تخريج] ــ (ط).

(١٨٨) "كلمة سواء"، (لــ   )، [تعليقٌ، وردّ].

لم يُطبعْ هذا "التعليق" فيما أعلم، ولذا لا أعرف مؤلف هذه الرِّسالة: "كلمة سواء".

والذي يغلب على ظنّي ــ بل أكاد أجزم ــ أنَّ "التعليق" كانَ على رسالة: "كلمة سواء" التي نُشِرت عام: (١٣٨٦هــ)، وكُتِبَ على غلافها:

"كلمة سواء"

(في قواعد التعاون بين دعاة الإسلام).

بقلم: "أخ مسلم" ــ بيروت.

والرِّسالة في (٢٣) صفحة، من الحجم الصغير، وتتكون من: (١٢) قاعدة.

(...) "الكواكبُ الدراري" = "فهرس كتاب: (الكواكب الدراري)".

(١٨٩) "كيفَ يجب علينا أن نفسر: (القرآن الكريم)"، [تأليف] ــ (ط).

أصــــله: أجوبة على أسئلة، في شريط مسجل، ثم فُرِّغ في أوراق، وعُرِضت على الشيخ، وعدَّل فيها؛ ولذا عددته كتاباً، ووضعت له رقماً.

(١٩٠) "اللحيةُ في نظر الدين"، [تأليف] ــ (ط).

أصله مقال، نُشِرَ قديماً في مجلة: "الشهاب"، ثم طُبِع.

(١٩١) "لَفْــتَةُ الكَــبِد [في] نصيحة الولد"؛ (لابن الجوزي)، [تقديم، وتعليق، بمشاركة: محمود مهدي استانبولي رَحِمَهُ اللهُ] ــ (ط).

نُشِرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في (ثلاث) حلقات سنة: (١٣٧٤هـ)[1].

ثم طُبِعَ الكتاب باسم: "لَفْتَةُ الكبد إلى نصيحة الولد".

وكذا ورد في: "حياة الألباني" (٢/٧٨٠).

وفي: (٢/٧٧٩) من: "حياة الألباني"، وعنه: "الأصالة":

"لفتة الكبد في تربية الولد".

والصواب ما أثبته.

(١٩٢) "مــادلَّ عــليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان"؛ (لمحمود شكري الألوسي)، [تخريج] ــ (ط).

(...) "مــا صحَّ من سيرةِ رسول الله ﷺ وذكر أيامه وغزواته وسراياه والوفود إليه" = سبق باسم: "صحيحُ السيرة النبوية"، وانظر الكلام عليه هناك.

(١٩٣) "المحو والإثبات الذي يدعى به في ليلة النصف من شعبان"، [تأليف].

سبق باسم: "فتح الودود في الردّ على من زعم ثبوت لفظة: (أم الكتاب) في

---

(١) انظر: "مقالات الألباني"؛ لنور الدين طالب (ص ٢٠).

حديث [ابن] مسعود".

ولعلَّ الحديث المُشار إليه، هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في: "مصنفه" (٦/ ٦٨)، برقم: (٢٩٥٣٠)، قال:

حدثنا أبو معاوية: عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود، قال:

ما دعا قط عبد بهذه الدعوات، إلا وسع الله عليه في معيشته:

(يا ذا المن، فلا يمن عليك، يا ذا الجلال والإكرام، يا ذا الطَّوْل والإنعام، لا إله إلا أنت، ظهر اللاجئين، وجار المستجيرين، ومأمن الخائفين، إن كتبتني عندك في "أم الكتاب" شقياً، فامح عني اسم الشقاء، وأثبتني عندك سعيداً، موفقاً للخير، فإنك تقول في كتابك: {يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (٣٩)} [الرعد]).

(١٩٤) "مختصرُ: (تحفة المودود في أحكام المولود)"؛ (لابن القيم)، [تأليف].

(١٩٥) "مختصرُ تعليق الشيخ محمد كنعان"، [تعليقٌ، ومراجعة].

لم يتمه.

(١٩٦) "مختصرُ: (التَّوَسُّل)"، [تأليف].

لعلَّه مختصر لكتابه السابق: "التَّوَسّلُ أنواعه وأحكامه"، والله أعلم.

وللشيخ رسالة أخرى عن "التَّوسل" مرت في موقعها.

(...) "مختصرُ: (شرح العقيدة الطحاوية)"، [تأليف].

كذا سمَّاه الشيباني في: "حياة الألباني" (٢/٩٠٤ ــ ٩٠٥)، وأكاد أجزم بأنَّه أراد به كتابه السابق: "العقيدة الطحاوية شرح وتعليق"؛ فكلامه عند هذا الكتاب يُوحي بذلك، ثم إنَّه لَمْ يذكرِ "العقيدة الطحاوية شرح وتعليق" ضمن مؤلفات الشيخ.

وهـــناك احـــتمالٌ (ضعيف) أنْ يكون هذا الكتاب مختصراً لشرح: "ابن أبي العز" السابق، والله أعلم.

(١٩٧) "مختصرُ: (الشمائل المحمدية)"؛ (للترمذي)، [اختصار، وتحقيق] ــ (ط).

(١٩٨) "مختصرُ: (صحيح البخاري)"، [تأليف] ــ (ط).

أكمله الشيخ في (أربعة) أجزاء، طُبِعَ منها جزآن فقط[1].

(١٩٩) "مختصرُ: (صحيح مسلم)"، [تأليف].

وهـــو مـــن عمله، عندما كان سجيناً في: "سجن القلعة"، وعليه الإحالة في كتبه، وهو مفقود، وهو غير الآتي.

(٢٠٠) "مختصرُ: (صحيح مسلم)"؛ (للمنذري)، [تحقيق] ــ (ط).

(٢٠١) "مختصرُ: (العلو للعلي [العظيم] وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها)"؛ (للذهبي)، [تأليف] ــ (ط).

قـــلت: (تـــأليف)؛ لأنَّ العـــادة جـــرت على أنَّ (الْمُخْتَصَرَ) يُنْسَبُ إلى: (الْمُخْتَصِـــر)، ولكن عمل الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ لم يقفْ على الاختصار فقط، بـــل قـــام بتحقيق الكتاب على نسخة خطِّيَّة، وخرَّج الروايات، والأقوال التي أثبتها في (مُخْتَصَرِه)، وعلّق عليها، بعد كتابة مقدمة غنيِّة.

فائدةٌ حول عنوان الكتاب:

---

(١) جـــاء في ورقة كتبها الشيخ بخطِّه في: (١٤١٥/١١/٢٥هـ)، أنَّ الجزء الثالث تحت الطبع، ولم أرَه، والله أعلم.

انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٥)، الكتاب رقم: (١).

وفي "الأصـــالة" أنَّ الـــثالث والـــرابع، تحـــت الطبع، علماً بأنَّ الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ نصَّ ــ في "ورقات" كتبها بخطِّه ــ على أنَّ "المختصر" يقع في (ثلاثة) مجلدات، والله أعلم.

انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٢)، الكتاب رقم: (٩).

طُبِعَ الكتاب باسم: "مختصر العلو للعلي الغفَّار"، وأظنُّه تصرّفاً من الناشر، وإلا فاسمه الصحيح: "مختصر العلو للعلي العظيم".

كـذا سمَّـاه المُختَصِر (الألباني) في مقدمته (ص ٥)، وأكدَّ ذلك (ص ١١)، ومـع ذكره للعنوان الآخر: "العلو للعلي الغفّار"، عُلِمَ بأنَّه يعلمُ بهذه التسمية، ولكنَّه تركها لِمُرَجِّحٍ (قوي) ذكره[1].

فكان على الناشر الالتزام بعمل (المُختَصِر)، فالعهدة عليه.

ولعلَّ الناشر ــ وفقه الله ــ تصرّف في العنوان موافقة للعنوان الذي طُبِعَ به الكتاب مسبقاً، والله أعلم.

وهذه التسمية: "العلو للعلي العظيم"، هي الأرجح في عنوان كتاب الذهبي (الأصل)؛ وذلك:

لوجودها على نسخة الحافظ: محمد بن أبي بكر (ابن ناصر الدين الدمشقي) ت (٨٤٢هـ)، وقد صرَّح ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بأنَّه نقلها من نسخة المصنف.

وكـذا التسـمية في نسـخةٍ أخرى صرّح ناسخها بأنَّه قابلها على نسخة المصـنف، وهي النسخة ذاتها التي اعتمد عليها الألباني في: "مختصره"، كما في (ص ٩).

وتمّ ــ مؤخـراً ــ طبع الكتاب (الأصل) بهذا الاسم: "العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها" بتحقيق د. عبدالله البراك.

وأمَّـا من سمَّاه بـ: "العلو للعلي الغفّار" فبناءً على ما جاء في بعض نسخه

---

(١) ثم وجدتـه ذكر الكتاب بالاسم الآخر: "العلو للعلي الغفار"، وذلك في (ورقاتٍ) بخطه سرد فيها: مؤلفاته، وتحقيقاته.

انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" (ص ١٨٣)، الكتاب رقم: (٢٦).

الخطِّيَّة[١].

والأمر في ذلك واسعٌ إن شاء الله، ولا سيما إذا علمنا بأنَّ المؤلف (الذهبي) ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ لم يسمه.

(٢٠٢) "مذكراتُ الرحلة إلى مصر"، [تأليف].

(...) "المراجعاتُ" = "الردُّ على كتاب: (المراجعات)".

(٢٠٣) "المرأةُ المسلمة"؛ (لحسن البَنَّا)، [مراجعة، وتعليق، وتخريج] ــ (ط).

(...) "مسائلُ أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة" = "سؤالاتُ أبي جعفر".

(٢٠٤) "مساجلةٌ علمية بين الإمامين الجليلين: العز بن عبدالسلام، وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة"؛ (لابن عبدالسلام، وابن الصلاح)، [تحقيق، بمشاركة: الشيخ: زهير الشاويش] ــ (ط).

(٢٠٥) "مسائلُ غلام الخلال التي خالف فيها الخرقي"، [تعليق] ــ (ط).

(٢٠٦) "مساوئُ الأخلاق"؛ (للخرائطي)، [تحقيق].

لم يتمه، وقد أشار إليه في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/٦٤٦)، حديث رقم: (١٩٩٢).

(...) "المستدركُ على الصحيحين" = "بغية الحازم".

(٢٠٧) "المستدركُ على: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث)"، [تأليف].

(٢٠٨) "المسحُ على الجوربين"؛ (للقاسمي)، [تعليق وتخريج] ــ (ط).

(...) "مسندُ الخلفاء الراشدين من: (المختارة)؛ (للضياء)، [تحقيق].

وهو القسم الأوّل من تحقيقه لـ: "الأحاديث المختارة" السابق، ولعلَّ

(١) استفدت وصف النسخ، من وصف د. عبدالله البراك، في مقدمة تحقيقه.

الشيخ وقف في التحقيق عند آخر "مسند الخلفاء الراشدين"[١]، والله أعلم.

(...) "المسيحُ الدّجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام" = "قصة المسيح الدجال".

(٢٠٩) "مشكاةُ المصابيح"؛ (للخطيب التبريزي)، [تحقيق] — (ط).

أكمل الشيخ تحقيق القسم الأوّل، ثم توقف عن إكمال التحقيق — نظراً لظروفه — فأكمل الشيخان: د. محمد بن لطفي الصباغ، وعبدالقادر الأرنؤط حَفِظَهُما الله، تحقيق ما تبقى من الكتاب، وبعد ذلك قام الشيخ ناصر — رَحِمَهُ الله — بإكمال عمله تخريجاً فقط.

وعند الشيخ الألباني — رَحِمَهُ الله — إضافات كثيرة على النسخة المطبوعة، نَبَّه عليها في مواضع من كتبه بقوله: (التخريج الجديد)، ولمْ يطبعْ بعد، والله أعلم.

(...)"مشكلُ الآثار = "وضع الآصار".

(٢١٠) "المصطلحاتُ الأربعة في القرآن"؛ (للمودودي)، [تخريج] — (ط).

جعل تخريجه في ملحقٍ آخر الكتاب، وهي (ثمانية) أحاديث.

وأراد المودودي — رَحِمَهُ الله — بالمصطلحات الأربعة:

"الإله"، "الرَّب"، "الدين"، "العبادة".

(٢١١) "معالمُ التنزيل"؛ (للبغوي)، [تخريج].

(٢١٢) "معجمُ الحديث النبوي"، [انتقاءٌ، وتأليف].

وهو مجموعة من المختارات الحديثية، جمعها الشيخ — بأسانيدها — من مئات

---

(١) وانظر: "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، المجلد (الرابع) (ص ٤٠٥) ح (١)، تحت حديث رقم: (١٢٥٠).

المخطوطـات المحفوظة في: "المكتبة الظاهرية" بـ: "دمشق"، و "مكتبة الأوقاف الإسـلامية" بـ: "حـلب"، و "المكتـبة المحمودية" بـ: "المسجد النبوي"، و "مكتبة عارف حكمت" بـ: "المدينة النبوية"، وغيرها.

ورتبه على حروف المعجم.

وهو كتابٌ عظيمٌ النفع، زاد على (أربعين) مجلداً.

انظر وصفه في مقدمته لـ: "صحيح الجامع الصغير" (ص ١٧).

(٢١٣) "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار"؛ (للعراقي)، [نسخٌ، وتعليق].

وهو من أوائل ما قام به الشيخ، وهو دون العشرين، حيث قام بنسخ كتاب العراقي، ووضع له حواشي مفيدة ما بين تعليق واستدراك[1].

انظر: "علماء ومفكرون" للمجذوب ٢٩١/١ ـــ ٢٩٢).

(٢١٤) "مناسـكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع"، [تأليف] ـــ (ط).

مسـتخلصٌ من كتابه السابق: "حجة النبي ﷺ"، مع بعض الزيادات التي لم تردْ في الأصل.

(٢١٥) "المناظراتُ والرّدود"، [تأليف].

فيه جملة من مناظراته؛ منها:

مناظراته مع المهدي المزعوم، وجميل لويس النصراني... وغيرهما.

(٢١٦) "المناظرةُ بين الشيخ الألباني والشيخ الزمزمي"؛ نسخها: عبدالصمد البقالي.

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "الثَّبَت" ص (١٨٧ ـــ ١٨٨).

كذا في: "الأصالة"، وقال: (إنَّه مخطوط).

قلت: وهي مناظرة جرت بين الشيخين الألباني، ومحمد الزَّمْزَمِي بن الصديق الغماري في "طنْجة"، بـ: "المغرب"، وذلك في شهر (رمضان)، عام: (١٣٩٦ هـ).

والذي كتب هذه المناظرة هو الزَّمْزَمِي، ونشرها باسم: "مناظرة بين العلامة الزَّمْزَمِي والألباني المتناقض".

فنسبة هذا الكتاب إلى الألباني غير صحيحة، وأخشى أن يكون المراد هنا نسخة كتبها الألباني نفسه، فالله أعلم.

جاء في : "الأصالة":

(أمَّا المناظرة المطبوعة بتحقيق السقاف ...، فإنَّها محرفة، ومنقوصة).

قلت: بل طُبِعت (قديماً) في: "المغرب" غير هذه الطبعة، ولعلَّه لْم يَطَّلِعْ عليها.

(٢١٧) "مناظرةٌ كتابية مع طائفة من أتباع الطائفة القاديانية"، [تأليف].

أشـــار الشيخ إليه في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/٢٥٢)، حديث رقم: (١٦٨٣).

وهو مفقود.

(٢١٨) "مناقبُ الشام وأهله"؛ (لشيخ الإسلام)، [تحقيق] ـــ (ط).

مطبوعٌ بذيل: "تخريج أحاديث: (فضائل الشام ودمشق)" السابق.

(٢١٩) "المنتخبُ من مخطوطات الحديث"، [تأليف] ـــ (ط).

فهرسٌ لبعض المخطوطات الحديثية في: "المكتبة الظاهرية" بـ: "دمشق".

وقصة تأليفه عجيبة، فانظر مقدمته.

(٢٢٠) "منتخباتٌ من فهرس: (المكتبة البريطانية)"، [تأليف].

(٢٢١) "منـــزلةُ السنة في الإسلام وبيان أنَّه لا يُستغنى عنها بالقرآن"، [تأليف]

ـ (ط).

أصله محاضرة ألقاها الشيخ في: "الدوحة" بـ: "قطر".

(٢٢٢) "مواردُ السيوطي في: (الجامع الصغير)"، [تأليف].

قرأت مقدمة الشيخ لـ: "صحيح الجامع" مراراً، فلمْ أظفرْ بشيءٍ عن هذا الكتاب، ولو إشارة.

ويبدو أنَّ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كتب هذا الكتاب بعد فراغه من "صحيح الجامع"، و "ضعيفه"، والله أعلم.

ويظهر من اسمه، أنَّه كتابٌ ذَكَرَ فيه مصنِّفُه الكتب التي اعتمدها السيوطي في ذكر الأحاديث في كتابه: "الجامع الصغير"، وهي كثيرة.

وقد بلغت الكتب التي يرمز إليها (سبعة وعشرين) كتاباً.

وما سواها فيذكر اسمه، أو يستغني باسم مؤلفه[١]؛ مثل:

"الأحاديث المختارة"، يكتبه: (الضياء).

"تاريخ دمشق الكبير": يكتبه: (ابن عساكر في: "تاريخه")، وأحياناً: (ابن عساكر).

"جامع البيان عن تأويل القرآن": يكتبه: (ابن جرير في: "تفسيره").

"الزهد": يكتبه: (هناد "الزهد")

"مسند البزَّار": يكتبه: (بزَّار).

وهكذا...

وأحياناً يذكر الكتابَ كاملاً، مع اسم مصنفه؛ مثل:

---

(١) أمَّا "الجامع الكبير"، فقد أحصى "موارده" السيوطي نفسه في مقدمته فبلغت: (واحداً وسبعين) مصدراً، وانظر مقدمة النبهاني لـ: "الفتح الكبير" ـ ["صحيح الجامع" (١/٣٩ ـ ٤١)].

"اعتلال القلوب"، يكتبه: (الخرائطي في: "اعتلال القلوب").

"الخماسيات"، يكتبه: (زاهر بن طاهر في: "خماسياته").

"فضل رمضان"، يكتبه: (ابن أبي الدنيا في: "فضل رمضان").

وهكذا...

ويبعد أن يكون كتابُ الشيخِ ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ مجردَ ذكرٍ لهذه الكتب، فالمرموز له مذكورٌ في أوّل "الجامع الصغير"، وما لم يرمز له، فهو منثور في كتابه، ويمكن معرفته بالتتبع والاستقراء[١].

ولكن لعلَّه تكلم عليها (أو بعضها)، وعلى مناهج مؤلفيها، وعلى شروطهم، ونحو ذلك، والله أعلم.

(...) "موازينُ القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة"؛ (لعز الدين بليق)، [نقد].

سبق باسم: "الرد على عز الدين بليق".

(...) "مواردُ الظمآن" = "صحيح: (موارد الظمآن)"، و "ضعيف: (موارد الظمآن)".

(...) "موسوعةُ أحاديث البيوع" = "تخريج أحاديث البيوع".

(...) "الموسوعةُ الفلسطينية" = "التعليق على: (الموسوعة الفلسطينية)".

(٢٢٣) "نزهةُ النظر في توضيح: (نخبة الفكر)"؛ (كلاهما للحافظ ابن حجر)،

---

(١) ليس معنى هذا التقليل من عمل الشيخ، فلا ننس أنّ السيوطي ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ كثيراً ما يذكر بعض (المصادر) بعبارةٍ مخلة؛ فيكتفي باسم المصنِّف؛ مثل: ""عبد حميد""، ""ابن مردويه""، ""ابن أبي الدنيا""، ""الطحاوي""، ""أبو الشيخ""، ""الحكيم""، وهكذا باسم المصنِّفِ، ففي أي كتبه نبحث، حتى نعدّها من مصادره، فالأمر ليس بالهيّن.

[تحقيقٌ، وتعليقٌ].

وكتب عليها حواشي إلى تعريف "الحديث الحسن"، ولم يتمها.

وقام علي بن حسن بتفريغ هذه الحواشي في: "النكت على: (نزهة النظر)"، وانظر (ص ٢٦) من: "النكت".

وليته أشار في غلاف الكتاب إلى ذلك؛ كأن يكتب (مثلاً):

[ومعه حواشٍ للعلامة الألباني].

(٢٢٤) "نصبُ المجانيق لنسف قصة الغرانيق"، [تأليف] — (ط).

(...) "نصوصٌ حديثية في الثقافة العامة" = "نقدُ كتاب: (نصوص حديثية في الثقافة العامة)".

(٢٢٥) "النصيحةُ بالتحذير من تخريب (ابن عبدالمنان) لكتب الأئمة الرَّجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة"، [تأليف] — (ط).

ويقصد: حسان بن عبدالمنان، أبا صهيب، الكرمي.

(...) "نقد: (التعقيب الحثيث)" = "الردُّ على رسالة: (التعقيب الحثيث)".

(٢٢٦) "نقدُ كتاب: (التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ"؛ (لمنصور علي ناصف)، [تأليف] — (ط).

نشر بعضاً منه في مجلة: "المسلمون" العدد (السادس) (١٠٠٧ — ١٠١٢)[1].

(٢٢٧) "نقدُ كتاب: "نصوص حديثية في الثقافة العامة)"، [تأليف] — (ط).

وقد نُشِرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في (خمس)

---

(١) انظر: "مقالات الألباني"؛ لنور الدين طالب (ص ٥٥ — ٦١).

حلقات سني: (١٣٨٦ ـ ١٣٨٧هـ)[1].

ثم جُمِعَت وطُبِعَت، وهو نقدٌ لكتاب الشيخ: منتصر الكتاني رَحِمَهُ الله: "نصوص حديثية في الثقافة العامة".

(٢٢٨) "هدايةُ الرواة إلى تخريج أحاديث: (المصابيح)، و (المشكاة)"؛ (للحافظ ابن حجر)، [تخريج]. ـ (تحت الطبع).

(...) "هديةُ البديع في مسألة القبض بعد الركوع" = "الرد على: (هدية البديع)".

(٢٢٩) "وجوبُ الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والأحكام والردُّ على شبه المخالفين"، [تأليف] ـ (ط).

(٢٣٠) "وصفُ الرحلة الأولى إلى: (الحجاز) و (الرياض) مرشداً للجيش السعودي أثناء عودته لـ: (المملكة) بعد (حرب فلسطين) عام (١٩٤٨ م)"، [تأليف].

(٢٣١) "وضعُ الآصار في ترتيب أحاديث: (مشكل الآثار)"؛ (للطحاوي)، [تأليف].

هذا ما وقفتُ عليه بعدَ بحثٍ طويل، علماً بأنَّه يوجد للشيخ ـ رَحِمَهُ الله ـ الكثير من الأشرطة؛ وهي عبارة عن: الدروس العلمية، والمحاضرات، والمناقشات، والردود. وقد فُرِّغَ بعضها، وأصبح كتباً متداولة، وقد أشرتُ إلى ذلك في موضعه.

فرحمَ الله محدثَ عصرهِ، وغفرَ لهُ، ورفع درجته، ونفعَ الأمةَ بعلمهِ، آمين.

---

(١) انظر: "مقالات الألباني" (ص ٢٠).

المبحث الثاني

"تتمةٌ" حول "مؤلفات" الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ



["تتمة" حول "مؤلفات" الشيخ رَحِمَهُ اللهُ]

هــذه "تتمةٌ" لها علاقة بهذا الفصل (الثاني)، حول بعض الكتب التي أدْرَجَها ــ أو بعضــها ــ مــن جمع "مؤلفات" الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، ولم أرَ ذلك، لأسبابٍ سأذكرها عند كل كتابٍ.

وقد ذكرهما هنا؛ لأمرين:

١ ــ حتى لا يُظن بأني نسيت هذه الكتب، أو لم أدرِ عنها.

٢ ــ حــتى لا أُفــوت ــ بذلك ــ على القارئ كُتباً ذُكرت ضمن كتب الشيخ.

فيكــون هــذا "الثَّبَتُ" ــ إنْ شاء الله ــ حصراً لكل ما قيل فيه إنَّه من كتب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، والله ولي التوفيق.

وهذه الكتب هي:

(١) "التوحيدُ أوّلاً يا دعاة الإسلام"، [إجابة على سؤال] ــ (ط).

أصــله شريطٌ مسجل، وهو إجابة عن سؤالٍ، ثم فُرِّغ، وطُبع، ولا أعلم هل عُرض على الشيخ، أو لا؟

فالكتاب ليس على شرطي[1]؛ ولذا لم أدرجْه.

(٢) "الحاوي في فتاوى الشيخ الألباني"؛ لأبي همام المصري ــ (ط).

ذكرته في: (الفصل الرابع)، (ص ١٥١)، فانظره هناك، وانظر التعليق عليه.

(٣) "حكمُ تارك الصلاة"، [تأليف] ــ (ط).

---

(١) كما بينته (ص ٢٩).

كتب الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ (بخطِّه) جملة من مؤلفاته، وتحقيقاته، وعدَّ منها: "حكم تارك الصلاة"، وجعلَ له رقماً مستقلاً[(١)].

وكذا في: "الأصالة"، فقد ذُكِرَ الكتابُ برقمٍ مستقلٍ (٨٠).

و "حكم تارك الصلاة" بحثٌ مستلٌ من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، المجلد (السابع)[(٢)]، حديث رقم: (٣٠٥٤)، بنصه.

وعليه؛ فــ: "حكم تارك الصلاة" ليس كتاباً جديداً للشيخ؛ ولذا لم أدرجْه، رغم علمي بترقيم مؤلفه له، وجعله كتاباً مستقلاً.

والغرضُ ــ هنا ــ إحصاء كتب الشيخ.

وإدخاله في: "**الثَّبَت**"، مع ترقيمه، يُعد مخالفاً لما قصدت، واللهُ الموفق[(٣)].

(٤) "الردُّ على الجهمية"؛ (للدارمي)، [تخريج] ــ (ط).

سبق الكلام عليه في موضعه من هذا "**الثَّبَت**"، فارجع إليه.

(٥) "الفتاوى الإماراتية"، [أشرطة سمعية]، (منشور بخط اليد).

هــذا والآتي بــرقم: (٧) أصلهما فتاوى للشيخ مسجلة على أشرطة، في: "الإمارات"، (١٣٠ سؤالاً)، و "المدينة النبوية"، (١٣٠ سؤالاً).

وقــد قام أحدهم بتفريغها على أوراقٍ، ورتبها حسب ورودها في الأشرطة،

---

(١) انظر الملحق الأوّل في آخر "**الثَّبَت**" (ص ١٨٢)، الكتاب رقم: (٢١).

(٢) بلغني أنَّه تحت الطبع عند "مكتبة المعارف"، واللهُ أعلم.

(٣) هذا ما رأيت، ووافقني عليه بعض الأفاضل.

ورأى غيرهم أنَّ الأولى ذكره ضمن "مؤلفات" الشيخ؛ لأنَّ الشيخ ذَكَرَه في "مؤلفاته" ككتابٍ له.

وقد بينت تعليلي فيما سبق.

والأمــر واســع إن شاء الله، ومن أثبت للشيخ "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، فــ: "حكم تارك الصلاة" يدخل تبعاً.

ثم جعل في مقدمتها فهارس مُبَوَّبة على الأبواب.

وهذا جهدٌ قيم، جزى الله من عمله خيراً.

ثم انتشـــرت هذه الأوراق بين طلبة الْعِلْمِ، ولا أعلم هل مرَّت على الشيخ، فقرأها، وأقرَّها، أو علَّق عليها، لتكون من مؤلفاته، أو لا؟

فالله أعلم.

ويدخل ضمن هذا الباب الكتب الآتية:

"الابتداع في الدين".

"البدعة وأسئلة حولها".

"بدعة المولد".

"كل بدعة ضلالة".

فهـــي في أصـــلها محاضرات مسجلة للشيخ، فُرِّغت ثم طُبِعت على الحاسب الآلي، وتداولها طلبة العلم تصويراً.

(٦) "فـــتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء"؛ لعكاشة عبدالمنان ـــ (ط).

ذكرته في: (الفصل الرابع)، (ص ١٥٢)، فانظره هناك، وانظر التعليق عليه.

(٧) "الفتاوى المدنية"، [أشرطة سمعية]، (منشور بخط اليد).

انظر التعليق على "الفتاوى الإماراتية" السابق برقم: (٥).

(٨) "مجموع الفتاوى".

بلغني أنَّ إحدى دور النشر تقوم بتفريغ أشرطة الشيخ، وجمع فتاويه، تمهيداً لطبعها في مجلدات، ولم أدرجْه؛ لأنَّه ليس على شرطي في الترقيم.

(٩ ـــ ١٢) "الابـــتداع في الدين" ـــ "البدعة وأسئلة حولها" ـــ

"بدعة المولد" ـــ "كل بدعة ضلالة".

ليست من كتب الشيخ.

وانظر ما علقته في آخر "الفتاوى الإماراتية".

[وأخيراً]:

فمـــا ذكرته تحت هذه "التتمة"، مما لم أدرجْه في: "**الثَّبَت**"، (السابق)، هو من الأمور الاصطلاحية، الاجتهادية، ولا مشاحة فيها، وبالله التوفيق.

****

المبحث الثالث

"تنبيهٌ" على ما ذكره الشيباني في : "حياة الألباني"، فيما يتعلق بـ: "ردود" الشيخ



["تنبيهٌ" على ما ذكره الشيباني في: "حياة الألباني" فيما يتعلق بـ "ردود" الشيخ]

ممَّا لاحظته على كتاب: "حياة الألباني" للشيباني أنَّه عقد (الفصل الثاني) من كـتابه للكلام على "الردود"، التي كتبها الشيخ ناصر رَحِمَهُ اللهُ، وذكر ضمن هذا الفصل (ستة عشر) "رداً"[1].

والحق: أنَّ المصنِّف لَمْ يَذكرْ أنَّه سيُورد تحت هذا الفصل كُتُباً للشيخ، وإنَّما اتضح من سياق "الردود" أنَّه سيورد جملةً من "ردود" الشيخ على مخالفيه، دون النظر إلى هذه "الردود" هل هي كتبٌ خاصة، أو جزءٌ من كتبه.

وإنَّما نبهت على ذلك ـ هنا ـ حتى لا يظن أحدٌ بأنَّ هذه من كتب الشيخ، مغتراً بوجود بعض كتب الشيخ ضمن هذه "الردود".

وهـذه "الردود" مختلفة في أصلها، وبعد تأملها وجدتها على ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: كتبٌ مستقلة؛ وهي:

(١) "الردُّ على رسالة: (إباحة التحلي بالذهب المحلق)".

(٢) "الردُّ على ابن حزم في إباحة آلات الطرب".

(٣) "نقدُ كتاب: (التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ)".

القسم الثاني: مقالاتٌ قديمة كتبها الشيخ في مجلة: "المسلمون"، التي كانت تصدر من: "دمشق"؛ وهي:

---

(١) انظر: "حياة الألباني" (١/١١٦).

(١) "حديثُ: (تظليل الغمام) له أصل أصيل".

(٢) "حديثُ: (العنان) ضعيف الإسناد".

(٣) "الردُّ على الشيخ الحامد في: (أحاديث العمامة في الإسلام)".

وسـيأتي الحديث عنها مفصلاً في: (الفصل الثالث)، "مقالات الشيخ"، (ص ١٣٩ و ١٤١).

القسم الثالث: بحوثٌ مستلةٌ من كتبه؛ وهي:

(١) "الردُّ على رسالة المدعو السيد عبد الرضا المرعشي الشهرستاني".

أخذه من المجلد (الثالث) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (١١٧١)، (ص ١٥٩ ــ ١٦٧).

(٢) "الردُّ على الصابوني في كتابيه: (مختصر: "تفسير ابن كثير")، و (الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح) ".

أخـذه من مقدمة المجلد (الرابع) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص هـ ــ م).

(٣) "الردُّ على الشيخ الغماري".

أخذه من (حاشية): "تحذير الساجد" (ص ٥٥ ــ ٥٦).

(٤) "الردُّ على العلامة الألوسي".

أخـذه من المجلد (الرابع) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (١٩٦٧)، (ص ٦١٢ ــ ٦١٤).

(٥) "الردُّ على الغزالي وجهيمان وشلتوت".

أخـذه من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (١٥٢٩)، (٤/ ٤١ ــ ٤٣).

(٦) "الردُّ على مفتي ألبانيا".

أخذه من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (٨٧)، (١/١٧١ ــ ١٧٤).

(٧) "الردُّ على من ضعف حديث العترة".

أخـــذه من المجلد (الرابع) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (١٧٦١)، (ص ٣٥٥ ــ ٣٦١).

(٨) "الردُّ على ميرزا غلام أحمد القادياني الهندي في ادعائه النبوة".

أخـــذه من المجلد (الرابع) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، حديث رقم: (١٦٨٣)، (ص ٢٥٠ ــ ٢٥٣).

وبعض هذا القسم (الثالث)، لم يذكرْ مصدره في كتب الشيخ، ولكن بحثت عنها في مظانها من كتبه ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ فوجدتها.

* أمَّـــا مـــا ورد في القســـمين (الأوّل)، و (الثاني)؛ فقد أدرجتهما في هذا "**الثَّبَت**".

ومـــا ورد في القسم (الثالث) تركته، ولا يخفى السبب، ويمكن أنْ يُقال فيه كما قيل في كتاب: "حكم تارك الصلاة"، وبالله التوفيق.

****

المبحث الرابع
سِمَاتُ كتب الشيخ
رَحِمَهُ اللهُ

[سمات كتب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ]

مـــن خلال الاطلاع على كتب الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ نرى بعض الملامح جلية في كتبه، متفاوتة في الظهور؛ ومن أبرزها:

(١) تبنِّيه ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ للعقيدة السلفية، ودفاعه عنها.

وللشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ عدة مؤلفات تدلُّ على ذلك؛ منها:

(أ) عنايته بـــ: "العقيدة الطَّحاويّة"، فقد شرحها، وعلَّق عليها.

وهذه العقيدة "الطحاوية" تمثل عقيدة "أهل السنة والجماعة"، سوى مواضع يســـيرة، اجتهد فيها الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ، وقد أُخِذَت عليه، ونبَّه عليها العلماء.

ولشـــيخ الإســـلام عـــبدالعزيز بن باز ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ تعليقاتٌ على هذه المواضع في رسالة مطبوعة.

ومِمَّا يدل على عقيدة الشيخ، وموقفه من القبوريين؛ كتاباه:

(ب) "تحذيرُ الساجد من اتخاذ القبور مساجد".

(ج) "التَّوَسّلُ أنواعه وأحكامه".

كما قام بخدمة بعض الكتب التي تناولت عقيدة السلف.

فقد خرّج أحاديث:

(د ــ هــ ــ و) "كتاب الإيمان"؛ لكل من:

ابن أبي شيبة.

أبي عُبَيْد القاسم بن سلام.

شيخ الإسلام ابن تيمة رَحِمَهُمُ اللهُ.

(ز) "كتاب السنة" لابن أبي عاصم.

(ح) "شرح العقيدة الطحاوية"؛ لابنِ أبي العز الحنفي.

ومن أوَّلِ الدلائل على سلفيّة الشيخ، وصف أعدائه له بـ: "الوهابي"، وهي تهمة جاهزة في حق كل من اتبع منهج السلف، وحث على الاتباع، ونبذ التقليد.

(٢) محاربته ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ للبدع، وهمته في ذلك.

محاربة الشيخ للبدع، ونهيه عنها بعد تَبْيين حكمها في كتبه سبب له الكثير من الأذى، ولا أعرف سبباً أشدّ من هذا تضرر من أجله الشيخ، ولكن سنة الله في كل من سلك سبيل الإصلاح، أن يؤذى ويضطهد.

ومن المصلحين الذين اضطهدوا: شيخا الإسلام: ابن تيمية الحراني، وابن عبدالوهاب التميمي رَحِمَهُما اللهُ.

والعجيب أنَّ المصلحين الذين تعرضوا للقهر والسجن يموتون، ويموت معهم أعداؤهم، ولا يبقى إلا الحق، وأمَّا الزَّبَد...

وهذا ذكرُ شيخ الإسلام ابن تيمية النُّمَيْرِي يملأ الأرض، فأين ذكر من وشى به عند السلطان؟

وأين ذكر من سجنه؟

ثم إنَّ مِمَّا سُجِن لأجله، القول بعدم وقوع "طلاق الثلاث" وقوله هذا هو المفتى به في عصرنا.

وقبل هذا نجد أنَّ ما كُتِب في سيرة الإمام أحمد ﷺ، أضعافُ ما كُتب في سِيَرِ الخلفاء الذين سجنوه، ووزرائهم، وجلاديهم مجتمعة {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ (٢)} [الحشر].

أعود لأقول: إذا كتب الشيخ في أي موضوع، فإنَّه يتناول ما شابه من بدع ــ إن وُجِدت ــ ولا يغفل عن ذلك.

ومن كتبه التي تدخل تحت هذا:

(أ) "أحكامُ الجنائز وبدعها".

(ب) "صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها".

(ج) "مناسكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع".

(٣) تأثره ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بمنهج أهل الحديث.

غالب كتب الشيخ هي كتب حديثية، وتعالج قضايا حديثية، أو تناقش مسائل من الوجهة الحدثية، وهذا معلوم لمن له أدنى اطّلاع على كتب الشيخ، فلا نُطيل.

(٤) عنايته ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بفقه الحديث.

شاع في الأوساط العلمية (الضحلة) أنَّ الشيخ محدث فقط، وليس بفقيه، والناظر في كتب الشيخ يلمس عكس هذه المقولة.

ومن كتب الشيخ التي تؤكد ضلوعه في "فقه الحديث":

(أ) "أحكامُ الجنائز وبدعها".

(ب) "تمامُ النصح في أحكام المسح".

(ج) "صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها".

(د) "مناسكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع".

وكون الشيخ بنى أحكامه في هذه الكتب على الحديث، وفق منهج "فقهاء المحدثين"؛ جعل الناس يقولون ما قيل.

بل كان له عناية بكتب الفقه، قراءة ودراسة؛ ومنها:

(أ) "زاد المعاد"، وكتب عليه: "التعليقاتُ الجياد على (زاد المعاد)".

(ب) "الروضة الندية"، وكتب عليها: "التعليقاتُ الرضية على (الروضة الندية)".

(ج) "فقه السنة"، وكتب عليه: "تمامُ المنة في التعليق على (فقه السنة)".

نعم، الشيخ لم يتعمّقْ في الفقه كتعمّقه في الحديث، ولا يماري في ذلك أحد، وكلٌّ ميسر لِمَا خُلِق له.

وليت أحداً مِمَّن يعتني بعلم الشيخ يُفْرد كتاباً بعنوان:

"اختيارات الألباني الفقهية".

فإنَّه سيجد مادة علمية، وفيرة.

وللعلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ كتابٌ بعنوان:

"اختيارات الشيخ الألباني وتحقيقاته"

سيأتي الكلام عليه في موضعه، من: (الفصل الرَّابع)، (ص ١٥٢).

(٥) قوة شخصيته العلمية، وجرأته في إبراز رأيه، والردّ على المخالف كائناً من كان.

وهــذا أمــرٌ ظاهرٌ على كتب الشيخ، وقد أوذي الشيخ، وحُورِبَ بسبب ذلك، وكثر النقد عليه فيما يخصّ هذا الأمر.

والشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ عندما كان يكتب لم يكن ليكتب ارتجالاً، أو تطفلاً على علمٍ لا يحسنه، بل كان يكتب عن علمٍ ودراية.

وعــلى شــدة أعداء السنة على الشيخ، لَمْ نرَ منهم شيئاً حول: الكوثري، والغمــاريين[1]، الذين تجاسروا على ردِّ أحاديث في: "الصحيحين"، وغيرهما، لا

---

(١) علقَّ أحد الأفاضل هنا بقوله:

(كيف تصفهم بــ: ""أعداء السنة""، ثم تريد منهم شيئاً عن الكوثري؟).

لعـــلم عندهم؛ بل لأنَّها تهدم "أصول البدعة"؛ ومن ذلك "حديث الجارية" عند مسلم: ((أَيْنَ اللَّهُ؟))...

فإلى الله المشتكى.

(٧) إنصافه رَحِمَهُ اللهُ، وتراجعه عما يتبين له أنَّه أخطأ فيه.

"إنْ صـــح الحديث فهو مذهبي" هذه هي طريقة الأئمة المتقدمين كما حقَّق ذلك الشيخ في مقدمته لـــ: "صفة صلاة النبي ﷺ".

والشـــيخ ــ رَحِمَـــهُ اللهُ ــ دائم البحث والاطلاع، فإذا تبين له خطأ رجع عنه، فإنْ نبهه إلى ذلك أحد أشار إليه.

قال ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في مقدمة: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١/٣ ــ ٤) [ط. الجديدة]:

(رحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإنَّ من السهل عليَّ ــ بإذنه تعالى وتوفيقه ــ أن أتراجع عن خطأٍ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تُطبع لأوّل مرة، وما يُجدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهدٍ على ذلك) أ.هـــ

ومِمَّا وقفت عليه مِمَّا يدخل تحت هذا الباب:

(أ) ما جاء في مقدمة الطبعة (السابعة) لكتابه "صفة صلاة النبي ﷺ" (ص ٨ ــ ٩)، وذلـــك عـــند مناقشـــته رسالة: "التنبيهات" لشيخنا العلامة: حمود بن عبدالله التويجري رَحِمَهُ اللهُ.

(ب) وفي: "ظلال الجنة في تخريج (السنة)" حديث رقم: (٨٤٨) ــ حديث أبي الدرداء (فيمن سمع النداء) ــ قال الشيخ معلقاً:

(لمْ أعرفِ الحديث الذي يُشير إليه).

وقال في نسخته الخاصة:

(رواه الطـــبراني عن أبي الدرداء بسندٍ ضعيفٍ فراجع: "مجمع الزوائد" (١/

٣٣٣).

دلني عليه: عبدالله الدويش رَحِمَهُ اللهُ، وجزاه خيراً).

(ج) وفي الكتاب نفسه، وعند حديث رقم: (١٢٣٨)، جاء في الإسناد: (حدثنا: أبو مسكين).

ثم قال في نسخته الخاصة:

(ثم استدركت، فقلت: الصواب: (أبو مكين)، كذلك وقع في: "علل الدارقطني"، كما أفادنيه: الدكتور: محفوظ الرحمن؛ في كتابٍ أرسله الأخ...)[1] أ.هـ

وانظر:

مقدمة المجلد (الأوّل) من: سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ٥).

ومقدمة المجلد (السادس) من: "السلسلة" نفسها (ص ٨).

ومقدمة المجلد (الخامس) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ١١ ــ ١٢).

وهكذا نجد أنَّ الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ لا يتردَّد عن التراجع عن أي خطأٍ يظهر له، شاكراً ومقدراً لمن أرشده إلى ذلك.

(٨) اختلاف بعض أحكامه ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ من كتابٍ لآخر، وعلى حديثٍ واحدٍ.

---

(١) استفدت الموضعين (ب ــ ج) من مقدمة الدكتور: باسم الجوابرة لـ: "السنة" لابن أبي عاصم (بتحقيقه)، (ص ١٤ ــ ١٥).

ثم إنَّ هذا يؤكد لنا: أنَّ الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كان دائمَ المطالعة والمراجعة، وانظر ما علقته تحت الرقم (٨) الآتي.

عدَّ من لا خلاق لهم هذا من تعارض الشيخ وتناقضه[١].

ومن تأمل بعين الإنصاف عدَّ هذه السمة من أبرز مناقب الشيخ ومحاسنه؛ وذلك لأنَّ الرجل أفنى عمره في القراءة والبحث في كتب العلم، ومن هذا شأنه فلا بد أن يعثر على جديد يجعله يغير رأيه في القديم.

فقد يحكم على حديث بالضعف، وبعد سنين (وهو في بحث دؤوب) يعثر على طريق جديد يصلح لأن يكون شاهداً معتبراً لحديث ضعفه من قبل، فلا يملك سوى القول بصحة الحديث، وإعلان تراجعه عن الحكم القديم[٢].

بخلاف الجامدين على الطريق فهم لا يجمدون على أقوالهم فحسب، بل يجمدون على قول من سبقهم من أئمتهم، ولا يقبلون النقاش فيه، ولو خالف الدليل.

وقد وقفت على مجلد لطيف باسم:

"التنبيهات المليحة على ما تراجع عنه العلامة المحدث الألباني من الأحاديث الضعيفة أو الصحيحة"؛ جمع وترتيب: عبدالباسط بن يوسف الغريب.

ووجدت كلاماً نفيساً للعلامة: بكر أبو زيد ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ حيث قال عند الكلام على حال: "صالح بن بشير المري"، وأنَّه (متروك الحديث)، ولا يعتبر به في الشواهد، ولا المتابعات:

(هذا يتفق مع ما قرره العلامة الألباني في: "الضعيفة"، خلاف ما قرره في تعليقه على: "مشكاة المصابيح"، فإنَّه اعتبر به؛ فليُصحح.

---

(١) وللمدعو: الحسن بن علي السقاف ـ هداه الله للحق ـ كتابٌ باسم: "تناقضات الألباني الواضحات"، سيأتي الكلام عليه في الفصل الخامس (ص ١٦٩).

(٢) ويمكن الاستشهاد بما جاء تحت رقم (٧)، على ما جاء هنا.

وهـــذا لا يُشـــغب به على أهل العلم، كالحال في تعدد الروايات عن الإمام الواحد في الفقهيات، وفي رتبة الحديث الواحد، وكذا في منـــزلة الراوي.

وللحافظين: الذهبي، وابن حجر، في هذا شيء غير قليل يُعْلَمُ من المقابلة بين "الكاشف"، و "المغني" كلاهما للذهبي.

وبين: "التقريب"، و "التلخيص"، و "الفتح"، ثلاثتها لابن حجر.

والأعذار في هذا مبسوطة.

وانظر: "رفع الملام" لابن تيمية.

لكـــن هـــذا يوافق لدى المبتدعة شهوة يعالجون بها كمد الحسرة من ظهور "أهـــل الســـنة"، ولهم في الإيذاء وقائع مشهودة على مرّ التاريخ، لكنها تنتهي بخذلانهم.

والله الموعد)[١] أ.هـ

وقد قفت على كلامٍ للألباني في هذا الباب:

يقول رَحِمَهُ اللهُ:

(كـــثيراً ما يقع أنْ أنقل حديثاً من "الصحيحة" إلى "الضعيفة"، وبالعكس، وهذا مستنكرٌ عند الجهلة، ومقبولٌ مشكورٌ جداً عند أهل العلم...

وأنـــا ـــ مِنْ فضلِ اللهِ عليَّ ـــ نادراً ما أعيد طباعة كتاب، إلا وأعيد النظر فيه، لأنّني متشبعٌ أنَّ العلم الصحيح لا يقبل الجمود.

وأنا أتعجب من مؤلفٍ ألَّفَ كتاباً مِنْ (عشرينَ) سنةً خلت، ويعيده كما هو، لا يُغَيِّر، ولا يُبَدِّل.

ما هذا العلم؟!

---

(١) "جزء في مرويات دعاء ختم القرآن" (ص ٢٦١) [ضمن: "الأجزاء الحديثية"].

هل هو وحيٌ من السماءِ؟!

أم جهد إنسان يُخْطِئ ويُصِيب؟)[1] أ.هـ

وقال ــ نَوَّرَ اللهُ ضَرِيحَهُ ــ في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ٣ ــ ٦) [ط. الجديدة]:

(لما كان من طبيعة البشر ــ التي خلقهم الله عليها ــ العجز العلمي، المشار إليـــه في قوله تعالى: {وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ} [البقرة: ٢٥٥]؛ كـــانَ بدهيّاً جداً أن لا يجمُدَ الباحث عند رأي أو اجتهاد له قديم، إذا ما بدا له أنَّ الصواب في غيره من جديد.

ولذلك نجد في كتب العلماء أقوالاً متعارضة عن الإمام الواحد؛ في الحديث، وتراجم رواته، وفي الفقه، وبخاصة عن الإمام أحمد.

وقـــد تميـــز في ذلـــك الإمـــام الشافعي بما اشتهر عنه أنَّ له مذهبين: قديم، وحديث.

وعليه؛ فلا يستغربنَّ القارئ الكريم تراجعي عن بعض الآراء والأحكام...

وإنَّ ممَّـــا يســـاعد على ذلك ــ فوق ما ذكرت من العجز البشري ــ أنَّنا نقـــف مـــا بـــين آونـــة وأخرى على مطبوعات جديدة؛ كانت أصولها في عالم المخطوطات، أو المصورات، بعيدة عن متناول أيدي الباحثين والمحقّقين...

هـــذا وذاك هو السّر في بروز كثير من التصحيحات والتعديلات على بعض ما يطبع من مؤلفاتي الجديدة، أو ما يعاد طبعه منها...

فرحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإنَّ من السّهل عليَّ ــ بإذنـــه تعـــالى وتوفيقه ــ أن أتراجع عن خطأٍ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تُطبع

---

(١) قال هذا في حوارٍ أجرته معه مجلة: "البيان" العدد (٣٣)، (ص ١٢).

لأوّل مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهدٍ على ذلك) أ.هـ

ومن أمثلة ذلك حديث:

ما أخرجه أبو داود في: "سننه" في: (كتاب: الجهاد)، برقم: (٢٢٠٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْك: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي هِنْد، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه :

((تَكُونُ إِبِلٌ لِلشَّيَاطِينِ، وَبُيُوتٌ لِلشَّيَاطِينِ، فَأَمَّا إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فَقَدْ رَأَيْتُهَا، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ بِجُنَيْبَات مَعَهُ قَدْ أَسْمَنَهَا، فَلاَ يَعْلُو بَعِيراً مِنْهَا، وَيَمُرُّ بِأَخِيه قَد انْقَطَعَ بِهِ، فَلاَ يَحْمِلُهُ. وَأَمَّا بُيُوتُ الشَّيَاطِينِ فَلَمْ أَرَهَا)).

ذكره الشيخ (مصححاً لسنده) في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" برقم: (٩٣)، في: [ط. القديمة].

ثم نزعه منها في: [ط. الجديدة]، وأدرجه في: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" [ط. الجديدة] (٤/٣٢٧ ــ ٣٢٨)برقم: (٢٣٠٣).

وقال في الموضع الجديد:

(وقد كنت أوردت الحديث في: "الصحيحة" برقم: (٩٣) قبل أن يتبيّن لي الانقطاع المذكور[1]، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله) أ.هـ

والكلام نفسه ينطبق على الحديث الذي يليه في: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٤/٣٢٨ ــ ٣٢٩)، رقم: (٢٣٠٤)، فقد كان في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" برقم: (١٩٥)، ثم نزعه الشيخ منها في: [ط. الجديدة]، ووضعه في: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" [ط. الجديدة]، للعلة نفسها.

---

(١) أي: بين سعيد بن أبي هند وأبي هريرة ﷺ.

وغير ذلك كثير[١]، مِمَّا يُؤكد أنَّ الشيخ كان مطالعاً وباحثاً إلى آخر حياته.

وبعد، فاعلم أنَّه من الجور ــ وربي ــ القول بأنَّ هذا (ومثله) من التناقض.

(٩) كــان ــ رَحِمَــهُ اللهُ ــ يطيل ويبطئ في التخريج، إذا كان الكتاب من تأليفه، بخلاف تحقيقاته.

وهذه (السمة) من أبرز (السمات) التي ينبغي الوقوف عندها.

فالشـــيخ كــان يُفَرِّق بين الكتب التي من تأليفه، وبين المخطوط الذي كان يُحقِّقه، ويُخرِّج أحاديثه.

فــإذا كــان الكتاب من تأليفه فإنَّه يتوسع في تخريج أحاديثه، وبيان طرقها، والكلام على أسانيدها.

حتى إنَّك تجد ــ أحياناً ــ أنَّ الحديث لم يُخَرَّجْ في أي مصدر بهذا التمام.

وحســـبك أنَّ الشيخ منذ (عشرات) السنين وهو يُحيل على كتبٍ لَمْ تطبعْ بعد.

ومن أمثلة هذا العمَل:

(أ) "إرواء الغليل في تخريج أحاديث: (منار السبيل)".

(ب) "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها".

(ج) "سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة".

(د) "غاية المرام في تخريج: (الحلال والحرام)".

وهذا الأمر يختلف تماماً إذا قرأنا في تحقيقات الشيخ، فإنَّه لا يُطيل بل يكتفي

---

(١) ومِمَّــا رأيته في المجلد (السادس) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحه" ما جاء تحت الأحاديث: رقم: (٢٦٤٧)، (ص ٣٠٥)، ورقــم: (٢٧٢٣)، (ص ٤٩٦)، و رقــم: (٢٧٤٨)، (ص ٥٦٥)، ورقــم: (٢٨١٣)، (ص ٧٤٣)، ورقم: (٢٩٤٩)، (ص ١٠٨٩)، ورقم: (٢٩٧٢)، (ص ١١٦٧).

ـ أحياناً ـ بإشارات خفيفة، ثم يحيل على كتبه المطولة.

ففي المطولة علم الشيخ، وفقهه.

والتوسع في التخريج عند تحقيق المخطوطات يعد تكراراً، بل يخرج العمل عن المقصود الأصلي؛ وهو إخراج نسخة من الكتاب (المخطوط) كما كتبها مؤلفها.

وكأنَّ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أراد أنْ يرسم منهجاً علمياً للباحثين في عصرنا.

فإنَّهم أسرفوا في تحقيق كتب التراث، وذلك عند تخريج أحاديث الكتب المسندة، والكلام على رجالها، فإنَّك تجد الكتاب في (ورقاتٍ)، ويخرج في (مجلدٍ) بل (مجلدين).

وآخر يعثر على مخطوطٍ في (مجلد)، ويخرجه في (عشرة) مجلدات...

وهكذا في سلسلة لا تنتهي من العبث بالتراث[1].

وهم بذلك يلزمون طالب العلم بشراء هذا الكتاب بما فيه من حشو.

ولو أنَّهم اتبعوا منهج الشيخ؛ لأخرجوا المخطوط، بعد ضبط نصه، وتوثيق نقوله.

أمَّا ما عندهم من علم وزيادة بيان فبإمكانهم وضعه في كتب خاصة لهم، ومن أرادها بحث عنها، أما كتب السلف فحسبهم الوقوف عند ضبط النص، وتوثيق النقل، وشيء من التخريج به يعرف حال الحديث صحة وضعفاً.

(١٠) كان الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يَنْسخ، ويُحقِّق، ويُخرِّج،

---

(١) ستجد في كتابي: "الورَّاقون" تفصيلاً لما أُجْمِل هنا.

ويُعلِّق، ويُؤلِّف، بنفسه.

نعم؛ كان الشيخ يفعل ذلك دون الاعتماد على غيره، بل ولا الركون إلى "برامج الحاسب الآلي" التي تدلّه على موضع الحديث في ألف مجلد في (دقيقةٍ) أو أقل، دون تعب وعناء.

بخلاف ما يصنعه الكثير ممن لهم اعتناء بالعلم في العصر الذي فقدت فيه الأهلية العلمية للمحقّقين والمؤلفين.

ورائحة هؤلاء قد فاحت، وإذا أردت أن تعد المحقّقين والمؤلفين الذين لا يعتمدون على غيرهم فإنك تجدهم أقل من القليل بالنسة لعدد أصحاب "المعامل".

وليتهم يتركون هذا الصنيع، وينسبون لأنفسهم ما خطته أيماهم فحسب؛ فإنَّ هذا العلم دين.

وإنك لتعجب لحال هؤلاء فإنَّ الواحد منهم يخرج المجلدات تتلوها المجلدات، في كتب حديثية صرفة، مليئة بالأسانيد، وفي سنوات متقاربة.

وإن سألت عنهم، قيل لك: هذا طبيب، والآخر مؤرِّخ، والثالث مهندس...

أعود لمحدث عصره؛ فأقول:

مع كونه وحيداً فيما يكتب؛ إلا أنَّ الله ــ تبارك وتعالى ــ بارك في وقته، وعلمه؛ فكثرت مؤلفاته، وانتفعت بها الأمة.

(١١) تأثره ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بالعلماء السابقين في تسمية مؤلفاته (طريقة السجع)؛ ومن ذلك:

(أ) "إرواءُ الغليل في تخريج أحاديث: (منار السبيل)".

(ب) "رفعُ الآصار في ترتيب أحاديث (مشكل الآثار)".

(ج) "غايةُ المرام في تخريج أحاديث (الحلال والحرام)".

وغيرها كثير...

(١٢) أسمـــاء بعـــض كتبه تدل على المضمون تفصيلاً، ولو طال العنوان؛ ومن ذلك:

(أ) "الـــردُّ المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأةَ أنْ تسترَ وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنعْ بقولهم إنَّه سنة ومستحب".

فهذا العنوان يدلنا على أنَّ هذا الكتاب: ردٌّ على مخالفيه في مسألة الحجاب، وأنَّ المصنِّف بيَّن فيه أنَّ كشف المرأة لوجهها وكفيها غير محرم، والتغطية ليست واجبة، بل سنة، أو مستحب، (حسب رأيه رَحِمَهُ اللهُ).

(ب) "صـــحيحُ الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها مـــن سقيمها وسرد ما صح منها في سياق واحد بأسلوب فريد بديع لا تراه في كتاب".

(ج) "قصـــة المسيحُ الدّجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه عـــلى ســـياق رواية: (أبي أمامة ﷺ) مضافاً إليه ما صحّ عن غيره من الصحابة ﷺ".

(د) "النصـــيحةُ بالتحذير من تخريب (ابن عبدالمنان) لكتب الأئمة الرَّجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة".

ولا تعاب هذه الصفة على أحد، وللشيخ فيها سلف.

ومِمَّا يحضرني في هذا الباب:

(أ) كتاب: "صحيح ابن حبان"، فاسمه الكامل:

"المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْعٍ في سندها ولا ثُبوتِ جَرْحٍ في ناقليها".

(ب) "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه

(الموطـــأ) من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار"؛ لابن عبدالبر رَحِمَهُ اللهُ.

(ج) "الترخيص بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام على جهة البر والتوقير والاحترام لا على جهة الرياء والإعظام"؛ للنووي رَحِمَهُ اللهُ.

وسرت هذه العادة في (التبويب) أيضاً.

ومن ذلك ما جاء في: "صحيح ابن خزيمة".

فقد ذَكَرَ حديث: ((هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ)).

وبَوَّبَ له بـــ:

(بـــاب: الرخصـــة في الغسل والوضوء من ماء البحر، إذ ماؤه طهور، ميتته حـــل، ضد قول من كره الوضوء والغسل من ماء البحر؛ وزعم أنَّ تحت البحر نـــاراً، وتحـــت النار بحراً، حتى عدّ سبعة أبحر، [و] سبعة نيران، وكره الوضوء والغسل من مائه لهذه العلة زعم).

وتأمَّل ــ على سبيل المثال ــ تبويبه للأبواب:

(١٠)، (٢٠)، (٢١٨)، (٢٢٣)، من كتاب: (الوضوء)، من: "صحيحه".

(١٣) شدته في الردِّ على من خالفه، وطول نفسه في ذلك.

وهذه سمةٌ بارزة في كتابات الشيخ، وأنا لا أنتقدها في حق أهل البدع؛ لأنَّهم أهـــل بدع، ثم إنَّهم قد أسرفوا في نقد الشيخ، وتجريحه، بل وصل بهم الحال إلى الكذب، والتدليس، والغش فيما كتبوا، فالله حسيبهم.

ومِمَّـــا وقفتُ عليه من كلامه على شدته ضد أهل الأهواء والبدع، وسبب ذلك؛ بيّنه بقوله في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ٣٤) [ط. الجديدة]:

(معـــذرةً إلى القـــراء الكرام، إذا أنا أطلتُ في هذه المقدمة؛ لأنَّ الغرض أنْ

نُبَصِّـــرَهُم بحـــال بعض الطاعنين فيَّ بغير حقٍّ، بقلم غيري من الكُتَّاب المنصفين الحياديِّين، ولكي لا يُبادِروا إلى استنكار ما قد يَجِدون منِّي من الشدة ـــ أحياناً ـــ في الردِّ على بعض النَّاقدين بأهوائِهِم، وبغير علمٍ، فقديماً قالوا:

((قال الحائطُ للوتد: لِمَ تشقُّني؟

قال: سَلْ من يدقُّني)).

راجياً ألا يحمِلوني أن أتمثَّل بقول الشاعر:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا الْمُعَذَّبُ فِيكُمُ   فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ الْمُتَنَدِّمِ) أ.هـــ

ولكن ما قد يؤلِم أنَّ شدته كانت تصب ـــ أحياناً ـــ على بعض محبيه من أهل السنة؛ ومن ذلك:

(أ) شدته في أثناء ردّه على أخيه العلامة: حمود التويجري ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ في مقدمة الطبعة (السابعة) لكتابه: "صفة صلاة النبي ﷺ".

(ب) ردّه على العلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد في: "تمامُ المنة في التعليق على: (فقه السنة)" (ص ١٩٧)، في معرض رده على: "جزءٌ في كيفية النهوض في الصلاة وضعف حديث العجن".

علماً بأنَّ الشيخ بكراً أثنى على الشيخ الألباني في مقدمة "جزئه"، فقال (ص ٨):

(العلامة، المحدث، الشيخ، السلفي) أ.هـــ

ومن الإنصاف القول بـــ: أنَّ الألباني أثنى على الشيخ بكر بعد ذلك.

ومِمَّا يحضرني ـــ الآن ـــ مقدمة المجلد (السادس) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ٥ ـــ ٦).

وقال عنه مرة:

(أخونا الفاضل الشيخ)[١] أ.هـ

(ج) ردّه على أخيه الشيخ: محمد نسيب الرفاعي رَحِمَهُ اللهُ[٢].

(د) وقسوته على أخيه (وصديقه السابق) الشيخ الفاضل: أبي بكر محمد زهير الشاويش صاحب: "المكتب الإسلامي".

وهذا لا يحتاج إلى مثال، بل غالب مقدمات كتبه الجديدة أو المجددة، يتعرض فيها للشيخ زهير؛ لأدنى مناسبة، وكذا الحال في بطون كتبه، وأحياناً يكون الكلام على أخيه زهير ليس له صلة بالحديث الذي يتكلم عليه، ولا بتخريجه، وأحياناً لا تجد رابطاً بين كلامه في أخيه، وبين الموضع الذي تكلم عليه فيه[٣]، والله المستعان[٤].

---

(١) "الرد المفحم" (ص ٣٠).

(٢) انظر: "سلسلة الأحاديث الضعيفة"، المجلد (الرابع) (ص ٤٧١ ــ ٤٧٢) تحت حديث رقم: (١٣٠٥).

(٣) انظر: "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، المجلد (السادس)، الحديث رقم: (٢٦٥٦)، (ص ٣٣٠)، ورقم: (٢٨٨٥)، (ص ٩٠١ ــ ٩٠٢)، ورقم: (٢٨٨٩)، (ص ٩١٥ ــ ٩١٧)، ورقم: (٢٩٤٩)، (ص ١٠٩٠ ــ ١٠٩١).

فهذه أربعة مواضع في كتابٍ واحد.

(٤) وقد كان بينه وبين زهير علاقة حميمة، وسارا (طويلاً) على دربٍ واحدٍ، وأسهما في نشر كتب العقيدة السلفيّة، وقد تبنّى الشيخ زهير ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ نشر علم الألباني، وتعريف الأمةبه، زمناً طويلاً.

ومِمَّا يحضرني مِمَّا كتبه الشيخ الألباني قديماً، في أخيه الشيخ: زهير الشاويش؛ ما جاء في مقدمة: "خطبة الحاجة"، حيث قال (ص ٦ ــ ٧):

(أمّا هذه الطبعة فقد تولى إصدارها أخونا الفاضل الأستاذ زهير الشاويش، صاحب المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

وإليه يعود الفضل الأوّل في الدِّيار "السورية" وغيرها بطبع الكتب التي تنشر السنة، وتدعو إلى

=

وأحياناً يأتي ـــ أثناء الرّد ـــ بكلام فيه تهمة للمخالف، وكان ينبغي أنْ لا يصدر منه؛ ومن ذلك:

قوله أثناء مناقشة مخالفيه في مسألة الحجاب:

(ولقد رأيت ـــ والله ـــ العجب العجاب؛ من اجتماعهم على القول بالوجوب، وتقليد بعضهم لبعض في ذلك، وفي طريقة الاستدلال بما لايصح من الأدلة، رواية، أو دراية، وتأويلهم للنصوص المخالفة لهم، من الآثار السلفيّة، والأقوال المشهورة لبعض الأئمة المتبوعين، وتجاهلهم لها، كأنَّها لَمْ تكنْ شيئاً مذكوراً، الأمر الذي جعلني أشعر أنَّهم ـــ مع الأسف ـــ قد كتبوا ما كتبوا مستسلمين للعواطف البشرية، والاندفاعات الشخصيّة، والتقاليد البلدية، وليس

=

اتباع السلف الصالح، والدفاع عن الشريعة المطهرة، جزاه الله خيراً، وزاده توفيقاً.

وقد يسر الله بواسطته نشر عدد كبير من الكتب التي ألّفتها، أو حققتها؛ ومن ذلك:

''مشكاة المصابيح'' ـــ''أحكام الجنائز'' ـــ ''صفة صلاة النبي'' ...) أ.هـــ

وذكر (١٥) كتاباً.

ثم حذف هذا الكلام في الطبعة الجديدة للكتاب.

وقال في مقدمة تحقيقه لـــ: ''رياض الصالحين'' (ص ٥):

(رغـــب إليّ الأخ الأستاذ: زهير الشاويش صاحب ''المكتب الإسلامي''، والأيادي البيضاء في نشر الكتب الحديثية، والآثار السلفية، أنْ أتولى القيام بتحقيق كتاب: ''رياض الصالحين'' للإمام النووي...) أ.هـــ

ثم حصل بينهما ما حصل؛ فراح كل واحد منهما يذكر الآخر بسوءٍ في (المقدمات)، ولكن الألباني ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ أسرف كثيراً في هذا الجانب، ورماه بتهم شتّى.

وكـــانت هـــذه ''المقدمات'' فرصة لأهل ''الأهواء والبدع''، للشماتة بالسلفيين، وأظهروا ذلك في كتبهم، تصريحاً، وتلميحاً.

استسلاماً للأدلة الشرعيّة...)[١] أ.هـ

إنَّ هذه العبارات ـ وما كان على بابتها ـ كانت سبباً في الفجوة التي كانت بين الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وبين معاصريه من أهل العلم؛ وفيها تعد لا يخفى على مخالفيه، ولا سيما السلفيّون؛ كالشيخ: حمود بن عبدالله التويجري، والشيخ عبدالقادر بن حبيب الله السندي رَحِمَهُمَا اللهُ، وغيرهما.

فهل كانوا يكتبون مستسلمين للعواطف البشرية، والاندفاعات الشخصيّة، والتقاليد البلدية... كما قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ؟

أو أنَّهم كانوا يكتبون بدافع البحث العلمي النـــزيه؟

ثم إنَّ الأمرَ أهون من ذلك؛ فالشيخ بحث في مسألة الحجاب، ورأى فيها رأياً، كما أنَّ غيره بحث في المسألة نفسها، وخرج برأيٍ آخر، وكلٌّ عليه بدليله ويقف عنده، دون التعدي على نوايا العلماء، وطلاب العلم، مِمَّا قد يجعل فرصة للمخالف الحاقد من المبتدعة أنْ يشنع عليه.

(١٤) إفراده لبعض: الأبواب، والمسائل، والأحاديث، وبعض

---

(١) ''الرَّد المفحم'' (ص ٦).

وفي هذا الكتاب الكثير من العبارات الشديدة؛ كقوله عن شيخنا العلامة: حمود التويجري رَحِمَهُ اللهُ:

(الشـــيخ خـــرِّيت ماهر ـ ولا فخر ـ في تضليل قرائه، وصرفهم عن الاستفادة من أقوال علمائهم، بـــتأويله إياهـــا، وإبطال دلالاتها الصريحة؛ تماماً كما يفعل أهل الأهواء بتعطيلهم لنصوص ''الكتاب''، و ''السنة''، وأقوال الأئمة، المتعلقة بالأسماء والصفات الإلهية، وهذا شيءٌ يعرفه الشيخ منهم، فيبدو أنَّه قد سرت عدواهم إليه ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ ولو في مجال الأحكام، هداه الله) أ.هـ

ونحـــو ذلك كثير، فليت الورثة ـ أَجْزَلَ اللهُ لهم المثوبةَ ـ عندما قامو على طبعه؛ هذّبوه من بعض هذه العبارات، واقتصروا فيه على كلام الشيخ العلمي في منقاشة أدلة المخالفين، ونشروه باسم: ''مختصر الرد المفحم...''، ولا سيما أنَّ الكتاب تمّ طبعه بعد موت الشيخين، فكان طي النـــزاعات الكلاميّة، أولى من نشرها.

الأحداث في السيرة، في رسالةٍ، أو كتابٍ مستقلٍ.

فمن أمثلة إفراد الأبواب:

(أ) "أحكامُ الجنائز وبدعها".

(ب) "صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها".

(ج) "مناسكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع".

ومن أمثلة إفراد المسائل:

(أ) مسألة: البروك في السجود، وكيفيته؛ كتب فيها:

"إزالةُ الشكوك عن حديث البروك".

(ب) ومسألة: وضع اليدين بعد الركوع؛ كتب فيها:

"الردُّ على: (هدية البديع في مسألة القبض بعد الركوع)".

ومن أمثلة إفراد الأحاديث:

(ج) "تصحيحُ حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والرد على من ضعفه".

وأصله مقالات جُمِعَت في كتاب.

ومن أمثلة إفراد بعض الأحداث في السيرة:

(د) "الإسراءُ والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها".

(هـ) "نصبُ المجانيق لنسف قصة الغرانيق".

وهكذا كان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، فكل مسألة يرى أنّها بحاجة للإفراد، يفردها.

(١٥) اهتمامه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ببعض الكتب؛ ومن ذلك:

(أ) "سنن أبي داود":

خرَّج أحايثه، وقسمه إلى:

(١) "صحيح سنن أبي داود".

(٢) "ضعيف سنن أبي داود".

وسبق ـــ عند الكلام على كتبه ـــ أنَّه غير "الصحيح"، و "الضعيف" اللذين طبعهما "مكتب التربية" من جملة "السنن الأربعة".

(ب) "صحيح ابن حبان":

كتب على "ترتيبه":

(١) "التعليقاتُ الحسان على: (الإحسان في ترتيب: "صحيح ابن حبان")".

ودَرَسَ: "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان"؛ للهيثمي، وكتب عليه:

(٢) "الزوائد على الموارد"، حيث استدرك على الهيثمي أحاديث جاءت على شرطه ولَمْ يذكرْها.

كما قسّم كتاب: "الموارد" إلى قسمين:

(٣) "صحيح: (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)".

(٤) "ضعيف: (موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان)".

(ج) "معجم الطبراني الأوسط".

عمل له (أربعة) فهارس؛ هي:

(١) "أسماء شيوخ الطبراني في: (المعجم الأوسط)".

(٢) "فهرسُ الآثار الواردة في: (معجم الطبراني الأوسط)".

(٣) "فهـــرسُ أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في: (معجم الطبراني الأوسط)".

(٤) "فهـــرسُ أسمـــاء رواة الآثار من الصحابة وغيرهم في: (معجم الطبراني الأوسط)".

(د) "الجامع الصغير من حديث البشير النذير".

حكم على أحاديثه، وقسّمه إلى قسمين:

(١) "صحيحُ: (الجامع الصغير وزياداته)".

(٢) "ضعيفُ: (الجامع الصغير وزياداته)".

وكتب عليه دراستين:

(٣) "الردُّ على السيوطي حول دعواه خلو كتابه من أحاديث الكذّابين والوضّاعين".

(٤) "مواردُ السيوطي في: (الجامع الصغير)".

(١٦) تنوّع كتبه ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في الفنون الإسلامية:

التفسير، والحديث، والعقيدة، والفقه، وتفننه في ذلك.

فكان الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ يُصنِّف، ويُلخِّص، ويُحقِّق، ويُعلِّق، ويُخرِّج، ويَنْتقي، ويُرَتِّب الكتب، ويَجمع بينها، ويُفَهْرسها، ويَسْتَدرك، ويَرد...[1].

وهذا ظاهرٌ لمن أمعن النظر في مؤلفاته رَحِمَهُ اللهُ.

(أ) فمن فهرسته:

"بغيةُ الحازم في فهرسة: (مستدرك الحاكم)".

(ب) ومن عنايته بفهارس المخطوطات:

"المنتخبُ من مخطوطات الحديث"، وهو فهرسٌ لبعض المخطوطات الحديثية في: "المكتبة الظاهرية" بــ: "دمشق".

وسيأتي شيء من التفصيل حول أعمال الفهرسة عند الشيخ.

---

(١) كل هذا بمفرده ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كما بينته فيما جاء تحت رقم (١٠).

(ج) ومن ترتيبه:

(١) "تسهيلُ الانتفاع بكتاب: (ثقات ابن حبان)".

(٢) "الروضُ النضير في ترتيب وتخريج: (معجم الطبراني الصغير)".

(د) ومن جمعه بين الكتب:

"الجمعُ بين: (ميزان الاعتدال)، و (لسان الميزان)".

(هـ) ومن غريب كتبه:

"معجمُ الحديث النبوي".

وهـو مجموعة من المختارات الحديثية، جمعها الشيخ من مخطوطات: "المكتبة الظاهرية"، وغيرها، ورتبها على حروف المعجم، ويقع في نحو (أربعين) مجلداً[١].

* أمَّا تخريجاته، وردوده، وتعليقاته، فكثيرة، ولا مجال لذكرها.

(١٧) عنايته ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بتلخيص كتبه، وكتب غيره.

كـان الشـيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ حريصاً على تلخيص الكتب التي يرى أنَّها نافعة للناس، سواءٌ العوام، أو طلبة العلم، لينتفعوا بها.

فمن تلخيصه لكتبه:

(أ) "تلخيصُ: (أحكام الجنائز)".

(ب) "تلخيصُ: (حجاب المرأة المسلمة)".

(ج) "تلخيصُ: (صفة صلاة النبي ﷺ)".

(د) "مختصرُ: (التَّوَسُّل)".

(هـ) "مناسكُ الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف وسرد ما

---

(١) انظر وصفه في: "الثَّبَت" (ص ٨٦ ــ ٨٧)، كتاب رقم: (٢١٢).

أحق الناس بها من البدع".

والمتأمل لهذه الكتب يجد أنَّها من أنفع كتبه للمسلمين عامة، فكما انتفع طلاب العلم بأصولها ، فهاهم العوام ينتفعون بتلخيصها.

ومن تلخيصه لكتب غيره:

(أ) "مختصرُ: (تحفة المودود في أحكام المولود)"؛ لابن ا لقيم.

(ب) "مختصرُ: (العلو للعلي [العظيم] وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها)"؛ للذهبي.

بل كان له دورٌ في اختصار الكتب المسندة لتقريبها للناس؛ ومن ذلك:

(أ) "مختصرُ: (الشمائل المحمدية)"؛ للترمذي.

(ب) "مختصرُ: (صحيح البخاري)".

(ج) "مختصرُ: (صحيح مسلم)".

(د) وعمله في: "السنن الأربعة"، وتقسيمها إلى: (صحيح)، و (ضعيف)، يدخل تحت هذا الباب.

(١٨) اهتمامه ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بالفهارس العلميّة.

من يتخصص في "علم الحديث"، و "دراسة الأسانيد"، يعلم مدى أهمية الفهرسة، ومدى حاجته إليها في كل وقت.

وفهرسة الشيخ كانت شاملة لأنواعٍ عديدة من الفهارس.

فمنها فهارس الأطراف؛ مثل:

(أ) "بغيةُ الحازم في فهرسة: (مستدرك الحاكم)".

(ب) "فهرسُ أحاديث: (كتاب التاريخ الكبير)".

(ج) "فهرسُ أحاديث: (كتاب الشريعة)".

(د) "الفهرسُ الشامل لأحاديث وآثار كتاب: (الكامل)".

ومنها فهارس الرواة: الصحابة، ومن بعدهم؛ ومن ذلك:

(أ) "رجال: (الجرح والتعديل)".

ذكرته في مكانه، وقلت هناك:

لَعَلَّهُ: فهرس لأسماء الرجال الواردين في الكتاب، والله أعلم.

(ب) "فهـــرسُ أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في: (معجم الطبراني الأوسط)".

وســـبق ذكـــر عنايته بـــ: "المعجم الأوسط" للطبراني، وأنَّه أعدّ له (أربعة) فهارس.

(ج) "فهرسُ الصحابة الرواة في: (مسند الإمام أحمد بن حنبل)".

ومنها فهارس المكتبات الخطية؛ ومن ذلك:

(أ) "أسماءُ الكتب المنسوخة من المكتبة الظاهرية".

(ب) "فهرسُ المخطوطات الحديثية في مكتبة الأوقاف بحلب".

(ج) "الفهرسُ المنتخب من مكتبة خزانة ابن يوسف ـــ مراكش".

(د) "منتخباتٌ من فهرس المكتبة البريطانية".

(هـ) "المنتخبُ من مخطوطات الحديث".

وهو أعظم فهارسه انتفاعاً.

ومن أعجب فهارسه:

"فهـــرسُ كـــتاب: (الكواكب الدّراري) لابن عُروة الحنبلي وأسماء الكتب المودعة فيه".

وذلـــك لضخامة هذا الكتاب ـــ "الكواكب" ـــ وكثرة ما فيه من الكتب، والرسائل العلمية، التي بعضها نادر، وبعضها مفقود.

ومن أعماله التي تدخل تحت الفهرسة:

(أ) "المستدركُ على: (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث)".

(ب) "مواردُ السيوطي في: (الجامع الصغير)".

تـــلك بعض سمات كتب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، كتَبْتُها على عجلٍ، وإلا فحقها دراسةٌ كاملة، عنوانها:

"الألباني ومنهجه في التصنيف".

ولعل أحد المعتنين بعلم الشيخ، يفرد ذلك في كتاب، وبالله التوفيق.

****

الفصل الثالث

"مقالاتُ" الشيخ رَحِمَهُ اللهُ



[مدخلٌ لـ "مقالاتِ" الشيخ رَحِمَهُ اللهُ]

لقــد بــدأت (المجلات) في العالم العربي بداية جيدة استقطبت خيرة الكتاب والأدباء آنذاك لا سيما في: "مصر"، و "الشام"، ومن الكتَّاب الأوائل:

أحمد حسن الزيات؛ صاحب: "الرسالة".

محب الدين الخطيب؛ صاحب: "الفتح".

محمد رشيد رضا؛ صاحب "المنار"، رَحِمَ ا للهُ الْجَمِيعَ.

هذا في "مصر".

أمَّا "دمشق"؛ فبرز منها:

الأستاذ الفاضل: أحمد مظهر العظمة رَحِمَهُ اللهُ، والذي أسَّسَ مجلة: "التمدن الإسلامي"[1].

ومنها أيضاً:

مجلة: "المسلمون"[2].

ومجلة: "الشهاب".

وبرز في "الأردن":

مجلة: "الرأي الديني".

شَــعَرَ الشيخُ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ بأهمية الكتابة في مثل هذه المجلات الإسلامية فكان له فيها شأن.

---

(١) كانت تصدر من: "جمعية التمدن الإسلامي"، بـــ: "دمشق"، انظر في نشأتها: مقدمة: "مقالات الألباني" (ص ١٨).

(٢) انتبه: لا تلتبس عليك هذه المجلة، بالجريدة (الخضراء) المعاصرة: "المسلمون".

فبدأ الشيخ يكتب في هذه المجلات، وكان أوّل "مقالٍ" يكتبه: "وجوبُ التفقه في الحديث"، وسيأتي في موضعه.

ثم تابع الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ الكتابة، وبأساليب متنوعة، فالمقال الذي يكتبه الشيخ:

إمَّا أنْ يكون (ابتداءً) يوضح فيه سنة مهجورة.

أو (يبين) حكم حديث اشتهر على ألسن الناس.

أو (مناقشاً) لأحد المسائل الهامة.

أو (رداً) على مقال سابق.

أو (انتصاراً) لرأي رجّحه، و (يرد) على من انتقده.

ولا تخلو مقالات الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ من فائدة علمية، ولا سيما ما يتعلق بعلم الحديث.

ولكن مضت السنون وانقرضت هذه "المجلات"، وبقيت (مقالات) الشيخ حلماً ، يصعب تحققه؛ لبعد أعداد هذه "المجلات" عن أيدي القراء.

ثم رأيت كتاباً بعنوان: "مقالات الألباني"؛ جمعها: الأخ: نور الدين طالب، وقد كتب على جلدة كتابه: (تنشر مجموعة لأوّل مرة).

فاقتنيته ــ فرحاً ــ بذلك، وسرعان ما تبدل الفرح حزناً عندما قرأت ما سطَّره (ص ١٧٢):

(إلى هنا انتهى ما وجدته من: منثورات "مقالات العلامة الألباني" ــ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ــ في المجلات "الدمشقية" خاصة[١]، وإلا فقد اجتمع لديّ: مقالات، ومقابلات، وفتاوى، وحوارات منشورة في جرائد ومجلات كثيرة؛ كـ:

(١) ولا أعلم هل استقصى الجامع (المقالات الدمشقية) كلها، أو تعذر عليه شيء؟ فالله أعلم.

"الأصـــالة"، و "الــبيان"، و "المجــتمع"، و "الجامعـــة السلفية"، و "المجاهد"، و "التوحيد"، وغيرها عسى أن يتاح لي إتمامها ونشرها في قسم آخر غير هذا، ضمن هذه السلسلة من الكتب المسمَّاة "المنتخبات من بدائع المجلات") أ.هـ

فتعجبت من قوله هذا، ومن قوله في غلاف الكتاب:

(تنشر مجموعة لأوّل مرة).

مما أوهم القراء أنَّ الكتاب يحوي جميع مقالات الشيخ.

فلماذا لم يكتبْ ــ عفا الله عنَّا وعنه ــ تحت عنوان الكتاب:

(الجزء الأوّل: المقالات الخاصة بالمجلات الدمشقية).

وأمـــر ثـــانٍ: هو أنَّنا نستدل مِمَّا سبق على أنَّ هذا الجامع لديه الكثير من المقالات في مجلات كثيرة ذكر بعضها، وهي مجتمعة عنده (كما ذكر).

فلِمَ لم يضعْها في كتابه هذا، وقد كتب عليه (تنشر مجموعة لأوّل مرة)؟

وكيف يقول: (عسى أن يتاح لي إتمامها ونشرها في قسم آخر غير هذا)؟

أليس كتابه هذا هو مظنة هذه المقالات؟

نعم؛ قد أفرط الجامع ــ غَفَرَ اللهُ لنا وله ــ في ترك هذه المقالات ــ وهي في حوزته ــ لكتابٍ آخر، والله المستعان.

["مقالاتُ" الشيخِ رَحِمَهُ اللهُ]

ســـيكون عملي هذا مقتصراً (فقط) على (المقالات) التي جمعها: نور الدين طالب في: "مقالات الألباني"، مع بعض التعليق أحياناً[1]، مستخدماً الطريقة التي سلكتها في "**الثَّبَت**":

(...) "الأحـــاديث في العمامـــة" = "الـــردُّ على الشيخ الحامد في أحاديث العمامة في الإسلام".

(١) "أحاديث ميمون بن مهران"، [تأليف] ــ (ط).

نُشِرَ في مجلة: "المسلمون" المجلد (السابع)، (ص ٥٧٥ ــ ٥٧٦)[2].

[تنبيه]:

المقـــال يتكـــلم على أربعة أحاديث (مرفوعة) من رواية ميمون بن مهران، رواها أبو نُعَيم في: "الحلية" (٤/٩٣ ــ ٩٦)، في ترجمة: ميمون.

وهذه الأحاديث إسنادها ضعيف جداً إلى ميمون، كما قاله الألباني في المقال نفسه.

(٢) "تصـــحيحُ حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والردُّ على من

---

(١) ولعل أحد المعتنين بعلم الشيخ يقوم بجمع كل ما كتبه الشيخ، أو كُتِبَ عنه في: "الدوريات"، ويُخرجه في كتابٍ واحدٍ.

ومِمَّا يحضرني الآن:

حوارٌ أجرته معه مجلة: "البيان" عدد (٣٣)، (ص ٨ ــ ١٣).

وغيرذلك الكثير.

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٣٦ ــ ١٣٧).

ضعفه"، [تأليف] ـــ (ط).

مجموعة مقالات نُشِرَت في مجلة: "التمدن الإسلامي"، ثم طُبِعَت (مجموعة) في "رسـالة" مسـتقلة؛ لذا أدرجتها (مرقومة) في "الثَّبَت" ص (٤٤ ـــ ٤٥)، برقم: (٥٠). فانظرها هناك، وانظر التعليق عليها.

(٣) "التعقيبُ على فتوى قتل الوالد بولده"، [مقال] ـــ (ط).

نُشِرَ في مجلة: "التمدن الإسلامي" المجلد (٢٠)، (ص ٧٧٥ ـــ ٧٨١)[1].

(٤) "حادثة الرَّاهب المسمَّى (بحيرا) حقيقة لا خرافة"، [تأليف] ـــ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي" المجلد (٢٥)، (ص ١٦٧ ـــ ١٧٥)[2].

(٥) "حديثُ تظليل الغمام له أصل أصيل"، [تأليف] ـــ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "المسلمون" المجلد (السادس)، (ص ٧٩٣ ـــ ٧٩٧)[3].

وهو من مقالات: "عودةٌ إلى السنة"، وستأتي.

وأدرج الشيباني هذا المقال في: "حياة الألباني" (١/٣٥١ ـــ ٣٥٦)[4].

(٦) حديثُ "العنان" ضعيف الإسناد، [تأليف].

من ردود الشيخ على قراء مجلة: "المسلمون"، المجلد (السادس)، (ص ٦٨٨ ـــ ٦٩٣).

وهو من مقالات: "عودةٌ إلى السنة"، وستأتي.

وأدرج الشيباني هذا المقال في: "حياة الألباني" (١/٣٤٥ ـــ ٣٥١)[1].

---

(١) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ٩٧ ـــ ١٠٤).

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١١٨ ـــ ١٢٧).

(٣) كذا جاء الترقيم في: "مقالات الألباني"، أمَّا الألباني فعزا إليه ضمن: "حادثة الراهب" بـ: (ص ٣٩ ـــ ٣٩٧)، من المجلة نفسها، والله أعلم.

(٤) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١١٣ ـــ ١١٧).

(٧) "حديثُ: ((لو اعتقد أحدكم في حجرٍ لنفعه))"، **[تأليف]** ـــ (ط).

مِنْ ردود الشيخ على قراء مجلة: "المسلمون"، المجلد (السادس)، (ص ٢٩٣ ـــ ٢٩٤)[٢].

(٨) "حديثُ: ((يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الْأُمَمُ))"، **[تأليف]** ـــ (ط).

مِـــنْ ردود الشـــيخ عـــلى قـــراء مجلة: "التمدن الإسلامي"، المجلد (الرابع والعشرين)، (ص ٤٢١ ـــ ٤٢٦)[٣].

(٩) "حديثُ: ((يوم صوم أحدكم يوم نحركم))"، **[تأليف]** ـــ (ط).

مِنْ ردود الشيخ على قراء مجلة: "المسلمون"، المجلد (السادس)، (ص ٤٩٠ ـــ ٤٩١)[٤].

(١٠) "خطبةُ الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه"، **[تأليف]** ـــ (ط).

وقـــد نُشِرَت هذه الرسالة (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة[٥].

ثم طُـــبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان؛ فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٥١ ـــ ٥٢)،

=

(١) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٦٧ ـــ ١٧٢).

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٦٤ ـــ ١٦٥).

(٣) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٥٧ ـــ ١٦٣).

(٤) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٦٦).

(٥) انظر: مقدمة: "خطبة الحاجة" (ص ٦).

وسَـــهَا نور الدين طالب في: "مقالات الألباني" (ص ٢١)؛ فعدّ هذه الرسالة ـــ "خطبة الحاجة" ـــ من المقالات التي لم تُطْبَع مستقلة، ولم تُنْشر بعد.

برقم: (٨٦).

(١١) "دفـــاعٌ عن الحديث النبوي والسيرة في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه: (فقه السيرة)"، [تأليف] ـــ (ط).

وقـــد نُشِـــرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة سنة: (١٣٩٠هـ)[1].

ثم طُـــبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان؛ فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٥٢)، برقم: (٨٩).

(...) "الـــردُّ عـــلى الأســـتاذ الطـــنطاوي في حديث: (تظليل الغمام)" = "حديثُ: (تظليل الغمام) له أصل أصيل".

(١٢) "الـــردُّ على رسالة: (التعقيب الحثيث)"؛ (لعبدالله الحَبَشي الهَرَري)، [تأليف] ـــ (ط).

وقـــد نُشِـــرَ هذا الكتاب (أوّلاً) في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في حلقاتٍ متتابعة سنتي: (١٣٧٦ ـــ ١٣٧٧هـ)[2].

ثم طُـــبِعَ مستقلاً، بهذا العنوان؛ فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٥٦)، برقم: (٩٦).

(١٣) "الـــردُّ عـــلى الشـــيخ الحامد في: (أحاديث العمامة في الإسلام)"، [تأليف].

نُشِرَ في مجلة: "المسلمون" المجلد (السادس)، (ص ٩٠٦ ـــ ٩١٣).

وهو من مقالات: "عودةٌ إلى السنة"، وستأتي.

---

(١) انظر: "مقالات الألباني" (ص ٢١).

(٢) انظر: "مقالات الألباني" (ص ٢٠).

وأدرج الشيباني هذا المقال في: "حياة الألباني" (١/٣٨٥ ـ ٣٧٣)[1].

(١٤) الردُّ على عز الدين بليق في: "منهاجه"، [تأليف].

أي: "منهاج الصالحين من أحاديث وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين".

(١٥) "الردُّ على عز الدين بليق في: (موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة) على حديث (التربة)"، [تأليف] ـ (ط).

ذكره الشيباني كاملاً (١/٢٢٨ ـ ٢٤٤)، وهو ردٌّ قد نُشر منه (أربع حلقات، في جريدة: "الرأي الديني"، بـ: "الأردن" آخرها في: (٢٩/٤/١٩٨٣م)، وقد أشار الشيخ إلى ذلك في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (٤/٦٦٤ ـ ٦٦٥).

وذكرت هذا الرد في موضعه من: "**الثَّبَت**": "موازين القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة".

وانظر التنبيه الوارد في: "**الثَّبَت**" عند ذكر هذا الرد (ص ٥٨ ـ ٥٩)، برقم: (١٠٠)، و (١٠١).

(...) "الردود على قُرَّاء مجلَّتَي: "التمدن الإسلامي"، و "المسلمون".

وهي إجابات الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ على تساؤلات القراء، (أتت في مواضعها).

(١٦) "رواية بني أمية للأحاديث وطعن المستشرقين بها"، [تأليف] ـ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "المسلمون" المجلد (الخامس)، (ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢)[2].

(١٧) "سلسلةُ الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها"، [تأليف]

---

(١) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٢٨ ـ ١٣٥).

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١١١ ـ ١١٢).

ـــ (ط).

(١٨) "سلســـلةُ الأحــاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة"، [تأليف] ـــ (ط).

بدايـــات هذه "السلسلتين" (مقالاتٌ) متتابعة، كان الشيخ يكتبها في: مجلة: "التمدن الإسلامي".

فبدأ بمقالات: "الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة".

وأوّل مقال فيها كتبه في: (١٣٧٤/٨/٢٦هـــ).

وبعد مضي (خمس) سنوات ـــ أي عام: (١٣٧٩هـــ) ـــ بدأ الشيخ يكتب في مقالات: "الأحاديث الصحيحة".

ثم جمعا، وزاد عليها الكثير، وطبعها متتابعة؛ فأدرجتها في: "**الثَّبَت**"، (٦٢ ـــ ٦٣)، رقم: (١١٦)، و (١١٧)، وانظر التعليق عليها هناك.

(١٩) عودةٌ إلى السنة، [تأليف] ـــ (ط).

ذكر الشيباني في: "حياة الألباني" (١١٦/١)، و (٣٤٥/١ ـــ ٣٥٦) على أنَّ "عودة إلى السنة" هو (سلسلة مقالات) وردت في مجلة: "المسلمون" ، بـــ: "دمشق".

وقد أدرج ثلاثة مقالات؛ هي:

(أ) "ردود الشيخ على قُرَّاء مجلة: (المسلمون)".

ذكر واحداً منها.

(ب) "الرد على الشيخ الحامد في: (أحاديث العمامة في الإسلام)".

(ج) "الرد على الأستاذ الطنطاوي في حديث: (تظليل الغمام)".

وقد ذكرها في مواضعها.

[تنبيهٌ]:

ذكـــر نـــور الدين طالب في: "مقالات الألباني" (ص ٢٩ ــ ٥١) عنوان: "عـــودة إلى السنة" على أنّه مقال طويل للشيخ يناقش فيه أخاه: الأستاذ: علياً الطنطاوي ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ في مسائل: الاتباع، والتقليد، والاجتهاد، ونحوها.

فيُنْظَر:

هل مناقشة الألباني لأخيه الطنطاوي ــ رَحِمَهُما اللهُ ــ أتت ضمن سلسلة: "عودة إلى السنة" التي ذكرها الشيباني؟

أو أنّها مقال مستقل بهذا العنوان "عودة إلى السنة"؟

والله أعلم.

(٢٠) "اللحيةُ في نظر الدين"، [تأليف] ــ (ط).

نُشِــرَ في مجلة: "الشهاب"، ثم طُبِع في رسالة مستقلة بهذا العنوان؛ فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٨١)، برقم: (١٩٠).

(٢١) "لَفْــتَةُ الكَبِد [في] نصيحة الولد"؛ (لابن الجوزي)، [تقديم، وتعليق، بمشاركة: الشيخ: محمود مهدي استانبولي رَحِمَهُ اللهُ] ــ (ط).

نُشِــرَ في: مجــلة: "التمدن الإسلامي"، في (ثلاث) حلقات سنة: (١٣٧٤ هــ)[1].

ثم طُــبِعَ الكــتاب باســم: "لَفْــتَةُ الكبد إلى نصيحة الولد"؛ فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٨١)، برقم: (١٩١)، فانظره هناك، وانظر التعليق عليه.

(٢٢) "مسألة تحديد المهور"، [تأليف]، (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي" المجلد (الثامن والعشرين)، (ص ٥١٤ ــ

---

(١) انظر: "مقالات الألباني" (ص ٢٠).

٥١٩)[1].

(٢٣) "مسألة وجوب التمتع في الحج"، [تأليف]، (ط).

نُشِـــرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي" المجلد (الثاني والثلاثين)، (ص ٧٦١ ــ ٧٧٠)[2].

[تنبيهٌ]:

للشيخ مقالٌ (سابق) في المسألة نفسها، في المجلد (الثاني والثلاثين)، (ص ٣١ ــ ٣٧).

ولم يذكره جامع "المقالات".

وأشـــارت إليـــه "الـــتمدن الإسلامي" في كلمة لها ضمنتها افتتاحية (المقال الثاني).

والمقال الثاني جاء تأكيداً للأوّل، ورداً على من ردَّ عليه، والله أعلم.

(...) "مع الأستاذ الطنطاوي"، [تأليف].

يعني: فضيلة الشيخ الفاضل، الأديب، المربي: علياً الطنطاوي رَحِمَهُ اللهُ.

ذُكِرَ في: "الأصالة"، بهذا العنوان، وقال الكاتب:

(يُنظر هل هو: "عودة إلى السنة"؟).

ولعلَّه هو.

وللشـــيخ ــ فـــيما وقفـــت عـــليه ــ ردَّان (مقالان) على أخيه الشيخ: الطنطاوي؛ هما:

الأوّل: "حديثُ (تظليل الغمام) له أصل أصيل".

---

(١) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٣٨ ــ ١٤٤).

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٤٥ ــ ١٥٤).

وقد سبق بهذا العنوان.

الثاني: مناقشته في مسائل: الاتباع والتقليد، والاجتهاد، ونحوها.

وانظـــر ــ غـــير مأمور ــ ما علقته في (التنبيه) الوارد في آخر: "عودة إلى السنة" (السابق)، والله أعلم.

(...) "مقالات الألباني"؛ [جمعها: نور الدين طالب] ــ (ط).

يُعـــد هذا الكتاب من أنفس ما خُدِمَ به علم الشيخ بعد موته، فهو يجمع ما كتـــبه الشـــيخ قديماً في: "المجلات"، و "الصحف"، (الدوريات)، والتي يصعب على الباحث الحصول عليها الآن[1].

وتجد هذه المقالات في هذا الفصل (الثالث). وما طُبِعَ منها في كتابٍ مستقل تجده في موضعه من "الثَّبَت" في الفصل (الثاني).

(٢٤) "من معجزات الإسلام العلمية"، [تأليف] ــ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، المجلد (الثاني والعشرين)، (ص ٥٨١ ــ ٥٨٢)[2].

(٢٥) "المهدي المنتظر"، [تأليف] ــ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي" العدد (٢٢) (ص ٦٤٢ ــ ٦٤٦)[3].

(...) "موازيـــنُ القرآن والسنة للأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة" = "الرد على عز الدين بليق".

(...) "نصوصٌ حديثية في الثقافة العامة" = "نقدُ كتاب: (نصوص حديثية في

---

(١) وقد نبّهت في أوّل هذا الفصل (ص ١٣٧) على بعض الملحوظات التي تخصّ هذا الكتاب.

(٢) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ٢٧ ــ ٢٨).

(٣) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ١٠٥ ــ ١١٠).

الثقافة العامة".

(٢٦) "نقدُ كتاب: (التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ﷺ"؛ (لمنصور علي ناصف)، [تأليف] ـــ (ط).

نُشِرَ بعضٌ منه في: مجلة: "المسلمون" المجلد (السادس)، (١٠٠٧ ـــ ١٠١٢)[1].

(...) "نقد التعقيب الحثيث" = "الردُّ على رسالة: (التعقيب الحثيث".

(٢٧) "نقدُ كتاب: (نصوص حديثية في الثقافة العامة)"، [تأليف] ـــ (ط).

نُشِرَ في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، في (خمس) حلقاتٍ سنتي: (١٣٨٦ ـــ ١٣٨٧هـ)[2].

وهو نقدٌ لكتاب الشيخ: منتصر الكتاني رَحِمَهُ اللهُ: "نصوص حديثية في الثقافة العامة".

ثم جُمِعَت هذه (الحلقات)، وطُبِعَت، فأدرجته في: "**الثَّبَت**"، (ص ٩١ ـــ ٩٢)، برقم: (٢٢٧).

(٢٨) "وجوبُ التفقه في الحديث"، [تأليف] ـــ (ط).

أوّلُ مقالٍ يكتبه الشيخ ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ في: مجلة: "التمدن الإسلامي"، المجلد (التاسع عشر)، (ص ٥٢٩ ـــ ٥٣٠)[3].

****

(١) وما نُشِر موجودٌ ضمن: "مقالات الألباني" (ص ٥٥ ـــ ٦١).

(٢) انظر: "مقالات الألباني" (ص ٢٠).

(٣) وهو ضمن: "مقالات الألباني" (ص ٢٥ ـــ ٢٦).



الفصل الرابع

كتبٌ اهتمت بِعِلْمِ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وبيان منهجه

[كتب اهتمت بِعِلْمِ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وبيان منهجه]

وقفتُ على بعض المصنفات التي اهتمت بعلم الشيخ، وفي بعضها نظر، من جهة مادتها، أو من جهة صياغتها، ولكن آثرت ذكرها ــ هنا ــ لأنّها على شرطي، وللفائدة أيضاً؛ وهي:

(١) "إرشاد القاصي والداني إلى فقه الألباني"؛ جمع وإعداد: نظير رمضان حجي.

وهو فهرس لـ: "المسائل العلميّة" التي تحدث عنها الشيخ الألباني، على الأبواب.

(٢) "التعريف والتنبئة بتأصيلات العلامة الألباني في مسائل الإيمان والرد على المرجئة"؛ لعلي بن حسن.

(٣) "التنبيهات المليحة على ما تراجع[1] عنه العلامة المحدث الألباني من الأحاديث الضعيفة أو الصحيحة"؛ جمع وترتيب: عبدالباسط بن يوسف الغريب.

(٤) "الحاوي في فتاوى الشيخ الألباني"؛ لأبي همام المصري.

[تنبيهٌ]:

جاء في: "الأصالة" أنَّ العلامة الألباني كان ينكر هذا الكتاب إنكاراً شديداً.

وكذلك الحال بالنسبة لكتاب: "فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى

---

(١) للعلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ كلامٌ نفيس في حول تغير (بعض) أحكام الألباني على (بعض) الأحاديث، من كتابٍ لآخر، سقته بتمامه (ص ١١٣ ــ ١١٤).

العلماء"، (وسيأتي)، والله أعلم.

(٥) "حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه"؛ للشيخ: محمد بن إبراهيم الشيباني، وهو أجودها، لولا أنَّه كتب قديماً.

(٦) "اختيارات الشيخ الألباني وتحقيقاته"؛ للعلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ وقال عنه:

(قد قطعت فيه مرحلة، وكنت أبيِّن ــ بإيجاز ــ سَلَفَه من أهل العلم فيها، وقصدي تقريب فقه الدليل من ناحية، وإحباط المقولة الشائعة عنه أنَّه ليس فقيهاً، أو أنَّه لديه شذوذٌ في الرأي)[١] أ.هـ

(٧) "فتاوى الشيخ الألباني ومقارنتها بفتاوى العلماء"؛ إعداد: عكاشة عبدالمنان.

انظر التعليق على: "الحاوي في فتاوى الشيخ الألباني" (السابق).

(٨) "فهارس الرجال الذين ترجم لهم الألباني في السلسلتين"؛ لعلوي السقاف.

وطريقة الكتاب تعتمد على سرد الرجال، مع مواضع كلام الشيخ عليهم، فقط.

وهذا وإن كان أقل جهداً من الآتي برقم: (١٠)، لكنه أنفع منه؛ لأسبابٍ ستجدها هناك.

ولكنَّه خاصٌ بالمجلدات من (١ ــ ٤) لِكِلا (القسمين): "الصحيحة"، و "الضعيفة"؛ فهو ناقصٌ.

---

(١) نقلاً عن: "مسائل علمية"؛ لعلي بن حسن (ص ٣٤).

(٩) "مجمع البحرين فيما صححه الألباني من الأحاديث على شرط الشيخين"؛ جمع وإعداد: عصام موسى هادي.

(١٠) "معجم أسامي الرواة الذين ترجم له العلامة: محمد ناصر الدين الألباني جرحاً وتعديلاً"؛ إعداد: أحمد إسماعيل شلوكاني، وصالح عثمان اللحِام، (أربعة مجلدات كبيرة).

ولم تظهرْ لي فائدةُ هذا الكتاب ــ على كبر حجمه ــ وليتهما لم يعملاه، واقتصرا على الرواة الذين كان للشيخ ناصر ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كلامٌ فيهم؛ كـ:

جمعه بين كلام الأئمة في الرجل.

أو توجيهه لجرح راوٍ، أو تعديله.

أو مناقشته لأحد الأئمة في جرحِ راوٍ، أو تعديله.

وكل ما يكون للشيخ ناصر فيه دورٌ، غير النقل، والحكاية، على أهميتها.

ولكنَّهما نقلا كل ما نقله الشيخ، وحكاه عن الأئمة، دون تصرف، فيقولان:

(فلان بن فلان، قال الشيخ في: "السلسلة الصحيحة" (../..):

قال الذهبي في: "الميزان" كذا.

وقال الحافظ في: "التقريب": كذا).

وهكذا في غالب الكتاب، فما الجديد؟ ولا سيما أنَّ الأصول موجودة، والرجوع إليها أولى.

وطريقة: "فهارس الرجال الذين ترجم لهم الألباني في السلسلتين"؛ لعلوي السقاف الماضي برقم: (٨)، أنفع منه. حيث يدلك على موضع الرجل المُتَكَلَّم فيه، وعليك أنت البحث لترى كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، ولكن هذا الكتاب خاصٌ ــ كما قلت هناك ــ بـ: "السلسلتين" (الأجزاء من ١ ــ ٤)، فقط.

ولو يُكمل بحيث يشمل عامة كتب الشيخ لَمَا زادَ على مجلدٍ، ولكان أولى من هذا "المعجم".

عِلْمَاً بأنَّ كلام الشيخ في الرجال ــ على أهميته ــ لا يغني طالب العلم عن الرجوع إلى كتب المتقدمين؛ كـ[1]:

الكتب العامة؛ مثل:

"التاريخ الكبير".

"الجرح والتعديل".

"الطبقات الكبرى".

كتب الرّوايات، والسؤالات؛ مثل:

"العلل ومعرفة الرجل"؛ (والمطبوع منه روايتان).

"مرويات ابن معين" (والمطبوع منها خمس روايات).

"سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني".

"سؤالات ابن الجنيد لابن معين".

"سؤالات الدارقطني"، (والمطبوع منها ثلاثة سؤالات).

"سؤالات مسعود السجزي للحاكم".

"سؤالات أبي داود لأحمد".

"سؤالات الآجري لأبي داود".

كتب الثقات؛ مثل:

"ثقات العجلي"، (والمطبوع بترتيب الهيثمي).

---

(١) سأقتصر على بعض المطبوع فقط.

"ثقات ابن حبان".

"ثقات ابن شاهين".

وكتب الضعفاء، والمتروكين:

"ضعفاء البخاري".

"ضعفاء النسائي".

"ضعفاء ابن شاهين".

"الكامل في ضعفاء الرجال".

"ضعفاء الدارقطني".

وهـــناك بعـــض الكتب تُعد من مظان الكلام على الرجال جرحاً، وتعديلاً؛ مثل:

"البحر الزَّخَّار"، (المعروف بـــ: "مسند البزار").

"كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية".

وإذا قلـــنا بأنَّ الرجوع إلى هذه المصادر أولى من الرجوع إلى كتب الحفاظ المتأخرين؛ كـــ:

المِزِّيّ، والذهبي، والعراقي، والحسيني، وابن حجر.

وهؤلاء أساطين "علم الرجال".

فيكف بالرجوع إلى كتب المعاصرين؟

وأرجو مِمَّن قرأ مقالاتي ألاَّ يظن بأنَّ فيها تنقصاً لِعِلْمِ محدث الأمة "الألباني" رَحِمَهُ اللهُ، وأسكنه الجنة.

(١١) "معـــالم المـــنهج السلفي في التغيير للإمام الرباني محمد ناصر الدين الألباني"؛ لسليم الهلالي.

(١٢) "معجـــم الاســـتدراكات والتعقـــبات للعلامة الألباني على

المؤلفين والمؤلفات"؛ لعلي بن حسن[١].

(١٣) "المـــنهج الســـلفي عند الشيخ محمد ناصر الدين الألباني"؛ لعمرو بن عبدالمنعم سليم، [مجلد متوسط].

(١٤) "نظم الفرائد بما في سلسلتي الألباني من فوائد"؛ لعبداللطيف ابن أبي ربيع، [مجلدان].

(١٥) ويمكن الاستفادة من:

"الجـــامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية التي خـــرَّجها محـــدث العصـــر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتبه المطبوعة"؛ لسليم الهلالي[٢].

وذلـــك في معرفة مواطن وجود الأحاديث والآثار التي تكلَّم عليها الشيخ، وقد خَرَج للشيخ كُتبٌ جديدة، بعد ما طُبِعَ "الجامعُ المفهرس"، فيُنتبه لهذا[٣].

(١٦) الاختيارات الفقهية للامام الألباني

(١) أشار إليه في: ""التعريف والتنبئة"" (ص ٩٩).

وهو كثيراً ما يحيل في كتبه على كتبٍ له، غير مطبوعة، وبعضها لمْ يتمّ بعد، وتمر سنواتٌ عدة على هذه الإحالة ولمْ نرَ الكتاب المُحال عليه.

وتأكّد لدينا أنَّ بعض الناس يُعلن عن كتاب، أو يحيل عليه، وهو لمْ يبدأ فيه، ولكن يفعل ذلك بغرض حجز الكتاب، أو حجز موضوع يرغب الكتابة فيه.

وبعضهم يكون ذكيّاً؛ فيُخْرِج المجلد الأوّل من الكتاب، ليعلم الناس أنَّ الكتاب انتهى أو أوشك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(٢) كذا كُتِبَ على الغلاف، وانظر: ""الكشف المثالي لسرقات سليم الهلالي"" (ص ٦٣ ــ ٦٤)، والله أعلم بحقيقة الحال.

(٣) وقد وقفت على فهارس صغيرة لبعض كتب الشيخ؛ وهي:

""تمام المنة"".

=

وهـــناك بعـــض المؤلفات يمكن أن يُستفاد منها في هذا الباب، ستأتي ضمن (الفصـــل الخـــامس)؛ وذلك أنَّ (الفصل الخامس) فيه الكتب التي ردّت على الشـــيخ، وضمّنْتُه الكتب التي ردّت على هذه الكتب إنْ وُجِد ردٌّ، وفي بعضها بيان لمنهج الشيخ، وشيء من علمه.

مـــع مراعاة ما ذكرته في (ص ٢٣) عن المصادر (الأصيلة) التي يُستفاد منها في هذا الباب.

* ومن الموضوعات التي يمكن أنْ تُفْرد في حق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ:

(١) "الألباني ومنهجه في التصنيف".

(٢) "الألباني وأثره في علم الحديث".

(٣) "الألباني ومنهجه في التصحيح والتضعيف".

(٤) "اختيارات الألباني الفقهية".

(٥) "الألباني وجهوده العلمية والدعوية خلال نصف قرن".

(٦) "الألباني وموقفه من أهل البدع".

(٧) "حياة الألباني دروسٌ وعبر".

(٨) الألباني وآراؤه في علم الحديث

وســـيجد الـــباحث مادّته ـــ من أي موضع ـــ في بطون ما تركه الشيخ ـــ

=

"السنة" لابن أبي عاصم، ومعه: "ظلال الجنة".

"صحيح الترغيب والترهيب" (المجلد الأوّل).

طُبِعَت في كتابٍ واحد، بإعداد: علوي السقاف.

و "مختصر العلو"، لعلوي السابق، طُبِعَ مع فهرسين آخرين في كتابٍ واحد.

وكانت هذه (الفهارس) مفيدة في وقتها، وبعد خروج: "المعجم المفهرس" لمْ يعدْ لها حاجة.

رَحِمَهُ اللهُ ــ من كتب.

ولو اكتفى بجرد "سلسلة الأحاديث الصحيحة"، وأختها، لكفتاه.

وبالله التوفيق.

****

الفصل الخامس

كتبٌ اهتمت بـ بالرَّدِّ على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ ، أو بالاستدراك عليه، أو بتعقبه في مسألة (أو مسائل) يخالفه مؤلفوها فيها



[كتبٌ اهتمت بـ: بالرَّدِّ على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، أو بالاستدراك عليه، أو بتعقّبه في مسألة (أو مسائل) يخالفه مؤلفوها فيها]

وقفتُ على بعض المصنفات التي تندرج تحت هذا الفصل، وهي متفاوتة في المقصد[1].

فمنهم: السلفي الأثري، المحب للشيخ.

فكان نقده من باب: التواصي بالحق، والتعاون على البر والتقوى، وانطلاقاً من مبدأ "الدين النصيحة"؛ ومن هؤلاء:

شيخ الإسلام: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

وشيخنا العلامة: حمود بن عبدالله التويجري رَحِمَهُ اللهُ.

والعلامة الدكتور: بكر بن عبدالله أبو زيد حَفِظَهُ اللَّهُ.

والعلامة المحدث: عبدالله بن محمد الدويش رَحِمَهُ اللهُ.

والدكتور: سفر بن عبدالرحمن.

وفضيلة الشيخ المحدث: عبدالله بن عبدالرحمن السعد.

---

(١) وبعد الجمع وجدت رجلين ذكرا الكتب التي ردّت على الألباني مع اختلاف الرجلين، وتباين المنهجين:

الأوّل: مشهور بن حسن آل سلمان في: "كتب حذر منها العلماء" (١/٢٨٨ ــ ٣٠٧).

والثاني: كمال يوسف الحوت، في مقدمة تحقيقه لـ: "جزء فيه الرد على الألباني" (ص ٩٦ ــ ٩٨) [ضمن: "الرسائل الغمارية"].

وقد تطاول (الثاني) على الشيخ الألباني ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ وسبّه، وشتمه، وحقّر من شأنه، بكلامٍ سيُسأل عنه يوم يلقى الله (إنْ شاء الله)، وختم ذلك بذكر من ألّفَ في الردِّ على الألباني، وذكر جملة من الكتب.

وكان غرضه من ذلك التشهير بالشيخ، وتنقصه؛ بدليل المقدمة التي سوّدها في الكلام على الألباني، ومن أراد أن يعرف (الحوت) ومبلغ علمه؛ فلينظر إلى الطبعات التي كُتب عليها: (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، ليعلم منها من الرجل؟

هذا؛ وقد استفدت مِمَّا ذكره الاثنان، فاستدركتُ ما فاتني.

وفضيلة الشيخ: عبدالله بن مانع العتيبي.

وفضيلة الشيخ: فهد بن عبدالله السُّنيد.

والشيخ: أبو عبدالله مصطفى العدوي[١].

حَفِظَ اللهُ الْجَمِيعَ.

ومنهم: الخلفي، الحاقد على الشيخ، لما بينه وبين الشيخ.

فكان ردهم تبعاً للهوى والحسد، وما أشربته قلوبهم من فكرٍ واعتقاد، وقد ـ وايم الله ـ غبنوا الشيخ فيما كتبوا، ومن نظر في كتبهم عَلِمَ ذلك، بل يكفي إثباتاً لذلك تأمّل الطريقة التي صاغوا بها كتبهم، فضلاً عن المناقشات العلمية للشيخ؛ ومنهم:

الحسن بن علي السقاف هداه الله للحق[٢].

والمحدث الشيخ: عبدالله بن الصديق الغماري.

ومحمود سعيد ممدوح هداه الله للحق[٣].

ولم أكنْ لأرضى بإدْراج هذا الفصل بنوعيه في "النشرة الأولى" للكتاب،

---

(١) أكثرْتُ من ذكر من ينتمون للقسم الأوّل لأنّني كثيراً ما أسمع:

(ما ردّ على الشيخ، ولا انتقده إلا: مبتدع، أو حاسد).

(٢) لقد أكثر هذا الرجل من التصنيف في الردِّ على الألباني، والتعرض له في كل مناسبة تمر عليه. وذكري له وكتبه هنا؛ لأنّها على شرطي.

واضطررت للتعليق على بعضها؛ كـ: "تناقضات الألباني"، و "تنقيح الفهوم العالية"، و "الشهاب الحارق"، و "قاموس شتائم الألباني".

(٣) يقول مشهور آل سلمان في: "كتب حذر منها العلماء" (١/٣٠٣):

(ليس مرادنا من ذكر ما سطرناه آنفاً مهاجمة من ردَّ على الشيخ الألباني، وإنّما مرادنا التنبيه والتحذير على من أرادَ الطعن في الدعوة السلفية، من خلال الكلام على رموزها، والطعن فيهم، وإلا؛ فهناك كثيرون مِمَّن ردوا على الشيخ بأدبٍ، وخلافهم معه خلافٌ علميٌّ ولا ضير في ذلك؛ فإنَّ في الردود فوائد، ولكن ضمن حدود وقواعد) أ.هـ

حتى لا يُظن بي ظنٌ أنا بريءٌ منه، فهناك من يتربص بكل من يكتب ضد الشيخ، أو ينتقده، أو يكتب رسالة يرد عليه، ولكن فعلته ــ الآن ــ إتماماً للفائدة، والله من وراء القصد.

وقد قال العلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد ــ حَفِظَهُ اللّه ــ في: "التحذير من مختصرات الصابوني" (ص ٣٤٤) [ضمن: "الردود"]:

(ارتسام علمية الألباني في نفوس أهل العلم، ونصرته للسنة، وعقيدة السلف أمر لا ينازعه فيه إلا عَدُوٌّ جاهل، والحكم ندعه للقراء، فلا نطيل) أ.هـ

وهناك كلامٌ للألباني موجةٌ لمن أراد أن يرد عليه، أضعه هنا لمناسبته لهذا الفصل:

قال في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ٦) [ط. الجديدة]:

(رحم الله عبداً دلَّني على خطئي، وأهدى إليَّ عيوبي؛ فإنَّ من السهل عليَّ ــ بإذنه تعالى وتوفيقه ــ أن أتراجع عن خطأٍ تبيَّن لي وجهه، وكتبي التي تُطبع لأوّل مرة، وما يُجَدَّد طبعُه منها أكبرُ شاهدٍ على ذلك... [١])

وبهذا المناسبة أقول:

إنَّي أنصح كل من أراد أنْ يرد عليَّ، أو على غيري، ويبيِّن لي ما يكون قد زلَّ بهِ قلمي، أو اشتط عن الصواب فكري، أن يكون رائده من الردِّ: النصح، والإرشاد، والتواصي بالحق، وليس البغضاء والحسد، فإنَّها المستأصلة للدِّين؛ كما قال ﷺ:

((دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْبَغْضَاءُ وَالْحَسَدُ، وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الحَالِقَةُ، لَيْسَ حَالِقَةَ الشَّعَرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةُ الدِّينِ)).

---

(١) سبق نقل هذه الفقرة (ص ١١١)، وأعدقا هنا لأهميتها في هذا الفصل.

كما هو شأن ذوي الأهواء والبدع، مع أهل الحديث، وأنصار السنة، في كلِّ زمانٍ ومكانٍ) أ.هـ

أعود فأقول: ومِمَّا وقفت عليه مِمَّا يدخل تحت هذا الفصل[1]:

(١) "إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والردّ على الألباني في تحريمه"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

ردَّ عليه الشيخ الألباني بـ: "الردُّ على رسالة: (إباحة التحلي بالذهب المحلق)".

كما ردَّ عليه ـ أيضاً ـ في مقدمة: "آداب الزفاف في السنة المطهرة" (ص ٥ ـ ٤٩).

(٢) "إبطال التصحيح الواهن لحديث العاجن"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٣) "إتمام الحاجة إلى: (صحيح: "سنن ابن ماجه")"؛ للشيخ: عبدالله بن صالح العبيلان.

تعقّب في هذا الكتاب الأحاديث التي عزاها الألباني في: "صحيح: (سنن ابن ماجه)" لغير "الصحيحين"، وهي فيهما، أو في أحدهما.

(٤) "الأحاديثُ الضعيفة في: (سلسلة الأحاديث الصحيحة)"؛ لرمضان محمود عيسى.

وهو خاصٌ بنقد المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة".

---

(١) لم أوردْ في هذا الفصل إلا من أفرد كتاباً مستقلاً في الرد على الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

ولم أستوعبْ كل "الردود"، بل ما عثرت عليه دون عناء، أو ما استحضرته وقت إعداد هذا "الثَّبَتِ"، ولم يكنْ هذا الفصل مقصداً لي في النشرة الأولى، كما أشرت.

أمّا من ردّ على الشيخ ضمن كتابٍ، فكثير، وليس هذا على شرطي؛ ومن ذلك:

مناقشة الدكتور: سفر بن عبدالرحمن ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ للشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في كتابه: "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي".

وقد أشار إليه الشيخ في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ٤) [ط. الجديدة].

(٥) "احـــتجاج الخائب بعبارة من ادَّعى الإجماع فهو كاذب"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٦) "الأدلةُ الجليّة لسنة الجمعة القبلية"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٧) "إرغامُ المبتدع الغبي بجواز التَّوسّل بالنبي في الردِّ على الألباني الوبي"؛ لعبدالله بن الصديق الغماري.

وهو الآتي باسم: "جزءٌ فيه الرد على الألباني..."، وقد اطَّلعت على صورة لنسخةِ المصنف، فوجدت بخطه: "جزء فيه الرد على الألباني..."، ولا أعلم عن سبب هذه التسمية: "إرغام المبتدع الغبي"، فلعلها من تصرف ناشرٍ حاقد على الشيخ، وعلى دعوته السلفية، والله المستعان.

وعلى إحدى طبعات: "إرغام المبتدع"، حاشيةٌ كتبها: الحسن بن علي السقاف، وسيأتي الكلام عليه.

(٨) "الإعلامُ في إيضاح ما خفي على الإمام"؛ لفضيلة الشيخ: فهد بن عبدالله السُّنيد حَفِظَهُ اللَّه.

ويقصد بالإمام: محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ، وهذا من بالغ أدبه مع الشيخ.

والكتاب تعقبات حديثية على الشيخ الألباني، مع نقولات في الرِّجال لشيخ الإسلام: عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُمَا اللهُ.

(٩) "إعــلام المبيح الخائض بتحريم القرآن على الجنب والحائض"؛ للحسن ابن علي السقاف.

(١٠) "الألباني شذوذه وأخطاؤه"؛ لأَرْشَدَ السلفيّ.

كذا كُتِبَ على الغلاف في الطبعة (الأولى) للكتاب، وهو اسم مستعار، والمؤلف الحقيقي لهذا الكتاب (كما صرَّحوا به في الطبعات اللاحقة) الشيخ:

حبيب الرحمن الأعظمي، والكتاب في أربعة أجزاء، جُمِعَت بعد ذلك في كتابٍ واحدٍ.

ردَّ عليه الشيخ الألباني بـــ: "الردُّ على رسالة: (أرشد السلفي)".

كما ردَّ عليه ـــ أيضاً ـــ في مقدمة: "آداب الزفاف في السنة المطهرة" (ص ٥ ـــ ٤٩)، في معرض ردِّه على فضيلة الشيخ: إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

ومِمَّن ردَّ عليه:

الدكتور: عاصم القريوتي في مقالٍ له، بعنوان: "نظرة إلى الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي في كتابه: (الألباني شذوذه وأخطاؤه)"، نُشِرَ على حلقتين في: "المجلة السلفية" المجلد (السادس عشر)، العدد (١٠)، (ص ٥٢)، والعدد (١١)، (ص ٧٤)[1].

ولسليم الهلالي ورفيقه، ردٌ، باسم: "الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي المُدَّعي بأنَّه أرْشَدُ السلفيُّ"، وقد نشرا منه جزأين صغيرين، منذ أكثر من (خمس عشرة) سنة، ولْم يكملْ بعد.

(١١) "إقامةُ البرهان على ضعف حديث: استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان. وفيه الرد على العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني"؛ لخالد بن أحمد المؤذن.

أشار إليه الشيخ في مقدمة المجلد (الثاني) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ٩ ـــ ١٠).

(١٢) "الانتصارُ لأهل التوحيد والرد على من جادل عن الطواغيت ملاحظات وردود على شريط: (الكفر كفران) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني"؛ لعبد المنعم مصطفى حليمة (أبي بصير).

---

(١) انظر: "كتب حذر منها العلماء" (١/٢٨٨)، و (١/٣٦٩).

وعليه ردٌّ باسم: "الدفاع عن الألباني"؛ لأبي بكر بن عبدالعزيز البغدادي، نَشره في: مجلة: "الحكمة"، العدد (٢١)، (ص ٥٩ ــ ١٠٩).

(١٣) "الانتصارُ لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب بالردِّ على مجانبة الألباني فيه الصواب"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

وعليه ردٌّ باسم: "الكشف والتبيين لعلل حديث: (اللهم إنِّي أسألك بحق السائلين) والتعقيب على رسالة: (الانتصار) للشيخ إسماعيل الأنصاري"؛ لعلي ابن حسن.

(١٤) "أنوارُ المصابيح على ظلمات الألباني في صلاة التراويح"؛ لبدر الدين حسن دياب الدمشقي.

(١٥) "أينَ يضع المصلي يده في الصلاة بعد الرفع من الركوع"؛ لشيخ الإسلام: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

طُبِعَت هذه الرِّسالة ضمن مجموع: "ثلاث رسائل في الصلاة"، للشيخ نفسه.

(١٦) "بذلُ الجهد بتضعيف حديثي السوق والزهد"؛ لعادل بن عبدالله السعيدان.

ردّ عليه الشيخ في مقدمة المجلد الثاني من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ١٣ ــ ١٦).

(١٧) "البشارةُ والإتحاف فيما بين ابن تيمية والألباني في العقيدة من الاختلاف"؛ للحسن بن علي السقاف.

(١٨) "بيانُ أوهام الألباني في تحقيقه لكتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ للقاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي"؛ لأسعد سالم تَيِّم.

(١٩) "بيانُ نكث الناكث المتعدي بتضعيف الحارث"؛ لعبدالعزيز بن الصديق الغماري.

وأظن أنَّ للمصنِّفِ رسالةً أخرى في الموضوع نفسه، ولا أعرف اسمها، والله أعلم.

(٢٠) "تحذير العبد الأوّاه من تحريك الإصبع في الصلاة"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٢١) "تخريجُ حديث أوسٍ الثقفي في فضل الجمعة وبيان عِلَتِه"؛ لأسعد سالم تَيِّم.

وهو ردٌّ على تصحيح الشيخ للحديث.

(٢٢) "تصحيحُ حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والردّ على الألباني في تضعيفه"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

(٢٣). "التعريفُ بأوهام من قسم (السنن) إلى صحيح وضعيف"؛ لمحمود سعيد ممدوح.

وهو كتاب كبير بلغ قسم العبادات منه (ستة) مجلدات كبيرة، رأيته عند أحد الأفاضل من أهل "جدة".

وأنا لا أعلم لماذا يشنع بعض الناس على الشيخ الألباني ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ تقسيمه لبعض الكتب إلى "صحيحٍ"، و "ضعيفٍ"، وهي جادة مطروقة، يعرفها من له أدنى دراية بعلم التصنيف في علم الحديث.

(٢٤) "التعقّبُ الحثيث على من طعن فيما صحَّ من الحديث"؛ لعبدالله الحَبَشيّ الهَرَري.

ردَّ عليه الألباني بــ: "الردُّ على رسالة: (التعقيب الحثيث)".

(٢٥) "تعقباتٌ على: (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) للألباني"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

(٢٦) "التعقــباتُ المليحة على: (السلسلة الصحيحة)"؛ للشيخ: عبدالله بن صالح العبيلان.

تعقّب في هذا الكتاب الأحاديث التي عزاها الألباني في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" لغير "الصحيحين"، وهي فيهما، أو في أحدهما.

(٢٧) "التكميلُ لما فاتَ تخريجه من: (إرواء الغليل)"؛ لمعالي الشيخ الدكتور:

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حَفِظَهُ اللهُ.

وهو ــ على صغر حجمه ــ نفيسٌ، به تكمل فائدة "الإرواء".

(٢٨) "تناقضاتُ الألباني الواضحات فيما وقع له في تصحيح الأحاديث وتضعيفها من أخطاء وغلطات"؛ للحسن بن علي السقاف.

وكتاب هذا الرجل ــ بل وعامة كتبه ــ لا يعوّل عليها لِمَا فيها من: الكذب، والتدليس، والتحريف، والغش للأمة.

وقد ردّ عليه جماعة؛ منهم:

الشيخ الألباني نفسه في مقدمة المجلد (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (ص ٤ ــ ١٧)، ومقدمة المجلد (السادس) (ص ٤ ــ ٦)، وغيرها في ثنايا: "الصحيحة".

وقرأتُ رداً عليه كتبه: عمرو بن عبدالمنعم سليم، بعنوان: "لا دفاعاً عن الألباني فحسب... بل دفاعاً عن السلفية".

وعليه ردٌّ ــ أيضاً ــ بعنوان: "افتراءات السقاف الأثيم على الألباني شيخ المحدثين"؛ لخالد العنبري.

وقد قَلَّبْتُ كتاب: "التناقضات"، فما رأيت فيه ما يوجب الردّ، وكان يكفيه رسالة في (ورقة واحدة) تذكّره بالله واليوم الآخر.

بل ظهر لي ــ والله أعلم ــ تحريم بيع كتب هذا الرجل (السقاف)، وتحريم طبعها؛ لما في ذلك من نشرٍ للبدعة، والدعاية لها، وأنَّ الوقت الذي كُتِبَتْ فيه، مما سيُسأل عنه يوم القيامة، فيم أفناه؟ فليعد جواباً، وعند الله الموعد، والله المستعان على ما يصفون.

ثم اعلم أنَّ لهذا الرجل (السقاف) عدة كتب، مرت في مواضعها، وأخرى ستأتي.

وممن ردّ عليه: فضيلة المحدث الشيخ: سليمان بن ناصر العلوان ــ نَفَعَ اللهُ بِهِ ــ في كتبه الآتية:

"إتحاف أهل الفضل والإنصاف بنقض كتاب: (دفع شبه التشبيه) و (تعليقات السقاف)".

"القول المبين في إثبات الصورة لرب العالمين".

"الكشاف عن ضلالات حسن السقاف"[١].

ومِمَّا قاله الألباني في: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (١٥/١) [ط. الجديدة] عن السقاف، وكتابه: "التناقضات":

(ثانياً: ليس لــ: "تناقضاته" أية قيمة علمية تذكر؛ لأنَّه إذا كان مصيباً في شيء مما ادعاه من التناقض؛ فذلك لا يعني أكثر من أنَّ الألباني بشر يخطئ كما يخطئ غيره؛ فلا فائدة للقراء من بيانها، ولا سيما أنَّ الألباني نفسه يعلن ذلك كلما جاءت المناسبة؛ كما تقدم ويأتي.

ثالثاً: أنَّ الذي يفيد القُرَّاء إنَّما هو بيان الصحيح من تلك التناقضات المزعومة، وذلك مِمَّا لم يفعلْ؛ لأنَّ غرضه إرواء غيظ قلبه بالتشهير بالألباني، ورفع الثقة بعلمه، وصرف القُرَّاء عن الاستفادة منه {مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ} [آل عمران: ١١٩]، وليس غرضه النصح لقرائه، ولو أنَّه فعل؛ لكشف للناس عن جهله، وبعده عن التحقيق العلمي...) أ.هــ

(٢٩) "تنبيهُ القارئ [على] تقوية[٢] ما ضعفه الألباني".

(٣٠) "تنبيهُ القارئ لتضعيف ما قواه الألباني"؛ كلاهما للعلامة المحدث: عبدالله بن محمد الدويش رَحِمَهُ اللهُ.

أمَّا الأوّل فقد سمّاه مؤلفه بذلك، أما الثاني فقد مات ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ قبل أنْ يسمِّيه، وسمَّاه بذلك المشرف على طبع الكتاب: الشيخ: عبدالعزيز بن أحمد

---

(١) وفي: "كتب حذر منها العلماء" (٢٩٦/١ ــ ٣٠١)، جملة ممن ردّ عليه.

(٢) في المطبوع: "لتقوية ما ضعفه" وما ذكرته هو تسمية مؤلفه، كما في مقدمة الكتاب (ص ٢).

المشيقح، والشيخ تُوفي قبل إتمام القسمين.

هذا؛ وفي الكتابين ذكر بعض المسائل مما لا تدخل تحت هذين القسمين، وهو من أنفع الكتب الحديثية التي تعرضت لعلم الشيخ ومناقشته.

وقد تميّزت كتاباته ـــ رَحِمَهُ اللهُ ـــ بأمرين:

١ ـــ سعة اطلاعه، ودقته في النقد.

٢ ـــ احترامه للشيخ، وأدبه في الردّ.

(٣١) "تنبيهُ المسلم إلى تعدي الألباني على: (صحيح مسلم)"؛ لمحمود سعيد ممدوح.

صيغ هذا الكتاب بأسلوبٍ غريبٍ، ظهر منه تحامل مؤلفه على الشيخ، وعلى علمه، والتشنيع عليه بعبارات لا تليق بطلاب العلم مع العلماء، مما جعل الناس يعرضون عن كتابه.

ردَّ عليه الألباني في مقدمة: "آداب الزفاف في السنة المطهرة" (ص ٤٩ ـــ ٧٠).

وممَّن ردَّ عليه:

فضيلة الشيخ الدكتور: عبدالرزاق بن خليفة الشايجي، بـــ: "كلمة حق في الدفاع عن عَلَمِ الأمة محمد ناصر الدين الألباني".

وهذا الكتاب مع أنَّه (مختصرٌ) جداً، إلا أنَّه من أنفس الردود، وأقنعها.

والشيخ: طارق بن عوض الله بن محمد بكتاب: "ردع الجاني المتعدي على الألباني".

وقد استفاد علي بن حسن ـــ كثيراً ـــ من "ردع الجاني" في كتابه: "دراسات علمية في: (صحيح مسلم)"، وهو المُسمَّى: "كشف المُعْلِم بأباطيل

كتاب: (تنبيه المسلم)"، ولم ينبه على ذلك من قريب أو من بعيد[1]، والله أعلم.

(٣٢) "التنبيهاتُ على رسالة الألباني في الصلاة"؛ لشيخنا العلامة: حمود بن عبدالله التويجري رَحمَهُ اللهُ.

ردَّ عليه الشيخ الألباني بـ:

"الردُّ على رسالة الشيخ التويجري في بحوث من صفة الصلاة".

(٣٣) "تنقيح الفهوم العالية بما ثبتَ وما لَمْ يثبتْ من حديث الجارية"؛ للحسن بن علي السقاف.

والمراد من هذا الكتاب، هو: بيان عدم صحة جملة: (أين الله؟) في حديث "الجارية"، الحديث الذي اهتزت له أقلام المبتدعة، وغصت به حلوقهم؛ فكذّبوه، وأنكروه، ولو كان في: "صحيح مسلم"، في حين أنّهم شنَّعوا على الألباني لردِّه أحاديثَ من: "صحيح مسلم"، علماً بأنَّه يرد بالعلل، وهم يردون بالهوى، نعوذ بالله من سوء المعتقد.

(٣٤) "جزءٌ في كيفية النهوض في الصلاة وضعف حديث العجن"؛ للعلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد حَفِظَهُ اللهُ.

وردَّ عليه الشيخ الألباني، ضمن كتابه: "تمام المنة في التعليق على: (فقه السنة)"، (ص ١٩٧ ــ ٢٠٧).

(٣٥) "جزءٌ فيه الردّ على الألباني وبيان بعض تدليسه وخيانته"؛ لعبدالله بن

---

(١) قلت ذلك لما وقع بين يدي من شكاية لـ: "طارق بن عوض الله"، يتظلم فيه عند أخيه العلامة: "بكر أبو زيد"، يشكو فيه هذه "السرقة العلميّة"، وذكر أدلة كافية لثبوت دعواه.

ومن رأى نشرة علي بن حسن لكتاب: "النهاية في غريب الحديث والأثر"؛ لابن الأثير، ومقدمته لها؛ قال متحسراً: إلى الله المشتكى.

وانظر: ما كُتِبَ في صفحة: "ورّاق الجزيرة"، بـ: جريدة "الجزيرة"، العددين: (١٠٣١٤)، و (١٠٣٦٣).

الصديق الغماري.

وقد سبق باسم: "إرغام المبتدع الغبي"، وانظر التعليق عليه هناك.

(٣٦) "حكم تارك الصلاة"؛ لعبد المنعم مصطفى حليمة (أبي بصير).

وهو كتاب نفيس، ولكن يؤخذ عليه شدته على الألباني في بعض المواضع، وليس عذراً له أنَّ الألباني كان شديداً في كلامه، وليس عذراً ــ أيضاً ــ أنَّ رفقة الألباني كانوا مثله في الشدة في أثناء مناقشتهم للمخالف. بل كان يجب عليه ــ وعلى كل طالب علم ــ أنْ يقتدي في الرد على المخالف بالسلف الصالح.

(٣٧) "حول مسألة تارك الصلاة"؛ لممدوح جابر عبدالسلام.

كتب على غلافه:

(الرَّد العِلمي على كتاب:

"فتحٌ من العزيز الغفَّار بإثبات أنَّ تارك الصلاة ليس من الكفَّار".

ورسالة الشيخ ناصر الدين الألباني:

"حُكم تارِك الصَّلاةِ").

(٣٨) "خطبةُ الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات"[1]؛ للشيخ عبدالفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) ورد اسم الكتاب في: "قائمة الكتب" التي صدرت للشيخ بهذه الصيغة:

"خطبة الحاجة ليست سنة في مستهل الكتب والمؤلفات [كما يقول الشيخ الألباني]".

كذا ورد في "القائمة" التي وردت في آخر الكتاب نفسه (ص ٦٧)، كتاب رقم: (٦٥).

وكذا ورد اسمه في: "إمداد الفتَّاح" (ص ٢١٢)، ولكنِ التزمتُ بنصِّ غلاف الكتاب (المطبوع).

ولست أدري:

هل حذف المؤلف هذه (الزيادة) عندما قدَّمَه للنشر؟

أو هذا تصرفٌ من الناشر؟

ولعلَّه الثاني؛ فالكتابُ مطبوعٌ بعد وفاة مؤلفه، والله أعلم.

(٣٩) "رَفْعُ الْجُنَّةِ أمام: (جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة)"؛ لعبدالقادر بن حبيب الله السندي رَحِمَهُ اللهُ.

وهو ردٌ موسع على كتاب: "جلباب المرأة المسلمة" للشيخ الألباني.

وقد التزم مؤلفه بالأدب مع الألباني رَحِمَهُ اللهُ، على عكس صنيع الألباني مع السندي، إذ تَعَرَّض له في كتابه: "الجلباب"، و "الرد المفحم"، وشنَّع عليه في الردِّ؛ كعادته مع مخالفيه، رَحِمَ اللهُ الْجَمِيعَ.

(٤٠) "صـــحيح صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلَّم"؛ للحسن بن علي السقاف

عـــارض بـــه كتاب الألباني: "صفةُ صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها"، مع التعرض لآراء الألباني في كتابه السابق.

ويرى السقاف أنَّ كتابه هذا أصبح بديلاً عن كتاب الألباني، في كثير من البلدان، بحيث انزعج الشيخ الألباني منه جداً وذكره في المجلد (السادس) من "صحيحته" في موضعين منها، كذا زعم السقاف.

(٤١) "الشماطيط فيما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط"؛ للحسن بن علي السقاف.

وهي "رسالة" ردَّ بها على ما جاء في مقدمة الجزء (الأوّل) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة".

(٤٢) "الشهاب الحارق المنقض على إيقاف المتناقض المارق"؛ للحسن بن علي السقاف.

كتبه دفاعاً عن كتابه: "قاموس شتائم الألباني" (وسيأتي)، ولا حظ أنَّه يذكر أنَّ الألباني يسب، ويشتم مخالفه، ويبين أنَّ هذا حرام، ولا يجوز، ثم هو يقع فيما حذّر منه؛ فيشتم الألباني في عناوين كتبه، وقد وصف الألباني في العناوين بأنَّه: "خائب"، و "يهذي"، و "سيء البخت"، و "متلاعب"...

هذه أجزاء من عناوين أغلفته، وما بداخلها أعظم.

كما أنَّ أسماء كتبه تقطر حقداً على الشيخ، تأمل هذه الأسماء:

"الشماطيط فيما يهذي به الألباني في مقدماته من تخبطات وتخليط" ـــ "الشهاب الحارق المنقض على إيقاف المتناقض المارق" ـــ "اللجيف الذعاف للمتلاعب بأحكام الاعتكاف" ـــ "وهم سيء البخت الذي حرَّم صيام السبت"[(١)]...

ثم بعد ذلك يأتي ويحذر من: السبِّ، والغمزِ، والتنابزِ، بالألقابِ، وأنَّ هذه من الكبائر.

(٤٣) "عددُ صلاة التراويح"؛ للدكتور: إبراهيم الصبيحي.

وعليه ردٌ باسم: "تباريح في رسالة عدد صلاة التراويح"؛ لأبي عبدالملك الوَهْبي[(٢)].

وقد أوْضَحَ أبو عبدالملك في المقدمة (ص ٩ ـــ ١٠) أنَّ ردَّه متعلقٌ بـــ: (مسائل منهجية)، و (ملحوظاتٍ عامة).

ولم يتعرضْ لأصلِ المسألة (عدد صلاة التراويح) من الناحية العلمية.

---

(١) تأمَّل هذه العناوين وقارنها بعناوين أهل العلم والإنصاف، وقد مرَّ بك كتاب فضيلة الشيخ: فهد بن عبدالله السُّنيد: "الإعلامُ في إيضاح ما خفي على الإمام"

وسيأتي كتاب فضيلة الشيخ: عبدالله بن مانع العتيبي: "ملحوظاتٌ على كتاب: (الصلاة) للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ".

فقد وصفه الأوّل بـــ: (الإمام)، والثاني بـــ: (العلاّمة)، وذلك في معرض الردّ، والمخالفة، {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ(٢)} [الحشر].

(٢) هناك بعض المؤلفين يُخفون أسماءهم لسببٍ، أو لآخر، فيكتب في كتابه ـــ مثلاً ـــ كنيته، وينتسب للقبيلة الأم، أو للبلد الذي وُلِدَ فيه، ونحو ذلك؛ وعليه: فلا ينبغي لمن عرَفَهُ أن يُخبِرَ بِهِ، مالْم يترتبْ على ذلك مصلحة شرعية (راجحة)، فلو أراد المصنف أن يخبر بنفسه لفعل، دون أن يترك المجال لمتطفلٍ.

أمَّا الكتب التي تدعو إلى "البدعة"، وتُحارِب "السنة"، فإذا عُلِمَ مؤلفها (يقيناً)؛ فيجب الإخبار به، لكي يُنظر في كتبه الأخرى، فتُحذَر، والله أعلم.

(٤٤) "قاموس شتائم الألباني وألفاظه المنكرة في حق علماء الأمة وفضلائها وغيرهم"؛ للحسن بن علي السقاف.

وليته لمْ يجمعْه؛ فقد قيل: من كان بيته من زجاج، فلا يرمِ الناسَ بالحجر.

وقد ردَّ عليه: على بن حسن بكتابٍ سمَّاه: "الإيقاف على أباطيل قاموس شتائم السقاف".

وفي المثل: "على نفسها جنت براقِش"[١].

(٤٥) "القــول المبتوت في صحة صلاة الصبح بالقنوت"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٤٦) "القولُ المقنع في الرد على الألباني المبتدع"؛ لعبدالله بن الصديق الغماري.

وهو ردٌّ حديثي وفقهي، لبعض ما أورده الألباني (تعليقاً) في تحقيقه لــ: "بداية السُّول في تفضيل الرسول ﷺ"؛ للعز بن عبدالسلام رحمهُ الله.

وقد ردَّ عليه الألباني في مقدمة المجلد (الثالث) من: "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (ص ٨ ــ ٤٣).

(٤٧) "كلماتٌ في كشف أباطيل وافتراءات"؛ للشيخ عبدالفتاح أبو غدة رَحِمَهُ اللهُ.

ردَّ عليه الشيخ الألباني بــ: "كشفُ النقاب عمَّا في: (كلمات) أبي غدة من الأباطيل والافتراءات".

(٤٨) الــلجيف الذعاف للمتلاعب بأحكام الاعتكاف"؛ للحسن بن علي السقاف.

رسالة رد بها على الألباني في قوله بــ: أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في المساجد

---

(١) وراجع التعليق على كتابه السابق: "الشهاب الحارق".

الثلاثة.

(٤٩) "المؤنقُ في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق وغير المحلق"؛ للشيخ: أبي عبدالله مصطفى العدوي.

(٥٠) "ملحوظاتٌ على كتاب: (الصلاة) للعلامة محمد ناصر الدين الألباني"؛ لفضيلة الشيخ: عبدالله بن مانع العتيبي حَفِظَهُ اللهُ.

طُبِعَ بآخر كتابه: "الإنباه إلى حكم تارك الصلاة".

وكلاهما ــ "الإنباه"، و "الملحوظات" ــ بحثٌ نفيس.

وقد ناقش المؤلف في: "الملحوظات" بعض المسائل الواردة في كتاب "الصلاة" للألباني، وكانت مناقشته في غاية الأدب.

(٥١) "نصرةُ: (التعقب الحثيث) على من طعن فيما صح من الحديث"؛ لعبدالله الحَبَشيّ الهَرَري.

(٥٢) "نظراتٌ في: (السلسلة الصحيحة) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني"؛ للشيخ: أبي عبدالله مصطفى العدوي، وخالد بن أحمد المؤذن.

وهو دراسةٌ لــ (المائة) حديث الأولى من: "سلسلة الأحاديث الصحيحة" للشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

وعليه ردٌّ باسم: "وقفات مع النظرات"؛ لسمير بن أمين الزهيري.

وليته صان "جزأه" هذا عن بعض ما لا يليق بالكاتب ــ فضلاً عن طالب العلم ــ فقد حشاه ببعض العبارات التي لا تتمشى مع أدب المسلم مع أخيه.

وهذه عادةٌ وجدنها في بعض من دافع عن الشيخ ضد مخالفيه، فإنَّهم يسيئون الأدب مع المخالف، ويغلظون عليه في الردِّ، ولو كان (سلفياً).

(٥٣) "نقدُ تعليقات الألباني على شرح الطحاوية"؛ لفضيلة الشيخ: إسماعيل ابن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ.

وعليه ردٌّ باسم: "فتح الباري في الذب عن الألباني والرد على إسماعيل الأنصاري"؛ لسمير بن أمين الزهيري.

(٥٤) "وصولُ التهاني في إثبات سُنِّيَّة السُّبْحة والرَّدِّ على الألباني"؛ لمحمود سعيد ممدوح.

وعليه ردٌّ باسم: "إحكام المباني في نقض وصول التهاني وكشف ما فيه من مغالطات المعاني"؛ لعلي بن حسن.

(٥٥) "وهم سيء البخت الذي حرَّم صيام السبت"؛ للحسن بن علي السقاف.

(٥٦) "ويلك آمن، تفنيد بعض أباطيل ناصر [الدين][1] الألباني"؛ لأحمد عبدالغفور عطار.

* وهناك بعض الأشرطة (الصوتية)؛ منها:

(٥٧) "مناقشةُ الشيخ ناصر الدين الألباني"؛ لفضيلة الشيخ المحدث: عبدالله ابن عبدالرحمن السعد حَفِظَهُ اللَّه.

وكان سبب هذه المحاضرة، هو إغواء بعض مقربي الشيخ الألباني، واتهامهم الشيخَ عبدالله السعد ــ حَفِظَهُ اللهُ ــ بما ليس فيه، ممَّا حدا بالشيخ الألباني للكلام في السعد، وبالتالي رد الشيخ السعد عليه، لا انتصاراً لنفسه، بل بياناً للحقيقة (كما نحسبه).

ثم تمَّ إيضاح الإشكال بينهما في السنوات الأخيرة، وزال الضرر، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

انتهى المراد

وكتبه: أبو محمد عبدالله بن محمد الحوالي الشمراني

****

(١) ليست في أصل الكتاب، وأضفتها إنصافاً للشيخ رَحِمَهُ اللهُ، فهو "ناصر الدين"، شاؤوا، أم أبوا.

الملحق الأوّل

نماذجُ من "خطِّ" الشيخ

رَحِمَهُ اللهُ



"ثَبْتٌ" ببعض كتب الشيخ ــ رَحِمَهُ الله ــ كتبه بخطّه

المصدر: ["صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني" (ص ٦٠ ــ ٦٣)]

[illegible] المطبوعة

١ - صفة صلاة النبي (ﷺ) من التكبير إلى التسليم كأنك تراها

٢ - آداب الزفاف في السنة المطهرة

٣ - مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة وآثار السلف

٤ - الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام

٥ - وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة

٦ - منزلة السنة في الإسلام

٧ - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها [illegible]

٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة (سبعة عشر مجلداً) (المطبوع منها أربعة)

٩- مختصر صحيح البخاري. في ثلاثة مجلدات. طبع منها الأول

١٠- صحيح الترغيب والترهيب في ثلاث مجلدات طبع منها الأول

١١- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية الخاص بمخطوطات الحديث. طبع المجمع العلمي بدمشق

١٢- دفاع عن الحديث النبوي

١٣- التوسل أنواعه وأحكامه

١٤- حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

١٥- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد

١٦- أحكام الجنائز وبدعها

١٧- تمام المنة في التعليق على فقه السنة

١٨- نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق

١٩- الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة

٢٠- نقد نصوص حديثية في الثقافة الإسلامية

٢١- حكم تارك الصلاة. (وفيه التفريق بين الكفر العملي والكفر الاعتقادي)

وغيرها كثير.

وأما التحقيقات والتخريجات فكثيرة جداً أذكر المهم منها

١- صحيح الجامع الصغير للسيوطي. في ست أجزاء

٢- ضعيف الجامع الصغير له. في ستة أجزاء أيضاً

٣- تخريج الكلم الطيب لابن تيمية

٤ - تخريج رياض الصالحين للنووي.

٥ - = اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي

٦ - = العلم للحافظ أبي خيثمة

٧ - فضل الصلاة على النبي (ص)

٨ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي. في ثلاثة مجلدات كبار

٩ - مختصر صحيح مسلم للمنذري. (مطبوع)

١٠ - ١٣ صحيح السنن الأربعة: أبي داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه

١٤ - ١٧ ضعيف السنن الأربعة. لهم

١٨ - الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات لمحمود
شكري الألوسي بتحقيق وتخريج

١٩ - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي

٢٠ - تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للقرضاوي.

٢١ - تخريج أحاديث كتاب السنة لابن أبي عاصم النبيل

٢٢ - ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان لمحمود
شكري الألوسي

٢٣ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. في ثمانية مجلدات

٢٤ - تخريج أحاديث فضائل الشام للربعي. (طبع المجمع العلمي بدمشق)

٢٥ - تخريج حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة لابن تيمية.

٢٦ - مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي.

٢٧ - مختصر الشمائل المحمدية للترمذي.

٢٨ - التعليق على الباعث الحثيث لابن كثير (جزء منه)،

وأما المخطوطات فأقتصر على أهمها

١ - صفة صلاة الكسوف والخسوف وما ورد عن النبي (ص) فيها من الكيفيات

[illegible]

٢ - الأمثال النبوية.

٣ - فهرس المخطوطات الحديثية في مكتبة الأوقاف الحلبية.

٤ - صحيح قصة الإسراء والمعراج.

٥ - صحيح السيرة النبوية (لم يتم بعد).

٦ - مختصر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات كتب التفسير.

٧ - الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير مجلدان.

٨ - تخريج الأحاديث المختارة للضياء المقدسي (لم ينته).

٩ - أحاديث البيوع وآثاره. تكليف من كلية الشريعة بجامعة دمشق.

١٠ - الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب. (لم يتم).

١١ - التعليقات على الروضة الندية (تحت الطبع).

١٢ - إزالة الشكوك عن حديث البروك.

١٣ - الحوض المورود في زوائد منتقى ابن الجارود.

١٤ - التعليقات الجياد على زاد المعاد.

١٥ - أحكام الركاز.

١٦ - صحيح الترغيب والترهيب.

١٧ - أصل صفة الصلاة.

١٨ -

ورقة أخرى بخطّ الشيخ ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ

فيها بيان ببعض كتبه التي تحت الطبع

المصدر: ["صفحات بيضاء من حياة الإمام الألباني" (ص ٦٤)]

وأخيراً: ونظراً لتلهفكم للمزيد الجديد من مؤلفاتي، فإني أبشركم بأنه تحت الطبع منها:

١ - المجلد الثالث من "مختصر صحيح البخاري".

٢ - المجلد الخامس من "سلسلة الأحاديث الضعيفة".

٣ - المجلد السادس من "سلسلة الأحاديث الصحيحة".

٤ - "صحيح موارد الظمآن".

٥ - "ضعيف موارد الظمآن".

٦ - "الرد على ابن حزم ومقلديه في إباحة المعازف".

٧ - المجلد الثاني من "صحيح الترغيب والترهيب".

وختاماً أسأل الله تعالى أن يستعملنا في طاعته، وأن يرزقنا جميعاً الحذر من سنن إبليس، وأن يصرف عنا شر الفتنة ما ظهر منها وما بطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكتب

عمان صباح الثلاثاء ٢٠/١١/١٤١٠هـ

محمد ناصر الدين الألباني

صورةٌ لآخر (فقرةٍ) من "وصية" الشيخ ــ رَحِمَهُ اللَّهُ ــ كتبها بخطّه، وفيها أوصى بجميع (مكتبته) لمكتبة: "الجامعة الإسلامية"، بــ: "المدينة النبوية"

كما يُلاحظ أنَّ تاريخ كتابتها (١٤١٠/٥/٢٧هـ)

أي: قبل وفاته بــ: (عشر) سنين

المصدر: ["محدث العصر" (ص ٧٩)]

وأوصي بمكتبتي كلها سواء ما كان منها مطبوعاً أو مصوراً

أو مخطوطاً، بخطي أو بخط غيري لمكتبة الجامعة الإسلامية في

المدينة المنورة، لأن لي فيها ذكريات حسنة في الدعوة للكتاب والسنة

وعلى منهج السلف الصالح يوم كنت مدرساً فيها، راجياً من الله تعالى

أن ينفع بها روادها، كما نفع بصاحبها يومئذ طلابها، وأن

ينفعني بهم وبإخلاصهم ودعواتهم.

٢٧/جمادى الأولى سنة ١٤١٠

كتبه

الفقير إلى رحمة ربه

محمد ناصر الدين الألباني

(رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني

من المسلمين).

الجزء الثالث من
كتاب
المغني عن حمل الاسفار في الاسفار
في
تخريج ما في الاحياء من
الاخبار
تاليف
حافظ الاسلام زين الدين ابي الفضل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه
الله ونفعنا به وبعلومه
آمين

صورة لغلاف الجزء الثالث من كتاب: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" للعراقي رَحِمَهُ اللهُ، وهو أوَّل ما نسخه المحدث الألباني رَحِمَهُ اللهُ، وعليه تعليقات له، وهو في: "الثبت" برقم: (١٦٣)

[من كتاب الشيباني: "حياة الألباني" (الملاحق)]

كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر. متفق عليه

٧٠١ - حديث: كان وعد أبا الهيثم بن التيهان خادماً، فأتي بثلاثة من السبي فأعطى اثنين وبقي واحد، فجاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب منه خادماً وتقول: ألا ترى أثر الرحى بيدي، فذكر موعده لأبي الهيثم فجعل يقول: كيف بموعدي لأبي الهيثم، فآثره به على فاطمة. تقدم ذكر قصة أبي الهيثم في آداب الأكل، وهي عند الترمذي من حديث أبي هريرة، وليس فيها ذكر لفاطمة.

- على ما هو الحق عند المحققين وإن كان الأكثرون على خلافه. ويؤيد الحق [illegible] قوله تعالى: قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط. وهم أبناء الأسباط أولاد يعقوب [illegible] بوجوب الإيمان بما أنزل إليهم [illegible] نبوتهم كلهم اهـ [illegible] في اللغة [illegible] فقول القاموس: السبط بالكسر ولد الولد والقبيلة من اليهود وجمعه أسباط. وفي النهاية: الأسباط في أولاد إسحق بن إبراهيم بمنزلة القبائل من ولد إسماعيل واحدهم سبط [illegible] اهـ [illegible] الإنزال إليهم أن يكونوا كلهم أنبياء إذ يمكن أن يكون أحدهم نبياً والباقون مأمورون باتباعه [illegible] قوله تعالى: وما أنزل إلينا. ثم على ثبوت نبوتهم جميعاً وعدم تجويز الصغيرة [illegible] بتأويل ما صدر منهم [illegible] يوسف [illegible] فالصحيح قول الجمهور وهو تجويز وقوع الكبائر منهم [illegible] الصغائر [illegible] الكبيرة. [illegible] الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده. اهـ [illegible]

- [illegible] فالصحيح [illegible] الكبائر من الأنبياء سهواً والصغائر [illegible] قول الجمهور.

- [illegible] من جمعت فيه هذه الخصال [illegible] منافقاً [illegible] مرقاة

صورة للجزء الثالث من كتاب: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار"،

وقد نسخ الشيخ الكتاب بخطٍ سميك، وعلّق عليه بخط دقيق.

[من كتاب الشيباني: "حياة الألباني" (الملاحق)]

الروض النضير

في التعليق على مرتب

«معجم الطبراني الصغير»

بقلم

ناصر الدين نوح نجاتي

الالباني

الجزء الثاني

صورة لغلاف الجزء الثاني من كتاب: "الروض النضير" وهو في: "الثبت" برقم: (٧٧)

[من كتاب الشيباني: "حياة الألباني"(الملاحق)]

معقل بن يسار

٨٦٨ - ثنا الزبير بن محمد البغدادي ثنا العباس بن محمد بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح ثنا السري بن يحيى ثنا عبد الرحمن بن معقل بن يسار عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول: أيما وال ولي شيئاً من أمر المسلمين فلم ينصح لهم ولم يجهد لهم كنصحه وجهده لنفسه كبه الله على وجهه يوم القيامة في النار. لم يروه عن عبد الرحمن بن معقل إلا السري تفرد به أبو نوح. (٩٤).

[illegible]

[illegible]

صورة للجزء الثاني من كتاب: "الروض النضير"، وقد نسخ الشيخ: "المعجم الصغير" (بعد ترتيبه) بخطٍ سميك، وعلّق عليه بخط دقيق.

[من كتاب الشيباني: "حياة الألباني" (الملاحق)]

ومنها أن يكون في ذلك اللفظ ما يدل على تقدم أحدهما وتأخر الآخر،
ومنها كون أحد الحكمين شرعياً والآخر موافقاً للعادة فيكون الشرعي ناسخاً،
وهذان المرجحان متحققان في أحاديثنا فإن النهي يدل على تأخره عن الإباحة
كما سبق، ومنها أن التحريم حكم شرعي فهو متقدم على إباحة الذهب لأنها موافقة
للعادة. ثم [illegible] ذكر في مبحث المرجحات باعتبار المتن (ص ٢٥٨-
٢٥٩):

- «ومنها أن يقدم النهي على الأمر، ومنها أن يقدم النهي على الإباحة
ومنها أن يقدم ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص لأنه
أكثر». ثم ذكر من المرجحات باعتبار المدلول:

«أن يقدم ما كان ناقلاً عن حكم الأصل والبراءة، ومنها أن
يكون أحدهما أقرب إلى الاحتياط فإنه يرجح».

وكل هذه المرجحات تنطبق تمام الانطباق على أحاديث تحريم الذهب
المحلق على النساء، وهذا وحده كافٍ عند الإنصاف لأن يرجح على أحاديث
الإباحة، ولذلك لا نزال نقطع [illegible] بخطأ كل من رجح
على ترجيحه للإباحة بسببها النص الصحيح الصريح الخاص من النسخ ودون ذلك
خرط القتاد، [illegible].

صورة لإحدى صفحات رد المحدث: الألباني على العلامة: إسماعيل الأنصاري
- رَحِمَهُما اللهُ - في إباحة التحلي بالذهب المحلق، وهو في: «الثبت» برقم: (٦٧)
[من كتاب الشيباني: «حياة الألباني» (الملاحق)]



الملحق الثاني

"تنبيه" حول ما ورد في آخر "مجمل مسائل الإيمان العلمية"

بعـد الانـتهاء مـن هذا الكتاب وقع بين يدي نسخة من رسالة عَنْوَن لها أصحابُها بـ:

"مجمـل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية"؛ لجماعة من طلبة العلم، وكتبوا عليها:

(قرأه وأقرّه جماعة من أهل العلم وطلابه).

ونُشِر هذا الكتاب بـ:

"مركز الإمام الألباني للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية"، بـ: "عَمَّان".

ولـن يكون حديثي هنا نقدَ هذه "الرسالة"، فأنا لم أقرأها، ولست بحاجة إلى رسالة لمجموعة من الطلاب المعاصرين؛ وذلك لأنَّ عقيدة "أهل السنة والجماعة" مدونة ومؤصلة، في كتبٍ كثيرةٍ، بقلم أساطين العلم، وليس المجال هنا لسردها، ولكـن أُذَكِّـر بـ: "المـتون العلمية"، التي تناولها العلماء بالحفظ والشرح والتدريس؛ كـ:

"العقيدة الطحاوية"[1].

"لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد".

"العقيدة الواسطية".

"كتاب التوحيد"[2]... وغيرها كثير.

ولكن لي على الكتاب تنبيهٌ مهم، وهو الذي دعاني لأكتب ما ستراه.

فقد جاء في آخر الكتاب (ص ٣٥ ـ ٣٧)، تحت عنوان: (المكتبة المنهجية لطالب العلم)، (٣٩) كتاباً.

---

(١) وفيه مسائل يسيرة، نبَّه عليها أهل العلم.

(٢) وشروح هذه الكتب تدخل ضمناً.

(١) ففتشت عن هذه الكتب (المنهجية) وأوّل ما سرح فيه فكري كتب "شيوخ الإسلام الثلاثة"، ولكن صُدمت حين لم أجدْ كتاباً واحداً لابن تيمية، أو ابن القيم، أو محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ الله تعالى.

وتساءلت:

أيــن ذِكْر: "العقيدة الطحاوية"، و "لمعة الاعتقاد"، و "العقيدة الواسطية"، و "كتاب التوحيد"؟

وهي من أجلّ ما يربي طالب العلم على (المنهج الصحيح)، والطريق القويم.

بــل وأين متون الحديث: "الأربعين النَّووية"، و "عمدة الأحكام"، و "المحرر في الحديث"، و "بلوغ المرام"؟

بــل اقتصــرت هــذه "القائمة" ــ وللأسف الشديد ــ على كتبٍ لبعضِ المعاصرين[١].

ومعــلومٌ أنَّ توجيه الطالب (منهجياً) لكتب السلف آصل، وأبلغ من كتب المعاصرين، الذين لم يأتوا بجديدٍ، سوى النقل والجمع.

(٢) وإن كان الأمرُ مقتصراً على كتب ورسائل المعاصرين، فهناك كتب ورسائل، أولى مما ذُكِر بكثير، لَمْ نرَها في "القائمة".

ومــن ذلك مؤلفات العلامة: بكر بن عبدالله أبو زيد حَفِظَهُ الله، ومن أهمها مِمَّا يدخل في إطار (المكتبة المنهجية لطالب العلم)[٢]:

(أ) "تصنيف الناس بين الظن واليقين".

---

(١) مع احترامنا لما ورد في "القائمة" من مؤلفات الشيخ الألباني رَحِمَهُ الله.

(٢) وهو العنوان الذي كتبوه لهذه "القائمة".

(ب) "التعالم وأثره على الفكر والكتاب".

(ج) "حلية طالب العلم".

(د) "الرد على المخالف من أصول الإسلام ومراتب الجهاد".

(٣) تكرَّر في "القائمة" بعض الكتب لموضوعٍ واحدٍ؛ مثل:

(أ) ما يتعلق بحديث الآحاد، فقد أوردوا فيها رسالتَيْن.

(ب) الحكـــم بغير ما أنزل الله ، ومسألة التكفير، أوردوا فيها أربعة كتب، لمؤلفَيْن اثنَيْن.

(ج) موضوع: البدعة، ذكروا فيه كتابَيْن.

(د) موضوع: التمذهب، والتعصب المذهبي، ذكروا فيه كتابَيْن.

(هـــ) عقيدة سيد قطب وفكره، ذكروا فيه كتابَيْن لمؤلفٍ واحدٍ.

و "القائمة" كانت محدودة، فلا يحمد تكرار الموضوعات، وكان الأولى بهذه "القائمة" أنْ تتصف بالشموليّة، وقد زاحمت هذه الكتب المكرَّرة كتباً أولى منها.

(٤) غالب الكتب تدور أسماء مؤلفيها على أشخاصٍ معينين، فغالب الموجود في "القائمة" هو لمن كتب: "مجمل مسائل الإيمان العلمية".

فمثلاً: ذُكِرَ لعلي بن حسن: (١١) كتاباً، ولسليم الهلالي: (١٠)، ولمشهور ابن حسن: (كتابان)، ولمحمد آل نصر: (كتابٌ واحدٌ).

فيكـــون مجمـــوع ما في "القائمة" مِنْ كُتُبِ مَنْ كَتَبَ: "مجمل مسائل الإيمان العلمية": (٢٤) كتاباً، من أصل (٣٩) كتاباً[١].

(١) عـــلماً بأنَّ التكرار لم يقتصرْ على مَنْ كَتَبَ ""الرسالة"" فقط، بل ولغيرهم أيضاً، ومن ذلك: ورود (٥) كتب لربيع المدخلي، اثنان منها في موضوعٍ واحدٍ.

والمجـال ـ هـنا ـ مجال سرد كتب يُنْصَح باقتنائها، وقراءتها؛ ولربَّما قال قائل: إنَّ هذا الفعل تزكية لعلمهم.

ولعـلَّ هذا ما يُبرر تكرار الكتب في موضوعٍ واحدٍ كما أشرت تحت رقم: (٣)، والله أعلم.

(٥) وردت في "القائمـة" كـتبٌ تناولت موضوعات علمية، قد كتب فيها كتبٌ أولى مما وضع؛ فكان وجودها أولى مما ذكروا؛ مثل:

(أ) "تحكيم القوانين الوضعية"؛ لسماحة الإمام: محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

وقـد تعجـبت لعدم ذكر هذا الكتاب، على الرغم من أنَّه تناول موضوعاً اهتموا به في "القائمة"، وذكروا فيه (أربعة) كتب، قد حذر العلماء منها، (كما سيأتي).

زدْ عـلى ذلك أنَّها بقلم من لم ترسخْ أقدامهم في العلم، فالمجال مجال عقيدة، والمسألةُ مسألة كفر وإيمان.

(ب) "نواقـض الإيمـان القوليـة والعمـلية"[١]؛ لفضيلة الشيخ الدكتور: عبدالعزيز العبداللطيف حَفِظَهُ اللهُ.

وهو كتابٌ مفيد في بابه.

---

(١) هذا الكتاب رسالة (دكتوارة) محكمة بإشراف فضيلة الشيخ الدكتور: سالم بن عبدالله الدخيل، وقد تكرَّم بمناقشتها: سماحة الشيخ: صالح بن محمد اللحيدان، رئيس مجلس القضاء الأعلى حَفِظَهُ اللهُ، وشيخنا: العلامة: عبدالرحمن بن ناصر البراك نَفَعَ اللهُ بِهِ، وقد أُجيزت بتقدير (ممتاز) مع مرتبة الشرف الأولى.

ومـع ذلـك غمزها ـ بالترقيم ـ علي بن حسن في آخر كتابه: "التحذير من فتنة التكفير" (ص ١٢٣).

فعجبت كيف يجرؤ على غمزِ رسالةٍ علمية هذا حالها، والله المستعان.

ولا أظنُّ أنَّهم تركوا هذين الكتابَيْن، لعدم معرفتهم بها.

فقد ذُكِرَ الأوّل في كتبهم التي تعرضت لمسألة (الحكم بغير ما أنزل الله).

أما الثاني فقد ذكره علي بن حسن في قائمة مراجع كتابه: "التحذير من فتنة التكفير".

والله أعلم.

(٦) وهذا أسوأ ما وجدت في "القائمة"، وهو احتواؤها على كتب حذر منها العلماء[١]؛ وهي:

(أ) "التحذير من فتنة التكفير".

(ب) "صيحة نذير بخطر التكفير"؛ كلاهما لعلي بن حسن.

وقد صدرت فتوى رسمية من "اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء" بـ: "المملكة العربية السعودية" برقم: (٢١٥١٧)، وتاريخ: (١٤٢١/٦/١٤هـ)، بالتحذير من هذين الكتابين، لأسبابٍ ذُكِرَت في الفتوى[٢]، والله المستعان.

(ج) "الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير في ضوء الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة"؛ لخالد العنبري.

وقد صدر بيان من "اللجنة" نفسها بالتحذير من هذا الكتاب[٣].

(د) "هزيمة الفكر التكفيري".

وهذا أيضاً: حذر منه العلامة: الشيخ: د.صالح بن فوزان الفوزان حَفِظَهُ

---

(١) ومن العجيب: أنَّ "القائمة" احتوت على كتابِ: "كتبٌ حذر العلماء منها"؛ لمشهور، ومع ذلك فقد تضمنت "القائمة": كتباً حذر العلماء منها.

(٢) انظر الملحق الثالث (ص ٢٠٧ ـــ ٢١٠).

(٣) انظر الملحق الثالث (ص ٢٠٥ ـــ ٢٠٦).

الله[1].

وأخيراً أختم هذا (التنبيه) بثلاثة أمور:

الأمر الأوّل:

الولوج في مسائل العقيدة أمرٌ خطير، يجب أن لا يسلكه ــ كتابةً وتأليفاً ــ إلا من كانت له قدمٌ راسخة في العلم، مِمَّن تلقى العِلْمَ على المشايخ سنين، وقرأ عليهم أمهات "كتب السنة"، و "كتب العقيدة" المعتبرة، ولا يكون ذلك إلا لمن كبر سنه، واتزن عقله، حتى تكون كتاباته محل اطمئنان عند عامة المسلمين.

ألاترون كيف تلقت الأمة ما كتبه الأئمة، شيوخ الإسلام، وكيف تصدرت كتبهم المجالس، والدروس؟

ألا تـــرون إلى ثقـــة الـــناس في كـــتب: ابن تيمية، وابن القيم، ومحمد بن عبدالوهاب، وحفيده عبدالرحمن بن حسن، وعبدالرحمن بن سعدي، وعبدالعزيز ابن باز، ومحمد بن عثيمين، وناصر الدين الألباني؟

وما ذلك إلا لأنَّهم كتبوا عندما كانوا أهلاً لذلك.

وأنـــا ما قلت ذلك لأخصّ به من كتب "مجمل مسائل الإيمان العلمية"، بل أخصّ به نفسي أوّلاً، ثم غيري من طلبة العلم.

أما مسائل "العلم" الأخرى، فالأمر فيها ــ على شدّته ــ أخفّ من مسائل "العقيدة"، والله الموفق.

الأمر الثاني:

---

(١) في مجلة "الدعوة" العدد: (١٧٤٩)، بتاريخ: (١٤٢١/٤/٤هــ).
وانظر الملحق الثالث (ص ٢١١ ــ ٢١٨).

الكتاب طُبِع ووزِّع مجاناً، كما كتب على غلافه:

(هذه الطبعة وقفٌ لله تعالى).

فليت (مال) هذا "المحسن" أُنْفِق في طبعٍ وتوزيع كتابٍ أصلح للأمة؛ كـ: "كتاب التوحيد"، و "الأصول الثلاثة" لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وغيرها، له، أو لغيره.

فالأمة ــ اليوم ــ أحوج ما تكون لكتب المجدد محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ الله.

الأمر الثالث:

لا أعلم هل (كل) مَنْ قرأ الكتاب، وأقرَّه ممن ذُكِرَت أسماؤهم في أوّل الكتاب (ص ٦ ــ ٧)، وعدهم: (١٥) رجلاً، اطّلعوا على هذه "القائمة"، ورضوا بها؟

فالله أعلم.

****



الملحق الثالث
ذكرُ فتاوى العلماء حول بعض الكتب

هذه الفتاوى جُمِعَت ـ مع غيرها ـ في كتاب بعنوان:
"التَّحْذِيرُ مِنَ الإِرْجَاءِ وَبَعْضِ الْكُتُبِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْه"
ومنه صوّرت هذه الأوراق



بيان من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بشأن كتاب بعنوان (الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير) لكاتبه خالد علي العنبري

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على كتاب بعنوان: (الحكم بغير ما أنزل الله وأصول التكفير) لكاتبه خالد العنبري، وبعد دراسة الكتاب اتضح أنه يحتوي على إخلال بالأمانة العلمية فيما نقله عن علماء أهل السنة والجماعة، وتحريف للأدلة عن دلالاتها التي تقتضيها اللغة العربية ومقاصد الشريعة، ومن ذلك ما يلي:

١ ـ تحريفه لمعاني الأدلة الشرعية، والتصرف في بعض النصوص المنقولة عن أهل العلم؛ حذفًا أو تغييرًا على وجه يُفْهَم منها غير المراد أصلاً.

٢ ـ تفسير بعض مقالات أهل العلم بما لا يوافق مقاصدهم.

٣ ـ الكذب على أهل العلم، وذلك في نسبته للعلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمه الله ـ ما لم يقله.

٤ ـ دعواه إجماع أهل السنة على عدم كفر من حكم بغير ما أنزل الله في التشريع العام، إلا بالاستحلال القلبي كسائر المعاصي التي دون الكفر، وهذا محض افتراء على أهل السنة؛ منشؤه الجهل أو سوء القصد، نسأل الله السلامة والعافية.

وبناءً على ما تقدم؛ فإن اللجنة ترى تحريم طبع الكتاب المذكور ونشره وبيعه، وتذكِّر الكاتبَ بالتوبة إلى الله تعالى، ومراجعة أهل العلم الموثوقين ليتعلم منهم ويبينوا له زلاته، ونسأل الله للجميع الهداية والتوفيق والثبات على الإسلام والسنة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	الرئيس
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان	عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
عضو	عضو
بكر بن عبدالله أبو زيد	صالح بن فوزان الفوزان

فتوى رقم (٢١٥١٧) وتاريخ ١٤/ ٦/ ١٤٢١هـ في التحذير من كتابَي «التحذير من فتنة التكفير» و«صيحة نذير»

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده..
أما بعد:

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من بعض الناصحين من استفتاآت مقيَّدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٢٩٢٨) وتاريخ ١٣/ ٥/ ١٤٢١هـ. ورقم (٢٩٢٩) وتاريخ ١٣/ ٥/ ١٤٢١هـ. بشأن كِتَابَيْ: «التحذير من فتنة التكفير» و«صيحة نذير» لجامعهما/ علي حسن الحلبي، وأنهما يدعوان إلى مذهب الإرجاء، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيمان، وينسب ذلك إلى أهل السنة بالجماعة، ويبني هٰذين الكتابين على نقول محرفة عن شيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن كثير، وغيرهما رحم الله الجميع، ورغبة الناصحين بيان ما في هٰذين الكتابين ليعرف القراء الحق من الباطل.. الخ..

وبعد دراسة اللجنة للكتابين المذكورين، والاطلاع

عليهما؛ تبيَّن للجنة أن كتاب: «التحذير من فتنة التكفير». جَمْع/ علي حسن الحلبي، فيما أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه، يحتوي على ما يأتي:

١ ـ بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل، الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي، كما في ص/٦ حاشية/٢، وص/ ٢٢ وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجماعة: من أن الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك.

٢ ـ تحريفه في النقل عن ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ في: «البداية والنهاية: ١٣/ ١١٨» حيث ذكر في حاشية ص/ ١٥ نقلاً عن ابن كثير: «أن جنكز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم»، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبه إلى ابن كثير ـ رحمه الله تعالى ـ.

٣ ـ تقوّله على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في ص/ ١٧ ـ ١٨ إذ نسب إليه جامع الكتاب المذكور: أن الحكمَ المبدَّل لا يكون عند شيخ الإسلام كفرًا إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد واستحلال. وهذا محض تقوّل على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ، فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجماعة ومذهبهم، كما تقدم

وهذا إنما هو مذهب المرجئة.

٤ ـ تحريفه لمراد سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالته/ تحكيم القوانين الوضعية، إذ زعم جامع الكتاب المذكور: أن الشيخ يشترط الاستحلال القلبي، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجماعة.

٥ ـ تعليقه على كلام من ذَكَر من أهل العلم بتحميل كلامهم مالا يحتمله، كما في الصفحات ١٠٨ حاشية/ ١، ١٠٩ حاشية/ ٢١، ١١٠ حاشية/ ٢.

٦ ـ كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله، وبخاصة في ص/ ٥ ح/ ١، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشابهة للشيعة ـ الرافضة ـ وهذا غلط شنيع.

٧ ـ وبالاطلاع على الرسالة الثانية: «صيحة نذير»، وُجِد أنها كمُسَانِد لما في الكتاب المذكور ـ وحاله كما ذُكِرَ ـ؛ لهذا فإن اللجنة الدائمة ترى أن هـٰذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين، وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل

العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسْن معتقدهم، وأن العلم أمانةٌ لا يجوز نشره إلا على وَفْق الكتاب والسنة، وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم. والله الموفق. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. . .،

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	الرئيس
عبدالله بن عبدالرحمن الغديان	عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد آل الشيخ
عضو	عضو
بكر بن عبدالله أبو زيد	صالح بن فوزان الفوزان

التحذير من كتاب «هزيمة الفكر التكفيري» لخالد العنبري

بقلم/ فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

مجلة الدعوة عدد ١٧٤٩ـ ٤ ربيع الآخر ١٤٢١

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:

[وضوح عقيدة أهل السنة]

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة واضحة صافية، لا لَبْس فيها ولا غموض؛ لأنها مأخوذة من هدي كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، قد دوّنت أصولها ومبانيها في كتب معتمدة توارثها الخلف عن السلف، وتدارسوها وحرروها وتواصوا بها وحثوا على التمسك بها، كما قال عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى»، وهذا أمر لاشك فيه ولا جدال حوله.

[ظهور نابتة تنازع عقيدة أهل السنة في الإيمان]

إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نابتة من المتعالمين

جعلت بعضَ أصول هذه العقيدة مجالاً للنقاش والأخذ والرد، ومن ذلك قضية الإيمان وإدخال الإرجاء فيه، والإرجاء - كما هو معلوم - عقيدة ضالة تريد فَصْل العمل وإخراجه عن حقيقة الإيمان، بحيث يصبح الإنسان مؤمنًا بدون عمل، فلا يؤثر تركه في الإيمان انتفاءً ولا انتقاصًا، وعقيدة الإرجاء عقيدة باطلة قد أنكرها العلماء وبيّنوا بطلانها وآثارها السيئة ومضاعفاتها الباطلة، وآل الأمر بهذه النابتة إلى: أن تُشَنِّع على من لا يجاريها ويوافقها على عقيدة الإرجاء، ويسمونهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا قد يكون لجهلهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، التي هي وسط بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بالكبائر - التي هي دون الكفر - وهو مذهب باطل، وبين مذهب المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان - الذي هو عندهم مجرد التصديق - لا يضر معه معصية وإن كانت كبيرة.

فأهل السنّة والجماعة يقولون: إن مرتكب الكبيرة - التي هي دون الكفر - لا يكفر كما تقوله الخوارج، ولا يكون مؤمنًا كامل الإيمان كما تقوله المرجئة. بل هو عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان، وهو تحت المشيئة - إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بِقَدْر ذنوبه - كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء/ ٤٨].

[نقد كتاب «هزيمة الفكر التكفيري»]

وقد وصل إليّ كتاب بعنوان «هزيمة الفكر التكفيري» تأليف خالد العنبري، قال فيه: «فما زال الفكر التكفيري يمضي بقوة في أوساط شباب الأمة منذ أن اختلقته الخوارج الحرورية».

وأقول: التكفير للمرتدين ليس من تشريع الخوارج ولا غيرهم، وليس هو فكرًا ـ كما تقول ـ، وإنما هو حُكم شرعي، حَكَمَ به الله ورسوله على من يستحقه، بارتكاب ناقضٍ من نواقض الإسلام القولية أو الاعتقادية أو الفعلية، والتي بيّنها العلماءُ في باب «أحكام المرتد»، وهي مأخوذة من كتاب الله تعالى وسنّة رسوله ﷺ، فالله قد حَكَم بالكفر على أناس بعد إيمانهم، بارتكابهم ناقضًا من نواقض الإيمان، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة/ ٦٥ ـ ٦٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة/ ٧٤].

وقال عليه الصلاة والسلام: «بَيْن العبدِ وبين الكُفْر ترك الصلاة»، وقال: «فمن تركها فقد كفر»، وأخبر تعالى أن تَعَلُّم السحر كُفر، فقال عن المَلَكَيْن اللذين يعلمان السحر:

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة/ ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾﴾ [النساء/ ١٣٧].

وفرّق بين من كَفَّره الله ورسوله، وكفره أهل السنّة والجماعة؛ اتباعًا لكتاب الله وسنّة رسوله وبين من كَفَّرته الخوارج والمعتزلة ومن تبعهم بغير حق، وهذا التكفير ـ الذي هو بغير حق ـ هو الذي يسبب القلاقل والبلايا من الاغتيالات والتفجيرات. أما التكفير الذي يُبْنَى على حكم شرعي؛ فلا يترتب عليه إلا الخير ونصرة الحق على مدار الزمان، وبلادنا بحمد الله على مذهب أهل السنة والجماعة في قضية التكفير، وليست على مذهب الخوارج.

ثم قال العنبري: «فالواجب في الكفر البواح وهو الكفر المجمع عليه التكفير، والتوقف عنه إرجاء خطير».

أقول: الكفر البواح هو كما بيّنه النبيُّ ﷺ: ما عليه برهان من الكتاب والسنّة، والإجماع يأتي الاستدلال به بعد الاستدلال بالكتاب والسنّة. نعم إذا كان الدليل محتملاً فهذا لا يجزم بأحد الاحتمالات من غير مرجِّح، أما إذا كان الدليل نصًّا فهذا هو البرهان الذي لا يُعْدَل عن القول بِمُوْجبه، كما قال النبي ﷺ: «عندكم فيه برهان».

والعلماءُ المعتبرون مجمعون على تكفير من كَفَّره الله ورسوله، ولا يقولون بخلاف ذلك ولا عبرة بمن خالفهم.

ثم جاء في الكتاب المذكور في حاشية (ص/٢٧): «التبديل في الحكم في اصطلاح العلماء هو: الحكم بغير ما أنزل الله، على أنه من عند الله، كمن حَكَم بالقوانين الفرنسية وقال: هي من عند الله أو من شَرْعِهِ تعالى، ولا يخفى أن الحُكَّام بغير ما أنزل الله اليوم لا يزعمون ذلك، بل هم يصرحون أن هذه القوانين محض نتاج عقول البشر القاصرة، والتبديل بهذا المعنى لا بالمعنى الذي يذهب إليه أهل الغلو كُفْر بإجماع المسلمين» كذا قال.

ونقول: هذا التبديل الذي ذكرتَ أنه كُفْر بإجماع المسلمين، هو تبديل غير موجود، وإنما هو افتراضي من عندك، لا يقول به أحد من الحكام اليوم ولا قبل اليوم، وإنما هناك استبدال هو اختيار جعل القوانين الوضعية بديلة عن الشريعة الإسلامية، وإلغاء المحاكم الشرعية، وهذا كفر ـ أيضًا ـ؛ لأنه يزيح تحكيم الشريعة الإسلامية وينحِّيها نهائيًا، ويُحِل محلها القوانين الوضعية، فماذا يبقى للإسلام؟!

وما فَعَل ذلك إلا لأنه يعتنقها ويراها أحسن من الشريعة، وهذا لم تَذْكره، ولم تبين حكمَه، مع أنه فَصْل للدين عن الدولة، فكان الحكم قاصر عندك على التبديل فقط، حيث

ذكرت أنه مُجْمَع على كفر من يراه، وكان قسيمه وهو: الاستبدال، فيه خلاف حسبما ذكرت، وهذا إيهام يجب بيانه.

ثم قال العنبري في رده على خصمه: إنه يدعي الإجماع على تكفير جميع من لم يحكم بغير ما أنزل الله بجحود أو بغير جحود.

وأقول: كفر من حكم بغير ما أنزل الله لا يقتصر على الجحود، بل يتناول الاستبدال التام، وكذا من استحل هذا العمل في بعض الأحكام ولو لم يجحد، أو قال: إن حكم غير الله أحسن من حكم الله، أو قال: يستوي الأمران، كما نص على ذلك أهل العلم. حتى ولو قال: حكم الله أحسن ولكن يجوز الحكم بغيره، فهذا يكفر مع أنه لم يجحد حكمَ الله وكفره بالإجماع.

ثم ذكر الكاتب في آخر كتابه هذا: أن هناك فتوى لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمه الله ـ يُكَفِّر فيها من حكم بغير ما أنزل الله مطلقًا ولا يفصل فيها، ويستدل بها أصحاب التكفير على أن الشيخَ لا يفرِّق بين من حكم بغير شرع الله مستحلاً ومن ليس كذلك، وأن الشيخ ابن باز سُئل عنها، فقال: محمد ابن إبراهيم ليس بمعصوم فهو عالم من العلماء.. الخ ما ذكر.

ولم يذكر العنبري نصَّ فتوى سماحة الشيخ محمد

ابن إبراهيم التي أشار إليها، وهل قُرِئ نصها على الشيخ ابن باز أو لا؟! ولا ذَكَر المرجع الذي فيه تغليط ابن باز لشيخه، وإنما نقل ذلك عن «مجلة الفرقان»، و«مجلة الفرقان» لم تذكر نصَّ فتوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم، ولم تذكر في أي كتب الشيخ ابن باز تغليطه لفتوى شيخه، ولعلها اعتمدت على شريط، والأشرطة لا تكفي مرجعًا يُعْتَمد عليه في نقل كلام أهل العلم؛ لأنها غير محررة، وكم من كلام في شريط لو عُرِضَ على قائله لتراجع عنه. فيجب التثبت فيما ينسب إلى أهل العلم.

هذا بعض ماظهر لي من الملاحظات على الكتاب المذكور، وعلى غيره ممن يتكلمون ويكتبون في هذه الأصول العظيمة، التي يجب على الجميع الإمساك عن الخوض فيها، والاستغناء بكتب العقائد الصحيحة الموثوقة التي خلفها لنا أسلافنا من أهل السنّة والجماعة، والتي تدارسها المسلمون جيلاً بعد جيل في مساجدهم ومدارسهم، وحصل الاتفاق عليها والاجتماع على مضمونها، ولسنا بحاجة إلى مؤلفات جديدة في هذا.

وختامًا نقول: إننا بريئون من مذهب المرجئة، ومن مذهب الخوارج والمعتزلة، فمن كفَّره الله ورسوله فإننا نكفره، ولو كرهت المرجئة، ومن لم يكفره الله ولا رسوله فإننا لا نكفره، ولو كرهت الخوارج والمعتزلة. هذه عقيدتنا

التي لا نتنازل عنها ولا نساوم عليها ـ إن شاء الله تعالى ـ ولا نقبل الأفكار الوافدة إلينا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. .

* * *

الفهرس



الفهرس	الصفحة


تم بحمد الله

****

****

***